



الحل الإسلامي لمشكلة

البطالة



عبد رب النبي على أبو السعود

وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الحل الإسلامي

مشكلة البطالة

إعداد

عبد رب النبي على أبو السعود الجارحي

مدير عام المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية

بمسجد السيدة زينب رضى الله عنها

رقم الإيداع: ٧٩٧٨ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولي: 977/287/412/1

© حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة لدار الكتب العلمية للنشر والتوزيع / ٢٠٠٤

لا يجوز نشر جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه أو اختصاره بقصد الطباعة أو اختزان مادته العلمية أو نقله بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك دون موافقة خطيه من الناشر مقدماً.

دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ريحان - الدور الأول - شقة ١٢

عابدين - القاهرة ☎ : ٧٩٥٤٢٢٩

E-Mail: sbh@link.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أصبح من المسلم به أن العنصر البشري هو العامل المحدد لدرجة تقدم المجتمعات المختلفة . وأن أغلى ما تملكه مصر هو ثروتها البشرية ، وقد بدأ إعداد هذه الثروة في العصر الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر بالاهتمام بالتعليم وإرسال البعثات إلي الخارج .

ومما لاشك فيه أن مشكلة البطالة في مصر ، مشكلة عويصة ولها أبعاد عديدة ونتائج وخيمة ، وتزداد صعوبتها علي مر الوقت نتيجة لوجود كثير من الاختلالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حياتنا ، والتي نلمسها ونشكو منها دون أن نجد لها حلاً شافياً ، إذ أن المسئولية في هذا الصدد موزعة ومفتتة علي عدة جهات ليس لمعظمها حول ولا قوة .

إن ناقوس الخطر يدق بقوة ، فإعادة النظر في سياسات التنمية الحالية وما يتبعها من سياسات التشغيل أصبح أمراً بالغ الأهمية وخصوصاً الشواهد المحيطة تدل علي أن الوضع الآن أصبح أسوأ مما كان عليه عام ١٩٨٦ م ، فالخريجون الذين يتراكمون عام بعد عام يزدحم بهم سوق العمل ولكن مع الأسف — كمتعطلين .

وبعد

هذا البحث أعد للمشاركة في مسابقة وقف المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري لصالح جائزة خدمة الدعوة والفقهاء الاسلامي "مسابقة عام ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م .
 بعنوان : الحل الاسلامي لمشكلة البطالة : "دراسة مقارنة " .

إن الخروج من أزمة البطالة لن يتأتى إلا بنهضة العلماء والمثقفين ومن لهم القدرة علي التأثير في مواقع مختلفة ليحدث التنسيق بصورة تتمشي مع واقع البلاد ومشاكلها ، ويكون التطبيق في ميادين العمل وظروفه المتشعبة مع واضعي ومنفذي القرار لا غني عنها لنجاح خطة التنمية ، خاصة أن المنظور المتكامل أصبح ضرورة من ضرورات العصر المتشابك الذي نعيش فيه ، لأن العزلة الزمانية والمكانية لا وجود لها مع تلك التغيرات السريعة المتلاحقة التي تندلع من حولنا .

وعلي قدر ما أصبحت البطالة ظاهرة عامة بداية من منتصف السبعينيات ، إلا أنها أصبحت تمثل مشكلة رئيسية في بداية الألفية الثالثة في ظل ما تتسم به من خصائص عديدة .

وتعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها منذ قديم الأزل — وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع العلمية التي استهلكت بحثاً وتحليلاً في مؤتمرات وندوات عديدة وأخرها مؤتمر قمة عمالة الشباب الذي عقد في مكتبة الاسكندرية في سبتمبر ٢٠٠٢م تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك .

وضمنت القمة حشداً من الوفود من أنحاء العالم جاءوا من (٦٠) دولة يمثلون منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ويلتقون في ساحة للنقاش تتداول السياسات والأفكار كبداية للانطلاق نحو مفاهيم جديدة لعمالة الشباب وذلك بحضور (٢٠٠٠) شخص منهم (١٠٠٠) من الشباب . فالشباب نصف الحاضر وكل المستقبل. وأكد د . عاطف عبيد رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر:

أن مصر في عهد الرئيس حسنى مبارك تبنت سياسات متواصلة لتحقيق التنمية المستدامة للحفاظ على رفع مستويات المعيشة للمواطن المصرى وهو ما استلزم اتفاق نحو ٢٠٠ مليار جنية على خطط التنمية مما وفر فرص عمل إضافية بلغت خمسة ملايين فرصة عمل جديدة خلال العشرين عاما الماضية ونحن ننطلق نحو مزيد من التقدم والازدهار .

وأضاف د . عبيد أن الحكومة قد عكفت منذ عام تقريبا على تحقيق إنجاز ملموس على أرض الواقع في مجال تشغيل الشباب من خلال حزمة من السياسات الفاعلة وإستخلصنا منها مجموعة من الدروس المستفادة ومنها إحترام العلم والبحث مع الأخذ بعين الإعتبار النتائج العملية للتطبيق .

ومن ذلك أن الحكومة قد حرصت على أن تكون إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية المضرة لايسفر عنها أى أضرار لقوى العمل المصرية وأن أى هيكلة للمؤسسات لابد أن يتوافر فيها القدر الكافى من الضمان والرعاية لمن يتم الاستغناء عنه، وأن تكون هذه الهيكلة إختيارية للعاملين .

وأضاف د . عبيد أن الحكومة قد عملت على توجيه الأجهزة والمصادر التى تحدد وبدقة حجم العمالة والبطالة على أساس واقعى حتى يمكنها التعامل مع هذه المشكلة بحجمها الحقيقى دون تهويل أو تهوين .

كما أكدت التطبيقات أن سوق العمل الأكبر في المستقبل ستكون لدى القطاع الخاص ولكن لابد من مساعدة الأحوال العامة للقطاع الخاص فى مرحلة محددة حتى يمكنه توفير فرص عمل حقيقية حيث أن فرصة العمل الواحدة تتكلف من (٣-٤)

آلاف دولار في القطاع الخاص : بينما يصل كلفتها إلى (٢٠) ألف دولار في القطاع العام . وأكد عبيد أن الدولة قد وفرت الاراضى للمشروعات الصغيرة مع توفير المواد اللازمة للإقراض لها وتوفير الخبرات اللازمة لتدريب الكوادر وإعادة تأهيل طالبي العمل . و اضاف ان الحكومة حريصة على توفير الحلول العاجلة لمشكلة العمالة مع تأكيد ضرورة التخطيط متوسط وبعيد المدى نظرا لأهميته في إستقرار فرص الاستثمار وجذب المزيد منها إلي مصر . وأكد ان التحدى الأكبر الذى يواجهنا هو توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل التى تتناسب كما وكيفا مع احتياجات سوق العمل وهو ما يتطلب منا جميعا العمل معا حكومات وقطاعا خاصا ومؤسسات مع الاهتمام بالعمل الأهلى والشباب للوصول إلى هذا الهدف الذى يعطيه الرئيس حسنى مبارك الاهتمام الأكبر ، كما أنه على رأس الموضوعات التى ناقشها مؤتمر الحزب الوطنى في المؤتمر الثامن ، وأستقر رأى المشاركين على أن أوليات العمل الاقتصادى فى المرحلة المقبلة تنحصر فى قضيتين رئيسيتين : الأولى : زيادة فرص التشغيل وحل مشكلة البطالة ، والثانية : النهوض بمستويات معيشة محدودى الدخل ، وهما هدفان غير متعارضين من حيث السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيقهما وبما يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادية . وهذا وقد جاءت هذه الدراسة كما يلى :-

مقدمة وستة فصول وخاتمة وأهم المراجع وقائمة المحتويات :

الفصل الأول : موضوع البحث - أهمية البحث - أهداف البحث - بعض المفاهيم والمصطلحات حول العمالة والبطالة .

الفصل الثانى : بعض العوامل المؤدية إلى البطالة ؟

الفصل الثالث : محاربة الإسلام للبطالة .

الفصل الرابع : دور الأسس و الآليات الإسلامية فى حل مشكلة البطالة .

الفصل الخامس : جهود الدولة فى حل مشكلة البطالة .

الفصل السادس : التكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة .

الخاتمة وأهم التوصيات - قائمة المراجع - المحتويات .

ورغم ما بذلت فى هذا البحث من جهد أحسبه عند الله سبحانه وتعالى فى جمع المادة العلمية من المراجع المتفرقة الموجودة فى دار الكتب المصرية ومكتبة القاهرة الكبرى ومكتبة المعهد العالمى للفكر الإسلامى ومكتبة مركز صالح كامل للاقتصاد

الاسلامى ومكتبة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالإضافة إلى المكتبات الكبرى في القاهرة والجيزة والندوات والمؤتمرات ومعرض القاهرة الدولي ومكتبات سور الأزبكية ، وأخيرا أنا لا ادعى أن هذا البحث سليم من العيوب والهفوات ، ، فالعصمة والكمال لله وحده ، له الحمد في الأولى والأخرة ، وهو الذى أحسن كل شئ صنعا ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يلهمنا السداد في أعمالنا والصواب في أقوالنا ، وأن يجنبنا جميعا العثار ، فهو الموفق الهادى إلي سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير.

إعداد

عبد رب النبى على أبو السعود الجارحى

مدير عام المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية

بمسجد السيدة زينب رضى الله عنها

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

الفصل الأول

موضوع البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

أولاً: موضوع البحث

الحل الاسلامي لمشكلة البطالة [دراسة مقارنة]

تمهيد:

إن التقاء الشريحة المثقفة وارتباطها عضواً بأهداف المجتمع من الأمور الحتمية التي تحتاجها المجتمعات النامية لتتحد كل الجهود ولتغلب على التحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية حيث يمثل الشباب المصري من سن ١٥-٢٥ سنة ١٩٪ من جملة عدد السكان^(١).

وأن التأثير المتراكم لاستمرار الزيادة السكانية يمثل كارثة بالنسبة للدول النامية ولا سيما بالنسبة لمشكلة البطالة والتي تضاعفت ٧ مرات خلال ٢٥ سنة ووصلت إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٨٦م.

ورغم مخارج مشكلة البطالة المتعددة فسيتم التركيز على ظاهرة البطالة من حيث علاقتها بمشكلة الزيادة السكانية ومحاور الأمية للتعليم وآثارها السيئة داخل المجتمع من تطرف وعنف حيث أن مستقبل التنمية والتصنيع في مصر مرتبط بسلامة القوى البشرية والقدرة على توجيهها بشكل سليم.

وإذا كان هناك عوامل أخرى غير النمو السكاني تعمل على فقر وتخلف العالم الثالث إلا أن النمو السكاني المتزايد في الدول النامية يؤدي إلى التقليل من عائد النمو الاقتصادي، فكلما تزايدت الأفواه تزايدت المشكلات^(٢).

وأن حشد عدد كبير من أفراد القوى العاملة قد لا يكون في حد ذاته عاملاً كافياً لتحريك التنمية حيث أن آداء هؤلاء الأفراد للدور المتوقع منهم مرهون بقيام وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم^(٣).

ويبلغ عدد الأفراد الواقعين في الفئة ١٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة ٧,٤٠٣ ألفاً ونسبتهم إلى جملة أفراد القوى العاملة ٧٢٪ ونسبتهم إلى جملة الجمهورية ٢٤,٥٪.

(١) انظر: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٩م. -جمهورية مصر العربية : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ١٩٩٠م، ص ٢٣٠.

(٢) انظر: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث/ ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرين. - الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م، ص ١٦٩.

(٣) انظر: علم إجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية/ حسن محمد دوح. - الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص ١٢٣.

فكان عبء التنمية الاقتصادية في مصر يقع على عاتق ربع سكانها تقريبا على الرغم من إسهام شرائح من صغار السن وكبارهم في النشاط الاقتصادي بصورة أو بأخرى. وأن هذا التوزيع العمري لأفراد القوى العاملة والسابق بيانه يكشف عن نسبة عالية للاعالة تصل تقريبا إلى ما يقرب من ١ : ٣ أي أن كل شخص من العاملين يعول ثلاثة من المعولين^(٤).

وتعتبر ظاهرة البطالة عملة ذات وجوه مختلفة ، كلما نظرنا إليها من زاوية طالعنا سلبيات متغيرة ومع أهمية الآثار الاقتصادية والسياسية فإن الآثار الاجتماعية الثقافية من وجهة نظر الاقتصاديين والسياسيين أنفسهم تؤثر على أمن المجتمع لأنها تهزه هزا شديدا وتحدث به تشوهات خلقية مختلفة ومظاهر إنحرافية عديدة وتؤثر بالقطع على عجلة النمو والتقدم.

ومن تلك التشوهات الاجتماعية نذكر التطرف والتعصب والعنف والتي تنسب في مجموعها لعوامل اقتصادية بحته مثل عدم وجود فرص للعمل أو زيادة المتطلبات المادية وغموض المستقبل المهني للشباب^(٥).

وتحت وطأة البطالة بما تجره من مشاكل مركبة ينهار البناء القيمي للمجتمع وتتفكك الانجازات الأمنية القومية وتتحول أعداد غفيرة إلى الرغبة في التدمير وتكثر المخاطر الاعتداء على الممتلكات حيث تزداد وطأة المشاكل التي تتعلق بمصير الشباب ويزداد الصراع ما بين القيم التي يفترض أن يؤمن بها الشباب والتي لا تحقق له أمله في الحصول على عمل ثم سكن وارتباط عائلي وتكوين أسرة بين الواقع المعاش^(٦).

(٤) انظر علم الاجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية/ حسن محمد دوح- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م ص ١٢٣.
(٥) أنظر : ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج / محمد أحمد بيومي- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص ١٤٦.
(٦) انظر: الشباب الجامعي بين الأمية الثقافية والفراغ الأيدولوجي/ سامية خضر صالح- القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩١م، ص ٢٥.

ثانياً: أهمية موضوع البحث

لقد جاء الاهتمام بمشكلة البطالة إيماناً بخطورة تلك الظاهرة فالقضية ليست مجتمع تتحول إحدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل ولكن لأن تلك الجماعة المتعطلة مع تزايدها تصبح وبالا على ذلك المجتمع تنشر بداخله بذرة هدمه وتصبح أداة من أدوات خلله .

وإذا كان عام ١٩٦٠ يمثل الحدود الدنيا للأعداد المطلقة للمتطلين ١٧٥ ألف فرد فقد وصل عدد المتطلين أقصى مستوياته عام ١٩٨٦ م حين تجاوز رقم ٢ مليون فرد^(٧) وحين يشعر الشباب أنه متعطّل ولا حول له ولا قوة وأنه لا يستطيع أن يلبي مطالبه الأساسية من مسكن وتكوين أسرة، حينئذ يرفض المشاركة ويستعذب الرفض ويتحول أحياناً كثيرة إلى خارج على القانون ويشيع القلق والتوتر داخل المجتمع .

وإذا كانت البطالة في مصر ترتبط عضوياً:-

- أ- بالكثافة السكانية الرهيبة التي تلتهم كل زيادة في الانتاج .
- ب- بضرورة تغيير وضع المرأة المصرية لتحرر من أعباء الجهل والقيود الاجتماعية ويصبح الشعور لديها بالأمان لا يتركز فقط على زيادة عدد الأولاد .
- ج- كذلك تثير إرتفاع معدلات الأمية ملاحظات عديدة بالاضافة لنظام التعليم مع الاشارة لأهمية الاصلاح الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وفتح المجال للمشاركة الشعبية .
- د- تؤدي البطالة إلى إنتشار الجريمة والانحراف والتعصب والتطرف . فما تزال الفجوة رهيبة بين دول تملك تكنولوجيا متطورة وأخري تحاول اللحاق بها ، وتعتبر قضية نقل التكنولوجيا من دول متقدمة إلى دول نامية من أخطر القضايا التي تثار حولها منازعات دولية ولعل آخرها ما يشاع من محاولات لبعض دول المنطقة العربية وغيرها لجذب عدد من العملاء الروس العاطلين عن العمل .

إن الخروج من أزمة البطالة لن يتأتى إلا بنهضة العلماء والمثقفين ومن لهم القدرة علي التأثير في مواقع مختلفة ليحدث التنسيق بصورة تتمشى مع واقع البلاد ومشاكلها

(٧) انظر: التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقتها بالهجرة الداخلية والبطالة في مصر/عاليه عبد المنعم المهدي- القاهرة: دار الرضا للطباعة، ١٩٨٩م، ص ٢٥.

ويكون التطبيق في ميادين العمل وظروفه المتشعبة مع درجة من القناعة بأن المشاركة الشعبية مع واضعي ومنفذي القرار لا غنى عنها لنجاح خطة التنمية ، خاصة أن المنظور المتكامل أصبح ضرورة من ضروريات العصر المتشابك الذي نعيش فيه لأن العزلة الزمانية والمكانية لا وجود لها مع تلك التغييرات السريعة الملاحقة التي تندلع من حولنا.

فظاهرة البطالة ليست مشكلة جانبية يمكن دراستها عن المشاكل المختلفة داخل المجتمع بل هي نتيجة تدني عوامل مختلفة وإن التباطؤ في علاجها يؤدي الي كوارث إجتماعية وأمنية مما يحتم دراستها وسط منظومات المجتمع وأنساقه^(٨).

(8) انظر: البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل - الأثر - إستراتيجية المواجهة- العلاج /سامية خضر صالح.- القاهرة : جامعة عين شمس ١٩٩٨، ص ٢٠.

ثالثاً : إهداف البحث

إذا كانت هناك ضرورة للنظر إلي الشباب بوصفه جزءاً من قوة العمل الإقتصادي للقيام بدوره علي أكمل وجه وإتاحة الفرصة لإظهار مواهبه فإنه من الأجدر أن يتم البحث عن حلول لمشاكله ودفع المعوقات التي تغتال حقه في الحياة الشريفة عن طريق الاندماج في المجتمع والبحث عن وظيفة يفيد بها وطنه ويصبح عضو فعال ومنتج وليس عالة أو كم مهمل لا طاقة له حتى علي إعاشة نفسه .

وإذا كانت مشكلة البطالة تؤرق الشباب الذي لم يخرج بعد إلي الحياة العامة لما يسمعه عن أزمة العمل فماذا يكون حال طابور المتعطلين ، وماهي اتجاهاتهم مع العلم بأن تلك الظاهرة مركبة ، فيها عوامل متعددة كما تسفر عن عديد من المشاكل مما يجعل الأهداف في ذلك البحث تنقسم إلي :-

١- أهداف نظرية :

أ- التعرف علي تصور المتخرج حديثاً لفرص العمل المتاحة وكيفية الوصول لها ومبلغ إيمانه بالتصدي لتلك المشكلة سواء من الحكومة أو من القادرين علي إقامة مشاريع تفتح للشباب أبواب الرزق .

ب- فحص ثقافة الشباب تجاه ظواهر بعينها مثل الكثافة السكانية والتي تعمل علي رفع معدل البطالة وتزيد من حدتها والتعرف علي مدى وعيه للأبعاد الإجتماعية والاقتصادية لتلك الظواهر .

ج- رصد مدى إتجاهه نحو برامج التعليم ومدى مساهمتها لسوق العمل من وجهة نظره. كذلك إتجاهه نحو عمل المرأة ودورها في المجتمع .

٢- أهداف تطبيقية :-

وتتم من خلال سؤال المتعطل لعدة أسئلة مثل :-

أ- هل يتوقع العمل خلال شهوراًم عدة سنوات ؟

ب- هل يحتاج التعيين الي البحث المتواصل أم الوساطة ؟

ج- مدى علاقة الزيادة السكانية بالبطالة ؟

ولتحقيق هدف البحث كان من الضروري التحقيق من الفروض التالية :

(١) هل يؤدي ارتفاع الكثافة السكانية الي إنتشار البطالة ؟

(٢) هل تنجح عمالة المرأة في انخفاض خصوبتها ومن ثم انخفاض ظاهرة البطالة ؟

(٣) هل يحتاج نظام التعليم الي إصلاح يتمشى مع المتطلبات الاقتصادية بالاضافة إلي

علاج مشكلة الأمية ونقل التكنولوجيا وتدريب الشباب علي حرف جديدة .

(٤) هل ترتفع الجريمة طردياً مع انتشار البطالة مما يلزم فتح المجال للمشاركة الشعبية لتخطي تلك الأزمة.^(٩)

(٩) أنظر : البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل - الآثار - إستراتيجية المواجهة - العلاج / سامية خضر صالح - القاهرة : كلية التربية : جامعة عين شمس ، ١٩٨٨م ، ص ٢٢

رابعاً: بعض المفاهيم والمصطلحات حول العمالة والبطالة

وتتضمن ما اعتاده الاقتصاديون من إطلاق تعريفات حول العمل والعمالة والبطالة بأنواعها المختلفة كما يلي :

١- تعريف العمل :-

وهو يتمثل في أي مجهود ارادي عضلي أو ذهني فني أو غير فني يقوم به الفرد سواء لحسابه أو لحساب الغير وتنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية - والعمل بذلك يعتبر عنصراً من عناصر الانتاج .

٢- العمالة الكاملة :

وهي تلك العمالة التي يكون فيها كل فرد راغب في العمل يعمل فعلاً بالأجر السائد - لأن هذا يعني وجود قدر من البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية في أي سوق عمل .

وحتى يصبح المجتمع في حالة عمالة كاملة في ظل البطالة الانتقالية فيجب أن تتراوح نسبتها ما بين ٣-٥٪ من العمالة بالمجتمع - ويرى البعض أن الوصول الي مستوى العمالة الكاملة يكاد يكون مستحيلاً - إذ لا بد أن يعاني أي مجتمع من بطالة في قوته البشرية تختلف باختلاف الحالة الاقتصادية والعلاقة بين كل من الموارد الأرضية والموارد البشرية وغير ذلك من العوامل التي تؤدي الي عدم الاستفادة من الموارد استفادة كاملة .

ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي تزداد نسبة البطالة عنها في النظام الاقتصادي الاشتراكي وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى - كما أن نسبة البطالة تقل في المجتمع الواحد في حالة الازدهار الاقتصادي عنها في حالة الكساد .

٣- العمالة الفاعلة :

وتتمثل في الفرق بين أيام وساعات العمل التي يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد وبين أيام أو ساعات العمل التي يكون الفرد أو المجموعة من الأفراد قادرين علي أدائها وفقاً للمهارات التي يتمتعون بها أو لتوافر مساعدات الانتاج المناسبة وملاءمة الظروف المحيطة بهم أو للطاقت الكامنة فيهم أو لتوافر بعض أو كل هذه العوامل . كما يمكن تعريفها بأنها الوضع الذي فيه يجب رفع أو زيادة دخل أو إنتاجية العمالة اذا عملت في ظل ظروف إنتاجية أفضل أو تحولت الي عمل آخر يتناسب مع امكانيات ومهارات العمالة موضع الاعتبار .

٢- البطالة :

اتفق الخبراء الاقتصاديون علي أن تعريف البطالة أن الفرد يكون في حالة بطالة اذا كان بلا وظيفة أو عمل وقادر علي العمل ولديه الرغبة فيه ويبحث عنه - وتنقسم البطالة الي :-

أ- البطالة الكاملة :

وتمثل الوضع الذي فيه جزء من القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة ولا يجد فرصة العمل بالأجر السائد رغم رغبته فيه وقدرته عليه - وينتج هذا النوع من البطالة نتيجة لعجز الطلب الكلي علي العمالة عن تحقيق التوازن مع المعروض منها .

ب- البطالة الجزئية :

وتعني إشتغال جزء من القوة العاملة بعض الوقت فقط - ويطلق عليها البعض بالبطالة الموسمية وهي تظهر عادة في الزراعة نتيجة لطبيعة هذا النوع من النشاط الاقتصادي .

وحيث أن طبيعة النشاط الزراعي (الموسمية) وطول الفترة الزمنية بين زراعة المحاصيل وجمعها فإن اليد العاملة بين هاتين الفترتين تكون في حالة بطالة علي عكس فترة الحصاد حيث تكون اليد العاملة مطلوبة بصورة تدفع العمالة من بعض القطاعات الأخرى للمساهمة في العمل ، وهو ما يلاحظ واضحاً أثناء جني محصول القطن في مصر ، والعنب في فرنسا ، والسكر في كوبا وغيرها من البلاد الزراعية .

ولعل أفضل وسيلة لعلاج مشكلة البطالة الموسمية في الزراعة المصرية هو إستيعاب العمالة الفائضة في أنشطة ريفية غير زراعية بحيث يمكن زيادة حجم التوظيف داخل المجتمعات الريفية - الأمر الذي يخلق الرغبة لدى العمال الزراعيين في عدم ترك المجتمعات الريفية والهجرة الي المجتمعات الحضرية مثل صناعات الأغذية المحفوظة كالخضروات المجمدة والعصائر بأنواعها والمرببات - الي جانب الصناعات الريفية كأشغال السلال والحصير .

ج- البطالة الفنية [التكنولوجية] :

وهذا النوع من البطالة ينتج عن تغير الأساليب الإنتاجية المستخدمة لرأس المال الموفرة لعنصر العمل مثل إحلال الآلات محل العمل اليدوي في العمليات الزراعية .

وهذه الظاهرة معروفة في البلاد المتخلفة والمتقدمة معا إلا أنها أقل خطرا في الثانية منها في الأولى وذلك لاتساع الهوة بين الفن الإنتاجي القديم والقائم في البلاد المتخلفة والفن الإنتاجي الجديد الذي تريد هذه البلاد أن تطبقه - ولعدم قدرة العمال في البلاد المتخلفة علي تقبل الفن الجديد نظرا لانخفاض مستواهم وعدم قدرتهم عادلي التطور. ويمكن حل مشكلة البطالة الفنية جزئيا عن طريق إعادة تدريب العمال علي الآلات الحديثة وتدعيم التعليم والدراسات الفنية .

د- البطالة السافرة :-

وهي تعنى وجود أعداد مستعدة للعمل ولا تجد فرصا للتشغيل في داخل الاقتصاد. ونجد أن هذا النمط من البطالة مألوف وموجود في الاقتصاد المتخلف - حيث يترتب علي نقص الطلب الفعلي وخاصة الطلب علي الاستثمار حدوث قصور في الطلب علي اليد العاملة ، وبنوع خاص في القطاعات الانتاجية غير الزراعية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج الي رؤوس أموال فنية وعينية ضخمة .

هـ- البطالة الدورية :-

وهي التي تظهر دوريا خلال فترات تعرف باسم فترات الكساد - وتظهر هذه البطالة في الدول النامية نتيجة لظهور فترات الكساد في الدول المتقدمة إقتصاديا - ولذلك يجمع الاقتصاديون علي أن القضاء علي هذا النوع من البطالة في دول العالم الثالث يتوقف إلي حد بعيد علي السياسة التي تتبعها الدول الصناعية وما تؤدي إليه من نتائج من حيث إمكان التخلص من التقلبات الاقتصادية أو علي الأقل التقليل من حدته .

و- البطالة المزمنة :-

ويظهر هذا النوع من البطالة نتيجة قصور الاستثمارات وضآلة رؤوس الأموال المتاحة حتي في أكثر الأوقات إحتياجا للعمل ، حيث يزيد مقدار العمل المتاح عن ذلك اللازم للقيام بالنشاط الاقتصادي .

بالاضافة إلي ذلك ضيق نطاق السوق وارتفاع نسبة المخاطر وضعف روح المبادرة مع قلة المدخرات مما يؤدي الي ارتفاع سعر الفائدة وخفض معدل الربح المتوقع .

ز- البطالة المطفعة [المستترة] :-

لا يقصد بها وجود عمال لا يجدون عملا بالأجر السائد أو بأجر أقل منه ، بل يقصد بها حالة العمال الذين يكونون من الكثرة بالنسبة للموارد التي يستغلونها

بحيث اذا سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه دون تغيير في الفن الانتاجي ودون زيادة في رأس المال لما إنخفض الانتاج الكلي في هذا القطاع — والبطالة المقنعة ليست قاصرة علي البلاد المتخلفة، إذ أنها تظهر أيضا في المتقدمة ، ولكنها أشد خطرا في البلاد المتخلفة منها في البلاد المتقدمة

ويتضح من التعريف السابق أن هذا النوع من البطالة يمكن أن يوجد في الزراعة، كما يمكن أن يوجد في الصناعات المنزلية — وهذا يعنى أن وجوده في قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي يعنى أن الانتاجية لبعض المشتغلين في هذا القطاع منعدمة .

فوجود البطالة المقنعة في قطاع الزراعة معناه أن ما تحوزه كل عائلة من أرض زراعية هو من الصفر بحيث أنه اذا ذهب بعض أفراد العائلة للعمل في نشاط غير النشاط الزراعي لاستطاع بقية أفرادها أن يقوموا بزراعة نفس المساحة دون أن ينخفض الانتاج ، وكما يوجد هذا النوع من البطالة بين موظفي الحكومة حيث نجد أن كثيرا من العاملين بها يصل انتاجهم الجدي الي الصفر .

وفي مصر نجد أن الجهاز الادارى استمر في النمو حتى وصل إلى مايزيد عن ٤ مليون فرد منهم أكثر من ٢,٥ مليون في الجهاز الحكومى وقد أوضحت إحدى الدراسات أن البطالة المقنعة تصل إلى ٤٠ ٪ في الجهاز الحكومى فقط دون القطاع العام.^(١٠)

وكما قدرت إحدى الدراسات أن نسبة البطالة في الريف المصرى تتراوح ما بين ٢٠ ، ٣٠ ٪ من العمالة الزراعية^(١١) .

٢ - البطالة العلمية [بطالة المتعلمين] -

وهى البطالة التى توجد بين المتعلمين نتيجة قلة فرص العمل المتاحة أمامهم والمتصلة بفروع تخصصهم .

(١٠) انظر : تقرير مبدئى عن سياسة تطوير الخدمة المرئية - المجالس القومية المتخصصة ، الامانة الفنية - لجنة تطوير الخدمة المرئية ، - القاهرة ، ١٩٨٤ م ، ص ٤ .

(١١) انظر : وزارة الزراعة : الوضع الحالى والتطور المستقبلى للعمالة في القطاع الزراعى ومؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - ديسمبر عام ١٩٨٨ م ، ص (٢) .

وهذا النوع من البطالة هو الأكثر إنتشارا فى المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر .
ط - البطالة الاحتكاكية : -

وهى تشير إلى فترة عدم العمل والأنتاج يتعرض لها أصحاب المستويات العليا من الوظائف عندما ينتقلون من وظيفة لأخرى فإن الوقت الذى يستغرقونه فى تسليم وتسلم أعمالهم والبحث عن مسكن ومدارس لأبنائهم وبداية استقرارهم فكلها بطالة وعدم انتاج

وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية نتيجة لكثرة العامل لعمله أو نتيجة عدم توافق الأفراد المشتغلين معا فى مكان واحد .

ى - البطالة الهيكلية :-

وتعنى بأن يكون هناك قطاعات من المجتمع أو أماكن بها فرص عمل متاحة ، بينما أماكن أخرى بها بطالة - والعمال لاينتقلون من أماكن البطالة إلى أماكن العمالة ، فمثلا قد تتوافر فرص عمل للأطباء فى الريف ولايجدون عملا فى القاهرة - ولكن هيكل المجتمع يعمل على عدم انتقالهم إلى الريف - ففى الريف لا تتوافر فرص الحياة المادية التى تغرى الطبيب على انتقاله إليه .

وفى مصر نجد أنه منذ اوائل السبعينات حدث تناقص مستمر فى قدرة القطاعات الانتاجية على خلق فرص عمل جديدة تسمح باستيعاب الموارد المتاحة من قوة العمل ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية : -

١- انخفاض نصيب القطاعات السلعية الرئيسية من اجمالى التكوين الرأسمالى يعتبر العامل الأساسى فيما أصاب هذه القطاعات من تدنى مساهمتها فى توليدالناتج المحلى من ٥٢ ٪ عام ٨١ / ٨٢ إلى ٥٠,٦ ٪ عام ٨٦ / ٨٧ فضلا عن تراجع مقدراتها على إستيعاب الاضافات المتزايدة من قوة العمل^(١٢) .

٢- ضعف الطاقة الاستيعابية من قوة العمل بالقطاع الصناعى بسبب الاستخدام المتزايد للأساليب الفنية كثيفة رأس المال^(١٣) .

(١٢) انظر : دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة / ليلي الخواجة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المؤتمر الاقتصادى الأول ، ١٩٨٩م ص (٢٨) .

(١٣) انظر : مشكلة البطالة فى مصر من منظور اسلامى / عبد العظيم ابراهيم احمد . - القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، ص (١٦) .

خامساً: البطالة في المفهوم الإسلامي

حين دعا الإسلام إلى العمل وحث عليه ، نهى عن البطالة وهي : قعود الرجل فارغاً عن العمل ، لأن البطالة تؤدي إلى فساد المجتمع واضطرابه ، فعندما يتعطل عدد كبير عن العمل سواء أكانوا مكرهين على ذلك أو كسلاً منهم ، ضاعت جهود كبيرة على الأمة كان يمكن أن تنتج وتكسب وتؤدي دورها في تقدم الإنتاج ودفع عجلة الصناعة والبطالة مشكلة إقتصادية ، وإجتماعية ، وإنسانية ، ذات خطر ، فإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطرها على الفرد ، وعلى الأسرة وعلى المجتمع .

يقول الراغب الأصفهاني :

” من تعطل وتبطل إنسلخ من الإنسانية، بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى ”^(١٤)

تعريف البطالة :-

- البطالة في اللغة :-

بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا ، ذهب ضياعاً وخسراً ، فهو باطل ، والتبطل : فعل البطالة ، وهو اتباع اللهو والجهالة ، وبطل الأجير - بالفتح - يبطل بطالة وبطالة أى تعطل فهو بطل والبطال : الذى لا يجد عملاً^(١٥) .

وقد وردت البطالة بالكسر والفتح والضم . . يقول الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه : ” عثرات الأقلام في اللغة ” : صاحب بطالة : أى عاطل من العمل ، ويعثرون فيفتحون الباء . . والحقيقة هي أننا نستطيع أن نقول :- البطالة بالفتح - وردت في الصحاح - الأساس - اللسان - المصباح - القاموس - الوسيط وغيرها .

البطالة بالكسر - وردت في اللسان - المصباح - الوسيط - مستدرک التاج وغيرها ، البطالة بالضم - وردت في المصباح - المدث المتن - الوسيط - وغيرها^(١٦) .

ويتبين مما سبق أن البطالة مصدر بطل وبطل ، وتعنى عدم توافر العمل للراغبين فيه ، القادرين عليه .

والمنتبع للفظ بطل في القرآن الكريم، وماأشتق منه ، يجد أنه ورد قرابة ٣٦ مرة^(١٧) .

(١٤) انظر : ١ - الذريعة إلى مكارم الشريعة / الراغب الأصفهاني . - المنصورة : دار الوفاء ، ص ٣٨٢ .
(١٥) انظر : أ - لسان العرب / لأبن منظور . - بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨ هـ ، (١١ / ٥٦) ب - المصباح المنير / الفيومي . - بيروت : المكتبة العلمية ، (١ / ٥١ - ٥٢)
(١٦) أنظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة / محمد العدناني . - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٥ .

- البطالة في الحديث النبوي :-

أ- حديث : "إن الله يكره الرجل البطال" (١٨)

ب- حديث : "البطالة تقسى القلب" (١٩) .

وغير هذا من الأحاديث ، والمتتبع للفظ بطل في الحديث ومشتقاته يجد أنه ورد قرابة (٤٠) مرة (٢٠) .

- البطالة في الفقه الإسلامي :-

وردت كثيرا ، وسوف تختار بعض النصوص على سبيل المثال :

يقول صاحب القاموس الفقهي : " بطل العامل بطالة وبطالة تعطيل .. فهو بطل " (٢١) .

ويقول ابن نجيم - رحمة الله - .. ومنها البطالة في المدارس .. وقد اختلفوا في أخذ القاضي ما رتب من بيت المال في يوم بطالته .. قال في المحيط : إنه يأخذ في يوم البطالة ، .. وفي المنية : " القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الأصح " (٢٢) .

ج- أما الشيخ الدميري فيقول : " .. ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري إذا أبطل يوما غير معهود البطالة في درسه لا يأخذ لذلك اليوم معلوما .. " (٢٣) وغير ذلك

- البطالة عند السلف الصالح :-

أ- للبيهقي في الشعب من طريق عروة بن الزبير ، قال : يقال : ماشرشي ؟ قال : البطالة في العالم (٢٤) .

ب- ويقول علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ورضي الله عنه : " كسب فيه ريبة (شبهة) خير من عطلة " (٢٥) .

(١٧) أنظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقي - تركيا : دار الدعوة ، ص (١٢٣) .
(١٨) أنظر : كشف الخفاء / العجلوني - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ ، (٢٩١/١) .
(١٩) أنظر : كشف الخفاء / العجلوني (١/ ٥٣٢) .
(٢٠) أنظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / ونسك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، (١/ ١٨٩) .
(٢١) أنظر : القاموس الفقهي / سعدى أبو خبيب - دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ ، ص (٣٨) .
(٢٢) أنظر : الأشباه والنظائر / ابن نجيم - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ ، ص ٩٥ .
(٢٣) أنظر : الجعالة وأحكامها في الشريعة الإسلامية والقانون / خالد الجميلي - بيروت : عالم الكتب ، ص (١٤٣) .
(٢٤) أنظر : كشف الخفاء / العجلوني ، (١/ ٢٩١) .
(٢٥) أنظر : الاقتصاد الإسلامي / يوسف القرضاوي - مكة المكرمة : بحوث مؤتمر الاقتصاد الأول ١٣٩٦هـ ، ص (٢٣٠) .

- ج- ويقول ابن وهب : " لا يكون البطال من الحكماء " ^(٢٦) .
 د- ويقول بعض السلف : " سيروا إلي الله عرجا ومكاسير ، ولا تنتظروا
 الصحة ، فإن انتظار الصحة بطالة " ^(٢٧) وما إلي ذلك .
 البطالة عند العلماء المسلمين :-

أ- أبو حامد الغزالي :-

يذكر أبو حامد الغزالي - رحمه الله - أن الأنشطة الاقتصادية ، والصناعات
 تحتاج تعليم مكابدة في الصبا ، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية
 عمرهم ، أو منعهم من ذلك مانع ، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل ، فيأكلون
 من عمل غيرهم فيكونون عالة علي الغير ، وإذن هم عاطلون ، وقد أحاط الغزالي -
 رحمه الله - بمفهوم البطالة واتساعه ليشمل ما يعرف حديثا بالبطالة المستترة ، وقد
 أظهر - رحمه الله - العلاقة بين البطالة والعديد من الانحرافات والاضطرابات ^(٢٨) .

ب- محمد بن عبد الرحمن اليماني الحبشي الوصابي :-

يذكر الوصابي : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :-
 " البطالة تقسي القلب " ثم يقول : إن البطالة هي الكسل ، ويعرف الكسل :
 بأنه : إما ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة ، ومن تعريفه للبطالة أو
 الكسل نستطيع أن نشق تعريفا للعمل ، وهو العمل لكسب الحلال ، أو القيام بأمر
 الآخرة .

يقول الدكتور رفعت العوضي :

" التعريف الذى أعطاه الوصابي للبطالة : " ترك الكسب الحلال أو ترك القيام
 بأمر الآخرة " هذا التعريف أقترح عرضه كتعريف للبطالة في الاقتصاد الاسلامي " .
 ويذكر الوصابي حديثين للرسول - عليه الصلاة والسلام - تصلان بالبطالة :
 الحديث الأول هو : قول الرسول - صلى الله عليه وسلم :
 " أن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة " .

(٢٦) أنظر : كشف الخفاء / العجلوني ، (١ / ٢٩١ ، ٢ / ٤٢٢) .

(٢٧) - أنظر : المقاصد الحسنة / السخاوي ، ص ٤٤٦ .

(٢٨) أنظر : أعلام الاقتصاد الاسلامي / شوقي دنيا - الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤ ، ص ١٥٥ .

ويفسر الفارغ : بأنه الذى لا عمل له ، إن تشبيهه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي بل والضياع الديني .
والحديث الثاني: الذى ينقله الوصابي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو:
" البطالة تقسي القلب " .

والمعنى الذى أريد الإشارة إليه في هذا الحديث هو : أن هذا الحديث يشرح لنا سلوك المتعطلين في المجتمعات الحديثة ، هو الذى نراه ونسمعه عنهم في الاضرابات الكثيرة التي يقومون بها من تدمير وتخريب ، ومن تعطيل للانتاج كل هذه صور من قسوة القلب التي أشار إليها حديث الرسول - عليه الصلاة والسلام كما أن الوصابي ربط بين البطالة والكسل ويحدد لنا كيفية علاج البطالة ، وبعبارة أخرى : كيفية مواجهة هذه الظاهرة المدمرة اجتماعيا واقتصاديا ، ذلك أن الربط بين البطالة والكسل يجعل مسئولية علاج البطالة تقع أول ما تقع علي عاتق المتعطل نفسه ، إذ أن بطالته هي سبب كسله . . هذا الأسلوب الإسلامي يتميز علي الاقصاديات المعاصرة^(٢٩) .

وهنا أقول : " إن جعل علاج البطالة مسئولية المتعطل لا يكون إلا في ظل تطبيق كامل للاقتصاد الإسلامي .

ج - ابن سينا :-

يعتبر ابن سينا من أوائل رواد الاقتصاد الذين بحثوا موضوع العمالة الكاملة ، وطالبوا الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لتشغيل أكبر عدد من أفراد الدولة حتي لا يبقى الناس بدون عمل ، وفي هذا يقول ابن سينا في كتابه " الشفا " : من واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطل فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وقد عرف ابن سينا أن إيجاد عمل لكل شخص يقف في سبيل تحقيقه بعض الموانع^(٣٠) .

هذه بعض أقوال العلماء المسلمين في البطالة . . . (٣١) .

(٢٩) أنظر : البركة في فضل السعي والحركة / محمد الوصابي الحبشي - مصر : المكتبة التجارية ، (د.ت) ص (٣-٧) .
أنظر أيضا : من التراث الاقتصادي للمسلمين / رفعت العوضي - مكة المكرمة : رابطة العالم الإسلامي ، (س ٤٠) (سلسلة دعوة الحق) ، رجب ١٤٠٥ - ص ٨٥ .

(٣٠) أنظر : رواد الاقتصاد العربي / محمد عاشور - القاهرة : دار الاتحاد العربي ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٠ .
(٣١) أنظر : كيف عالج الإسلام البطالة / زيد بن محمد الروماني - الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢١ ، ص ٢٠ ومابعدا .

وثيقة تاريخية إقتصادية :

وقف عمر بن الخطاب -رضى الله عنه - يودع أحد نوابه علي بعض أقاليم الدولة فقال له : ماذا تفعل إذا جاءك سارق ؟ قال أقطع يده .

قال عمر -رضى الله عنه : وإذن ، فإن جاءني منهم جائع أو عاطل ، فسوف يقطع عمر يدك ، إن الله استخلفنا علي عبادته ، لنسد جوعتهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها ، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل ، فإذا لم تجد في الطاعة عملا التمسست في المعصية أعمالا فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية^(٣٢) .

وبتحليل هذه الوثيقة نستخلص من النقاط ، منها :-

الأول: إهتمام الدولة بتحقيق التقدم الاقتصادي ، بحيث لا يظل هناك جائع أو عاطل .

الثاني: إهتمام الدولة بتحقيق التنمية ، فإن وظيفة الدولة - إن الله قد استخلفنا علي عبادته لنسد جوعتهم (الأمن الغذائي) ، ونستر عورتهم (الأمن النفسي والبدني) ونوفر لهم حرفتهم (الأمن الاقتصادي) .

الثالث: أحقية كل فرد في العمل وفي إشباع إحتياجاته الأساسية ، وفي سبيلها يذهب للحاكم ، " فإن جاءني منهم جائع أو عاطل " .

الرابع : وعي الدولة لمشاكل البطالة : " إن الله قد خلق الأيدي لتعمل " .^(٣٣)

(٣٢) أنظر : من ظلام الغرب / محمد الغزالي - القاهرة : دار الكتاب العربي ، ص (١٣٩) . أنظر أيضا : الاسلام والتنمية الاقتصادية / شوقي دنيا ، ص ٢٠٨ .

(٣٣) أنظر : النظام الاقتصادي في الاسلام / مصطفى الهمشري - الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٥ ، ص ٤٧٩ . أنظر أيضا : إنتاجية مجتمع / محمود سفر - الرياض : تهامة ، ١٤٠٤ ، ص (٥٧) أنظر أيضا : مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي - الرياض ك شركة العبيكان ، ١٤٠٤ ، ج ٢ / ٣٦ .

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

الفصل الثاني

بعض العوامل المؤدية إلى البطالة

بعض العوامل المؤدية إلى البطالة

تبين من العرض السابق لظاهرة البطالة ، أنها تنشأ نتيجة لإختلالات سياسية واقتصادية وهي مصدر لعدة مشاكل إجتماعية حيث أن رياح البطالة قادرة علي زعزعة الاستقرار والأمن ونشر شرارة الانحراف والجريمة وكذلك التعصب والتطرف الديني والفتن الطائفية وكلها كوارث تفقد الإنسان هدفه للتنمية .

والبطالة هي نتاج عدة مشاكل متشابكة ومعقدة ، وقد اتضح أن الزيادة السكانية تلعب دورا موجبا في نشر البطالة ، كذلك تحتاج مكانة وعمل المرأة اهتمام خاص . وإن سياسة التعليم والاعتماد علي التكنولوجيا مع نشر الصناعات الصغيرة ، كلها أمور سنفرد لكل منها علي حده بعض المقترحات للعلاج .

١- البطالة والزيادة السكانية :-

إذا كان السكان يمثلون العنصر الدينامي لأي شكل من أشكال البناء الاجتماعي ، حيث أن العنصر البشري هو أساس لكل تغير سواء مادي أو فكري أو اجتماعي ، فإن أي نقص أو زيادة في السكان بالتالي له تأثير علي البناء ككل ، وإذا كان النشاط الاقتصادي يخضع لخطة متكاملة وكثيرا ماتفشل تلك الخطة نتيجة المعدل السكاني المرتفع والذي بدأ الارتفاع السريع منذ الخمسينيات فوصل الي ٢,٥٪ وعاود الارتفاع ليبلغ ٢,٨٪ عام ١٩٨٦م وتلك الزيادة لا تتمشى بأي حال من الأحوال مع الموارد المتاحة مما يخلق فئة متعطلة عن العمل ، ولكن الجماعة بتعطيلها تحمل في طياتها بذور تدمير المجتمع نفسه حيث أن الكثافة السكانية المتزايدة تمثل اختلالا في عدالة توزيع الثروات .

ومما لاشك فيه أن أسرة مكونة من زوج وزوجة وطفلين سيقبل ما يؤول لها من مكاسب إذا زاد عدد أطفالها .

مما يرجح بأن إنخفاض عدد أفراد الأسرة يزيد من رفاهيتها ، ثم هناك نوعية السكان وخصائصهم وقد ثبت أنه كلما ارتفع مستوى ثقافة ومعيشة الأفراد كلما عملوا علي تنظيم أسرهم وذلك دليل علي أن الزيادة تكون بين الأسر فقيرة المعيشة والفكر والثقافة وأن الانتاج البشري من تلك الأسر سيكون ذو خصائص منخفضة لذلك فإلي

جانب ما تقوم به الدولة من اهتمام خاص بتلك المشكلة لابد أن نلقي الضوء على ضرورة أن :-

أ- أن ينظر للزيادة السكانية في المجتمع بشكل جماهيري وقومي ، فإذا كنا نرفض النظرة الأحادية في تحليل أية مشكلة ، فإن هناك أهمية للنظرة الشاملة في علاج البطالة بمعنى أن يتم العمل على إدماج مشروع تنظيم الأسرة في حياة الأمة ككل ومن ثم ضمير الأفراد .

ب- تصبح الأسرة المنفتحة والمدرسة والكلية ودور العبادة والاعلام أبواق لتدعيم مشروع تنظيم الأسرة وهنا ينبغي أن نلقي الضوء على نسق القيم في المجتمع فلا معنى من أن تنادى الدولة بالتنظيم في حين على الوجه الآخر يخرج علينا أحد الدعاة ليتكلم عن أهمية الزيادة السكانية في قهر أعداء الإسلام وأن الزيادة هي خير من النقصان . ويفوته أن الغلبة ليس بعدد السكان وانما بخصائص هؤلاء السكان من فكر وابداع وعقلية وصحة نفسية واجتماعية متوازنة . وأن الزيادة السكانية عامل هام من عوامل البطالة .

ج- لابد من سن قانون العقوبات للأسر الكبيرة ومكافآت للأسر الصغيرة لو معنويا إعلاميا ولكن ذلك بتاريخ يعلن عن تطبيقه لأكثر من عام قادم بشكل يتيح للأفراد التخطيط السليم ، ويدخل في تلك العقوبات رفع الطفل الثالث من بطاقة التموين وزيادة مصروفات الدراسة له وعدم اعطاء أجازته بدون مرتب لوالدة الطفل الثالث مع توفير العيادات لأمراض النساء للكشف الدوري توفير وسائل منع الحمل بدون مقابل .

د- البحث عن وسائل طبية متطورة تخص الرجال أيضا ، فلا معنى من أن تتحمل المرأة كل تبعات المشاكل دون مشاركة من الأزواج ، وتحتاج ذلك إلى توعية متأنية وشرح طبي مستفيض يجعل هناك فرصة لتقبل تلك الأمور . ولأمانع من عرض تجارب دول مثل الصين والهند عن طريق شاشة التليفزيون ويؤدي ذلك لأن يكون الجيل الجديد من الآباء أكثر مرونة ، خاصة اذا تبنى الاعلام النشرة الطبية بشكل اجتماعي في سهولة ويسر .

هـ- ان الجماهير لا تتقبل أى مشروع قومى إلا اذا شعرت فى قرارة نفسها أنه سيعود عليها بالخير وأن التركيز على أن التكاثر السكانى يؤرق الحكومة ويلتهم كل زيادة فى الدخل القومى لابد وأن بالتوعية بصحة الأم ومصاريف الأب فى إعالة أسرة كبيرة والبحث عن عمل للطفل الجديد . ولا يمكن اغفال تلك الأعداد الغفيرة من المصريين الذين يسافرون للدول النفطية ويزدادون ثراءً ويعودون إلى مصر بعدد كبير من الأطفال لذلك، أهمية لتوجيه النظر إلى أن الاستمتاع بالحياة ليس مرهونا من الأطفال بل بحسن تربيتهم واعطائهم مزيد من الوقت المتاح وفرصة للعمل وأن الحياة بطفلين على الأكثر أيسر من حجم الأسرة الكبيرة .

٢- البطالة وعمالة المرأة :-

ان اعتقال نشاط المرأة داخل أربع جدران ومنعها من العمل بحجة توفير ذلك العمل للعاطلين من الذكور هو بكل المقاييس إجحاف للمرأة المصرية ومنا فى لقانون الدولة الذى لا يفرق بين الرجل والمرأة حيث أن بطالة المرأة عنصر من عناصر إرتفاع نسبة البطالة وذلك لتركيزها على الانتاج البشرى لتحقيق ذاتها حيث أتضح من الدراسات التجريبية أن المرأة العاملة تتميز بعناصر سيكولوجية واجتماعية لا تتمتع بها المرأة غير العاملة وأن المرأة العاملة ينخفض عدد مرات الانجاب لديها وبالتالي عدد الأولاد عنه لدى غير العاملين وليس معنى ذلك تشجيع العمل فى الحكومة حتى تزيد البطالة المقنعة وتعيين كل خريج ولكن المطلوب :-

أ - نشر الصناعات الصغيرة فى جميع المحافظات والتركيز على إشغال الاناث أسوة بالذكور حيث أن مفهوم التنمية هو الاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة وأن إقبال المرأة على العمل جزء هام فى تلك التنمية بدلا من اهدارها بمزيد من الانجاب ومزيد من الازمة السكانية .

ب - ان تجريبتي قريتي كرداسة والخورانية ونجاحهما يؤكد أن القرية المنتجة برجالها ونسائها قادرة على رفع مستواها المعيشى ويشجع على تكرار النموذج الانتاجى ويزيل شبح البطالة .

ج - إن الجهود الذاتية لإقامة الورش الصغيرة تحتاج لنظرة قومية يتبناها الاعلام بشكل مدروس كما تحتاج أيضا لأن تؤازرها الأحزاب المختلفة ولا يمكن اغفال الدور

الذى يمكن أن تقوم به دور العبادة حيث أن الجهود الذاتية فى واقعها هو تضامن كل القادرين على محاربة المشاكل القومية . وخاصة مشكلة البطالة .

د - ان إيمان النساء بتلك الجهود الذاتية والمشاركة فى إنشاء مزيد من الخدمات سواء داخل القرية أو المحافظة سيعمل على الإسراع بتشغيل أعداد من الشباب ويصبح هناك أماكن للجميع فى سوق العمل بعيدا عن طابور العاطلين انتظارا لجهاز القوى العاملة .

هـ - واذ كانت هناك دول استطاعت عن طريق تشغيل النساء بها أن تعمل على تثبيت معدل النمو السكانى مثل (ماليزيا - تايوان - سنغافورة) أو نجحت فى تخفيضه مثل (الهند - كولومبيا - أوروغواي - شيلي) فإننا نحتاج فى مصر إلى نشر تلك التجارب وبكثير من الشجاعة حتى نكتسب خبرة تؤهلنا للسيطرة على الزيادة السكانية المرتفعة والتى تمثل عنصر من عناصر إنتشار البطالة .

و- أن الفكر القائل بأن عمل المرأة يجب أن يكون للحاجة المادية هو فكر يحمل فى طياته روح التردى ومحاولة اعاقه نصف المجتمع حيث يتم وأد قيمة تحقيق الذات والمكانة الإجتماعية الذى يحققها العمل مما يهدد مجتمعنا بالفشل لذلك يجب أن نشجع قيمة العمل الجاد ولكن أن نشير على المرأة باختيار الوظيفة أو المهنة التى تتمشى مع ظروفها الأسرية .

٣- البطالة وسياسة التعليم :-

إن العلاقة بين التعليم وبين عملية نشر الثقافة الصناعية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر كانت نتيجة أقناع المسؤولين عن التعليم فى ذلك الوقت بضرورة أن يتطور التعليم مع ما أحدثته الثورة الصناعية من تغير ، وهذا أيضا كان هدف محمد على فى مصر عندما أراد أن يكون دولة حديثة قوية فقد أنشأ نظام تعليم حديث يكفى باحتياجات المجتمع الجديد كذلك لىوجد نوع من التوازن والتكامل بين العرض والطلب على القوى العاملة حسب الاحتياجات الفعلية للتنمية وفى الوقت الحالى أوضحت الموازنة بين العرض والطلب على الخريجين وجود فائض كبير فى بعض التخصصات الجامعية والمتوسطة بدءا من الطب والهندسة وانتهاء إلى القانون والزراعة

فى حين تبين أن هناك عجز فى بعض الوظائف الفنية والحرفية كالمهندسة المساعدة والورش والنقل . وان ارتفاع البطالة بين حملة المؤهلات وخصوصا فى عام ١٩٨٦م يتمشى مع ماتؤكد البيانات من حيث تركز البطالة فى الأعمار المتوسطة أى بعد الانتهاء من سنوات الدراسة مما يؤكد ضرورة توجيه التعليم من ناحية والكشف عن نوعيات التخصص التى تؤدى مقدرة الاقتصاد القومى نتيجة عدم إستيعابها لذلك كان هناك أهمية إلى :-

أ - التوسع فى التعليم الفنى والحرفى وأن إقامة المدارس والمعاهد لتلك التخصصات تحتاج لتمويل مالى وآلات ومراكز تدريب واجهزة وملاحظين ومدرسين ، وقد لاتستطيع الحكومة المصرية نتيجة اعبائها القيام بكل تلك المتطلبات مما يستدعى من وسائل البث الثقافى نشر قيمة الجهود الذاتية فى مجتمعات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تنتشر فكرة الجهود الذاتية لعلاج الكثير من المشاكل .

ب - أن تقوم الشركات والمصانع ورجال الأعمال بإقامة وتمويل تلك المؤسسات ، واذا كنا نعفى ملاك العمارات الذين يبنون مسجد من الضرائب فإننا نحتاج لأن نعامل من يساهمون فى بناء ورشة أو مصنع بنفس الأسلوب لأنهم سيقبلون من عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل .

ج - إن العمل فى جوهره مستعينا بالتكنولوجيا ليس لإتحرير الإنسان لمصادر الطبيعة فتعمل على تطوير حياته ، والعمل كمهنة وكصناعة ورفع مكانة التلميذ الصناعى من الأمور الهامة ، وأن الأخذ بالأبحاث العلمية وربطها بالمصانع والمؤسسات ضرورة من ضروريات التطور للقضاء على جرثومة البطالة .

د - كذلك تشجيع القطاع الخاص وتطويره وفتح مجال المشاريع للشباب وهو ما تقوم به الحكومة هذه الأيام ، ولكن هناك ضرورة لضمان آمال هؤلاء الشباب حتى لا تضيع أهدافهم سدى .

وهناك أمثلة لشباب بعد أن أستلم قطعة أرض وحولها إلى أرض خضراء حاولت الحكومة إنتزاعها منه دون مبرر واضح ، مما يؤكد أن النظم والقوانين تحتاج لمراجعة وثبات والتزام يعمل على تشجيع الشباب للعمل الحر وبناء جسور الثقة بينه وبين الحكومة ، وألا تصبح الشهادة الجامعية هي طوق النجاة الأوحى من البطالة .

هـ - أن هناك أهمية لتحويل طموح الشباب من الدراسة الجامعية للدراسات الحرفية ، كما أن هناك أهمية لبدعيم الريف للصناعات الصغيرة حتي لا يهاجر هؤلاء الريفيون الي الحضر فيصبحون عائلة علي المدينة وعلي مرافقها ويتركون الريف للشيوخ والنساء والأطفال فتخسر المناطق الريفية أفضل الأبناء القادرين علي العمل ومن جهة أخرى تزيد تلك الهجرة من بطالة الشباب في الحضر .

و - إن تشجيع العمل الخاص والحرف المختلفة يجعل الشباب يقبل عليها ولا يصمم علي دخول الجامعة ثم انتظار تعيين القوى العاملة ، ولذلك فإن البرادة والحدادة والتجارة وصناعة الخزف والحياكة كلها حرف من الضروري توجيه أنظار الشباب إليها .

٤- البطالة والجريمة :-

منذ بداية وجود الإنسان علي سطح الأرض وهو رافض للبطالة ودائم البحث عن الرزق ومحاولة الترقى من عصر إلي عصر ومن مرحلة إلي أخرى ، وتعتبر تنمية الموارد البشرية ضرورة علمية للخروج من أزمة البطالة . وفي فترة الازدهار يصبح العمل المنتج الخلاق الصيغة المتعارف عليها وعندما تنتشر البطالة تصبح مصدرا لأخطار أمنية يخلق بيئة مهنية لمزيد من الخلل الأخلاقي الخالي من المعايير وتنتشر الجريمة .

أ - إن تكوين النظام يعتبر الميكانيكا نيزم الأساسي في خلق التكامل ويمكن تفسير أحداث الشغب والجريمة والعصيان والتمرد علي أنها إنعكاس لحالة الاغتراب الذي يعيشه الشباب .

والبطالة هي مشكلة تؤرق المجتمع ، معنى ذلك أن هناك أهمية لأن يعالجها المجتمع ككل وليس فرد واحد لأن الجرائم التي تعكسها البطالة نتيجة ضياع الشباب ستصيب شظاياها الجميع .

ب - تعتبر صفحة الجريمة من الصفحات المقروءة للغاية وأن نسبة ٢٢٪ أبدت تعاطفا مع جرائم العاطلين كما أوضحت نسبة عالية أن صفحة الحوادث من الصفحات المفضلة لديها مما يستدعي أن تعرض الجريمة بشكل فيه تحليل لأسباب وقوعها وتحذير من الوقوع في براثن الانحراف .

ج - ان جمع المال بطريقة شريفة يجب أن يكون شعار العامل فى كل مهنة حتى نعيد للعمل الشريف مكانته ودوره فى المجتمع ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لأن يحتطب أحدكم خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " (١) .

لذلك فإن نشر قيمة العمل مهما كان العائد يعيد للإنسان ثقته داخل المجتمع وأجدى من أن يكون عاطل فينحرف .

د- يجب أن يساير الإعلام شرف المهنة ولا يهزأ منها وأن أفلام مثل " الوطنون فى الأرض " تبين أن المتسول يحصل على مال أكثر من الموظف وذلك ليس بشئ جديد ، كما أن فيلم مثل : " انتبهوا أيها السادة " حيث تتزوج زوجة الاستاذ الجامعى من تاجر قمامة جاهل متزوج وعنده أطفال لمجرد أنه غنى يشرب ويسهر . . هو مثال سيئ لموضوع ردئ فرغم أنه حقق نجاح لكنه ذبح القيم وأهدرها وجعل المادة هو المحرك الأول وليس العمل الشريف .

هـ- سجلت جرائم السرقة أعلى معدل بين العاطلين مما يؤكد أن اليد التى لاتعمل فهى تخرب لذلك فهناك ضرورة لتوجيه نظر الشباب ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين إلى رؤية أعمق لاحتياجات السوق الاقتصادى وحاجة تلك السوق لخصائص الأفراد ونوعيتهم وامكانياتهم فالطلب على عقلية تتعامل مع أجهزة الكمبيوتر ستزداد كما أن إجادة اللغات ستعين الشباب فى ايجاد فرصته لايجاد عمل وتعتبر المدن الجديدة مصدرا هاما لعمالة الشباب سواء مدن صناعية مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر أو مدن سياحية حيث تزخر بها شمال سيناء .

و - ان مسلسل جرائم هتك العرض فى مصر يعتبر ظاهرة غير مألوفة لشعبها الذى يحترم المرأة حيث قال : " هيرودت " فى ذكر مشاهداته عن مصر (عجباً لهذه البلاد ان النساء فيها يذهبن إلى الأسواق ويعملن بالتجارة ويعقدن العقود) كما قال : "ماكس ملر " (ليس ثمة شعب قديم أو حديث قد رفع منزلة المرأة مثل مارفعها سكان وادى النيل) وان تلك الجرائم تعبر عن اختلال العلاقة ما بين هؤلاء المجرمون واكثرهم عاطلون والسلطة كذلك ما بين المرأة والرجل .

(١) : رواه . مسلم.

ز - أن تجارة المخدرات من عوامل ارتفاع نسبة الجريمة من سرقة إلى اختلاسات إلى اغتصاب وهي دليل الرأسمالية الطفيلية العاطلة التي تثرى دون عمل وقد يستسهلها من ذوى النفوس الضعيفة فى سبيل الحصول على المال وان تحرك الدولة وحدها لن يفيد إلا إذا كانت أجهزة الحكومة تعمل بتنسيق شديد .

٥- النظر فى الدينى :-

إن الأحباط والسخط الإجتماعى هو أحد عناصر التطرف الدينى نتيجة عدم وضوح معايير موضوعية للثواب والعقاب وتعتبر بطالة المتخرج حديثا إحدى العقوبات التى يواجهها الشباب المتعلم وهو لا يجد أسباب لذلك العقاب إلا تفسير واحد هو عدم العدالة فى توزيع الثروات ومن هنا ينشأ التمرد والرفض ويعتبر نسق القيم من أكثر الظواهر خطورة فى الدولة النامية حيث لايساير التغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية بل يقف عقبة فى سبيل التغير مع عدم تحديث بعض القيم القديمة .

فالقيم تعطى معنى للإنجازات المجتمعية وعندما يحدث الفشل فى التوازن بين التغير وبين نسق القيم يكون البديل هو السلبية أو الأحباط أو العنف والتطرف والتعصب ، ويعتبر التطرف هو الخيط أى التركيز من زاوية ضيقة عن الاعتدال وهذا ما تقوم به بعض الجماعات التى تتصور أنها تطبق الدين وأن اليأس من القيام بدور فى المجتمع يعطى الفرصة للشباب للانضمام لجماعات تحمل فى نفوسها كراهية وألم ورفض لمن أغتصب حقهم فى العمل وجعلهم عاطلون ومن ثم فإن من واجب الدولة والمجتمع علاج تلك المشكلة قبل تفشيها وذلك عن طريق :-

أ - هناك أهمية لتوضيح القيم والبحث عن البدائل التى تعمل على تكيف الشباب مع الواقع الموجود ويبدأ العلاج مبكرا داخل الجامعات والمعاهد العلمية بحيث يكون هناك مكان للأنشطة الطلابية الثقافية التى تزيد من إبداع الشباب وقدرته على الابتكار

ب - إن الأحزاب السياسية تحمل اطلال من الجمود أضعاف ما تحمله من الحركة والنشاط فالحماس مفقود ودورها باهت ويجب على لجان الشباب داخل الأحزاب أن تقوم بدورها على أكمل وجه سواء فى مجال التوجيه للعمل أو للتدريب

كذلك فتح مجالات جديدة للفكر الشبابي ليصبح هو نفسه السائر القوى الذى يقف فى وجه الفكر المتطرف .

ج- ان وسائل الإعلام فاقدة لسياسة التنسيق وهامشية التأثير فالهدف الوحيد الذى تضعه أمامها هو الجذب الجماهيرى بصرف النظر عن ماذا تعرضه تلك الوسائل من بضاعة وتكون أغلبها مسطحة وهامشية فيما عدا القليل من العروض ، لذلك فإن دور وسائل الإعلام يجب أن يكون تنويرى وليس مجرد ملأ الفراغ .

د - ان الربط بين الدنيا والدين أمر ضرورى لذلك فإن الأئمة المستفسرين فى الأحاديث الإعلامية ضرورة قومية ولا معنى من الانفصام الذى يحدثه بعض الفقهاء الذين يتبنون اجتهادات مضادة للتنمية فيصيبون فكر الشباب بالجمود والشلل ومن ثم التطرف .

هـ- إن كمية العري والجنس فى افيشات الأفلام والمسرحيات بالاضافة للمضمون المخجل، صورة سيئة لمجتمع نامى يبحث أفراده عن لقمة العيش وعن العمل المستقر، وفي أغلب الأحيان تكون تلك الفنون الهابطة التى تصاحبها تتسم بالمستوى الرديء موجهة للرأسمالية الطفيلية التى لا تعباً بمستقبل الشباب ومشاكله وما يختلج فى نفوسه نتيجة البطالة والبحث عن حياة أسرية وشقة واستقرار .

و- إن الأحاديث والتعليقات الإعلامية عن المرأة بصورة غير لائقة هي روح انهزامية تجعل من المرأة الشماعة التى تعلق عليها جميع المشاكل سواء مشاكل الزيادة السكانية أو مشاكل زحام المواصلات وأيضاً مشكلة البطالة مما يعمل على خلق نوع من الاضطهاد للأنثى. بالاضافة الى نمو شعور من العداء لها والتطرف فى معاملتها فيطالبها هؤلاء الذين لم يدرسوا الدين بروح سمحة أن تسكت عن الكلام لأن صوتها عورة وينسبون " سورة المجادلة " واسمها مأخوذ من حادثة امرأة ظلمها تعسف الرجل فى إختيار الكلام فذهبت تعرض أمرها على الرسول صلى الله عليه وسلم وتجادله فيما لحقها وتشكى ونسوا عندما راجعت امرأة عمر فى مسألة المهور فقال : أصابت : أصابت امرأة وأخطأ عمر .

وأحياناً يطالبون هؤلاء المتطرفون بالقبوع فى البيت لأن خروجها جناية ، فى حين أن الرسول عليه الصلاة والسلام تزوج من السيدة خديجة رضى الله عنها التى كانت

تعمل بالتجارة ، وعندما هاجر المسلمون إلى يثرب طلب الرسول من النساء : أن يعملن كما يعمل الرجال ، فعملن في الحقول ، كما أن النساء كن يحاربن مع الرسول مثال نسيبة بنت كعب المازنية ، ويطلب هؤلاء المتطرفون أن تختفي المرأة وراء السواد الذي يلفها ونسوا أنها تحج إلى بيت الله الحرام ووجهها مكشوف^(٢) .

(٢) أنظر : البطالة بين الشباب حديثي التخرج / سامية خضر صالح - القاهرة : جامعة عين شمس : كلية التربية، ١٩٩٨ م ، ط ٢ ، ص ١٠٩ ومابعدا (بتصرف) .

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

الفصل الثالث

مكافحة الإسلام للبطالة

أولاً : نظرة الاسلام للعمل

أنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم لأي شعب دون عمل فالعمل هو شريعة الله نحو تحقيق الأهداف أيا كانت سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية — ونظرة الاسلام إلي العمل أنه شرف وواجب حيث يقول سبحانه :

(ومن أحسن قولا من الله وعمل صالحا) (١) .

والعمل هنا يشتمل علي العمل الديني والدنيوي بكافة صورته والتي أحلها الله

وحدث

علي السعي إليه واجبا طالما كان حلالا فيقول جل شأنه :-

(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) (٢) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن من أطيب الكسب ما أكل الرجل من كسبه " . (٣)

ويرى فقهاء الشريعة الإسلامية أن العمل مطلوب ، لأن فائدته لا تعود علي الجماعة كلها ، والعمل في كل باب من أبواب النفع يقوم بغرض كفاية يجب تحقيقه ولو ترك المنوط به العمل كان علي الجماعة مغبة تركه لهذا العمل وعليها الأثم أمام الله إذا قصرت في إقامة فرض كفاية يرفع الأثم عنها جميعا في القيام به (٤) .

أما من حيث المقدار المصرح تكليف العامل به ، فالقاعدة أنه لا تكليف إلا قدر المستطاع وما يمكن الاستمرار عليه من غير إجهاد حيث يقول سبحانه :

(لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) (٥) .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " عليكم ما تطيقون من الأعمال فإن الله لا يمل حتي تملوا " (٦) .

(١) سورة فصلت : الآية : (٣٣) .

(٢) سورة الملك : الآية : (١٥) .

(٣) أنظر : السنن الكبرى / للبيهقي (٧ ، ٤٧٩) .

(٤) أنظر : المنشآت الاقتصادية العامة / غريب الجمال ، ص ٦٧ .

(٥) سورة : البقرة : الآية : (٢٨٦) .

(٦) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ألبن حجر العسقلاني : ج ٣ ، ص ٤٤ ، الحديث رقم (١١٥١) .

- ويقول أيضا : " أحب الأعمال إلي الله ما دام وإن قل " (٧) .
- لذلك وضع الاسلام عدة مبادئ ليجد كل إنسان عملا ومنها :-
- ١- أن الأرض لمن يستصلحها عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضا مواتا فهي له " (٨) .
- ويعتبر ذلك مبدأ هاما لينطلق الناس إلي إستصلاح الأرض ليزداد الخير والانتاج ويوجد كل إنسان عملا .
- ٢- حفظ حق العامل واعطاؤه أجره مقابل العمل الذي يؤديه وفي هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه " (٩)
- وهذا المبدأ يجعل الناس تقبل علي العمل وهي آمنة وترغب فيه وتتحمس له وإذا ماتمت المماطلة علي الأجر من صاحب العمل فإن ذلك يؤدي إلي عدم الرغبة من العامل في العمل ويخلق الضيق ويزهده عن تأدية العمل .
- ٣- أن الله سبحانه جعل وظيفة المال في الحياة للاستثمار لإيجاد فرص العمل للخلائق كلهم وتوعد سبحانه وتعالى من يكتزون الذهب والفضة بعذاب أليم :
- (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (١٠)
- ذلك أن المال في الاسلام هو مال الله والانسان مستخلف فيه ليعمر الأرض ، والمال لا بد من أن يستثمر لأته لوبقى بدون استثمار ودفعت زكاته فإنه يفنى بعد عدة سنوات -ولذلك فإنه من الضروري استثمار المال في المشروعات لإيجاد فرص عمل للقضاء علي البطالة .

(٧) المرجع السابق : ج ١٠ ، ص ٣٢٦ ، رقم الحديث : (٥٨٦١) .

(٨) المرجع السابق : ج ٥ ، ص ٢٣ ، رقم الحديث : (٢٣٣٥) .

(٩) أنظر : السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٦ / ص ١٢١ .

(١٠) سورة التوبة : الآية : (٣٤) .

ثانيا : محاربة الإسلام لكل أنواع البطالة

١- محاربة الإسلام للبطالة الملقنة :

ويعتبر هذا النوع أسوأ أنواع البطالة ، حيث أنها تعنى أن مجموعة من الأفراد معينين علي وظائف وكلهم لا يعملون ولا يضيفون الي الانتاج أي زيادة - وبعد ذلك أشد خطورة عن العاطلين الذين لا ينتسبون الي وظائف أو أعمال ، حيث أن العاطل معروف وضعه بأنه غير مكلف بعمل ، أما المعين في عمل محسوب علي المجتمع بأنه ضمن العاملين وفي نفس الوقت لا يقوم بأي عمل ، وبذلك يؤذى المجتمع وبالتالي يعطل مصالح الآخرين والإسلام يحث هذا النوع من العاملين ويأمرهم باتقان عملهم ، ويقوموا بادائه خير أداء ، وفي هذا المعنى يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : - " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " (١١) .

كما أمر بالاخلاص في العمل ، فلا مجال للأحقاد والأطماع ، وأمر أصحاب الأعمال والمسؤولين عن أعمال باعطاء العامل أجره مقابل ما يؤديه من عمل حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم : -

" ثلاثة أنا خصيمهم يوم القيامة ومن كنت خصيمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً ، ورجل أستأجر أجيراً فاستوفى ولم يفه أجراً " (١٢) .

كما أمرهم أن يعطوا المنصب المناسب للعامل فلا يحرموا الكفء من كفاءته ولا يحملوه أكثر من طاقته ، وفي هذا المعنى يقول الرسول الكريم :

" لا تكلفوهم مالا يطيقون فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم " (١٣) .

ونجد أن هذا النوع من البطالة يعد أوسع الطرق وأسرعها إلي فساد العمل كله ، وعلي ذلك اذا وجد إنسان يأخذ أجراً دون أن يؤدي مقابله عملاً سارع الآخرون بتقليده .

" حتى قيل أنه اذا لم يوجد عمل فليحفر الناس بئراً وليردموها في اليوم التالي وذلك حتي لا يعتادوا أن يأخذوا المال بلا عمل ، فلا يعملون بعد ذلك أبداً وينهدم أساس من الأسس الاقتصادية " (١٤) .

وبالإضافة الي ذلك نجد أن الإسلام ينبهنا إلي أن الرزق ليس في الوظائف التقليدية والعمل المكتبي فقط ، وإنما الرزق في التجارة ، فنجد أنه هياً للمسلمين فرصة التبادل

(١١) سلسلة الأحاديث الصحيحة / الألباني ، ج ٣ / ص ١٠٦ رقم الحديث ١١١٣ .

(١٢) أنظر : الترغيب والترهيب / المنذري ، ج ٣ / ص ٢٤ ، رقم الحديث ١٢ .

(١٣) أنظر فتح الباري شرح صحيح البخاري / العسقلاني ، ج ٥ / ص ٣٠٦ رقم الحديث ٢٥٤٥ .

(١٤) أنظر : الحلال والحرام / محمد متولي الشعراوي ، ص ٦٦ .

التجاري فيما بين أقطارهم وشعوبهم علي نطاق عالمي واسع في كل عام وذلك في الموسم العالمي السنوي، وهو موسم الحج إلي بيت الله الحرام حين يأتون: (رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا أسم الله) ^(١٥)، ولقد حث نبي الاسلام - عليه الصلاة والسلام - علي التجارة وعني بأمرها وإرساء قواعدها بقوله :

” التاجر الأمين الصدوق مع الشهداء يوم القيامة ” ^(١٦).

وبذلك نرى أن الاسلام وضع لنا الأساس الذي يوجد في سوق العمل ويحفظها ، ذلك هو الأمانة والالتقان ، فإذا كانت هناك أمانة واثقان في العمل ، ازدهرت سوق العمل وجاءت بالرزق الوفير من يأتمنونه علي أموالهم فدفعوها إليه ليستثمرها ووجدوا في هذا العمل متعة ، فأقبلوا علي الشراء وهم مطمئنون ، ولكن غياب الأمانة جعل الناس تخاف من الشراء حتي لا تحصل علي أشياء فاسدة ومعيبة .

٢- مخاربة الاسلام للبطالة الفاسدة :-

سوى الاسلام بين كافة الناس من ناحية العمل مادام الكسب حلالا أيا كان نوعه فنجد أن الرسول -عليه الصلاة والسلام - حث في أكثر من موضع علي ضرورة أن يمتن كل فرد حرفة أو مهنة فيقول - عليه الصلاة والسلام :

” لأن يحمل الرجل حبلًا فيحتطب به ، ثم يجئ فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغنى فينفقه علي نفسه خير له أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه ” ^(١٧).

والاسلام يعمل علي توفير فرص العمل للجميع ويخلق للأفراد والجماعات فرص الكسب والإرتزاق - فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - ينهى عن احتراف المسألة ، فقد أبى عليه الصلاة والسلام أن يعطي سائلا سأل ودله علي عمل يرزقه منه ، فعن أنس رضي الله عنه قال :-

” أن رجلا من الأنصار أتى النبي عليه الصلاة والسلام فسأله فقال : أما في بيتك شيئا ؟ فقال : بلى جلس وقعب نشرب فيه الماء قال : آتيني بهما ، فاتاه بهما - فأخذهما رسول الله بيده وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما إياه ، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري ، وقال : اشترى بأحدهما طعاما ، فأنبذه إلي أهلك واشترى بالآخر قدوما

(١٥) سورة الحج : الأيتان : (٢٧-٢٨) .

(١٦) أنظر : سنن ابن ماجة : ج ٤ / ص ١٢٥ ، الحديث رقم : ٢١٣٩ .

(١٧) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، ج ٣ / ٣٩٣ رقم الحديث ١٤٧١ .

فأتني به - فأتاه به ، فشد رسول الله عودا بيده - ثم قال : أذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما ، فقال : رسول الله : هذا خير لك من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة^(١٨) .

وعلي ذلك نرى أن يمثل هذا التفكير في إيجاد فرص العمل ولو كان هذا العمل بسيطا فإن الإنسان يصون به وجهه عن اراقة مائه بالمسألة ، واحتقار الناس له وهذه طريقة لعلاج البطالة السافرة .

٣- محاربة الاسلام للبطالة الاحتكاكية :

والبطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة عدم وجود العدد الكافي من الوظائف في المجتمع نتيجة عدم التوافق بين الوظائف الخالية ومواصفات ومؤهلات العاملين - وقد تكون الوظائف الملائمة لمواصفات ومؤهلات العاملين متوافرة في مناطق وجود العمال - ويرى الاقتصاديون أن علاج هذا النوع من البطالة يكون بإزالة الأسباب التي أدت إليها كتعلم العمال الحرف التي يكثر فيها وجود أعمال خالية أو يكون العلاج عن طريق هجرة العمال الي حيث توجد تلك الأعمال^(١٩).

فالاسلام سبق أن وضع العلاج لهذا النوع من البطالة ، فطالب بالسعى والهجرة لطلب الرزق حيث يقول الله عز وجل :

(فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه)^(٢٠) .

ويقول سبحانه : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)^(٢١) .

ويتخذ السعى والهجرة لطلب الرزق عدة طرق منها :-

١. السعى بالتعلم والتدريب ليكتسب بهما من يطلب رزقا عاما وخبرة تؤهله للالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو حرفة .
٢. السعى بالتفكير والبحث والمفاضلة بين عدة مشروعات واختيار أحدهما في ضوء دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات .
٣. السعي بالانتقال اليومي لمزاولة النشاط في نفس البلد أو الهجرة الداخلية من مكان لآخر داخل حدود الوطن كهجرة العمال من الريف الي المدن النائية أو الهجرة الخارجية من وطن لآخر بحثا عن الرزق .

(١٨) سنن أبي داود : ج ٢ / ص ٢٩٢ ، رقم الحديث : ١٦٤١ .

(١٩) أنظر : الاطار الأخلاقي لمالية المسلم / قطب ابراهيم محمد ، ص ٤٥ .

(٢٠) سورة الملك : الآية (١٥) .

(٢١) سورة الجمعة : الآية : (١٠) .

ثالثاً : تنظيم الإسلام لملاقات العمل

١ - دعوة الإسلام إلى العمل :

أمر الإسلام بالعمل فهو من لوازم الحياة ينتظره الله من ابن آدم الذي خلفه لعمارة الكون ، وهو لا يكون بغير العمل أبداً - فالإسلام يريد أن يكون الفرد عضواً عاملاً في الجماعة الإنسانية ، ويحتم عليه أن يكون إيجابياً ، ويندمج في البيئة ليفيد ويستفيد ويكره السلبية والتخاذل والانكماش والانزواء عن معترك الحياة فيقول الله سبحانه وتعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)^(٢٢) .
ففي هذه الآية يأمرنا الله بالعمل فهو من لوازم الحياة .

ويمجد الإسلام العمل ويرفع من شأنه وشأن العاملين ففي القرآن آيات كثيرة تمجد العمل والعاملين حيث يقول جل وعلا : (انا لانضيع أجر من أحسن عملاً)^(٢٣) .
والإسلام يعتبر العمل نعمة حيث يقول الله سبحانه وتعالى :
(لياكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون)^(٢٤) .

فالشكر على النعمة يقتضي حفظها والمداومة عليها - والإسلام يعتبر عمل العبد كمثل الصدقة من مصادر الكسب حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
" الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، وفي رواية أخرى كالقائم الذي لا يفتر وكالصائم الذي لا يفطر " ^(٢٥)

وقد عاش النبي عليه الصلاة والسلام وهو القدوة التي نحتذى بها في حياتنا طول عمره عاملاً مجداً صادقاً أميناً - سافر خارج مكة أجيراً وشريكاً في التجارة ومشى في الأسواق فباع وأشترى ورعى الغنم وجمع الحطب وخدم أهله بما استطاع - وهكذا لم تمنعه أعباء الرسالة من أن يلتمس المعاش كسائر الناس حيث يقول عليه الصلاة والسلام :

" ما بعث الله من نبي إلا رعى الغنم ، فقالوا حتى انت يا رسول الله ؟ قال : نعم كنت أراها علي قراريط لأهل مكة " ^(٢٦)

كما ان المرسلين وهم آية الخلق كانوا يبتغون أرزاقهم بالكسب والسعي ، فروى لنا الخبر : أن أدریس عليه السلام كان خياطاً ، وكان نوح عليه السلام نجاراً ، وهودا

(٢٢) سورة الأعراف : الآية : (١٧٠)

(٢٣) سورة يس : الآية : (٣٤) .

(٢٤) صحيح البخاري / حاشية السندي : ج ٣ / ص ٢٨٦ .

(٢٥) صحيح البخاري / حاشية السندي : ج ٢ / ص ٣٢ .

(٢٦) أنظر : الحكيم الترمذي ونظريته في الولاية/ عبد الفتاح بركة ، ص ١٥٠

عربيا تاجرا ، وصالح عربيا تاجرا ، وشعيب عربيا تاجرا ، وموسى راعيا ، وداود زرادا ، وكانت مريم تغزل الشعر والصوف وتنسجه ، وكان نبينا عليه الصلاة والسلام راعيا .

٢- محاربة الإسلام للكسل والانكاس :-

لقد كره الإسلام الكسل وازدري المتبطلين علي المجتمع ويبين النبي عليه الصلاة والسلام أن الشرف والمروءة تأبيان علي المسلم ودينه دين العزة أن يكون في وضع أدني من غيره مادام يستطيع أن يعلو بقدره فقال :
" اليد العليا خير من اليد السفلى " (٢٧) .

أي أن المعطى خير من الآخذ ، ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ، ويقول اللهم أرزقني - وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة " (٢٨) .

٣- تحريم الاسلام لطرق الكسب غير المشروع :-

حرم الاسلام جميع المعاملات التي تنطوي علي غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل أو تطفيف في الكيل أو الميزان وفي هذا المعني يقول الله سبحانه :
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الي الحكام ليأكلوا فريقا من أموال الناس بالأثم وأنتم لا تعلمون) (٢٩) .
ويقول جل شأنه :

(ويل للمطففين • الذين اذا اکتالوا علي الناس يستوفون • واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون • ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم) (٣٠) .

كما حرم الاسلام استغلال النفوذ والسلطان للحصول علي المال وحرمة امتلاك ما يأتي عن هذا الطريق ، وأجاز لولي الا مر مصادرته واستيلاء بيت المال عليه لإنفاقه في المصالح العامة للمسلمين وعلي ذوي الحاجات منهم .

فالاسلام هو أول تشريع سن قانون الكسب غير المشروع ، وأول من طبق هذا المبدأ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ، حيث أقبل يوما علي رسول الله ابن الليتية ، وهو رجل من بنى لتب من الأزدي ، وكان عليه الصلاة والسلام قد استعمله علي صدقات بنى سليم أي لجمع الزكاة منهم - فقسم الرجل مامعه قسمين - وقال للنبي

(٢٧) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، رقم الحديث ١٤٢٩ • ص ٣٤٦

(٢٨) أنظر : محاضرات في الاقتصاد الاسلامي للمقارن / محمود نور ، ص ٧٨

(٢٩) سورة البقرة : الآية : (١٨٨) .

(٣٠) سورة المطففين : الآيات : (١-٥) .

عليه الصلاة والسلام ن هذه لكم وهذه هدايا أهديت إلي فظهر الغضب في وجه النبي عليه الصلاة والسلام وقام وخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال :
 " أما بعد فإنني أستعمل رجلا منكم في أمور مما ولاني الله ، فيأتي أحدكم فيقول هذا لكم وهذه أهديت إلي - فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله علي رقبته ^(٣١)

أي أن جاءه من هدايا لم يهد إليه لشخصه ، وإنما أهدى إليه لوظيفته وعن طريق استغلال النفوذ ثم صادر الرسول عليه الصلاة والسلام الهدايا التي أهديت ابن الليثية وضمها إلي بيت مال المسلمين .

٤ - الإسلام بحث علي الهجرة في حالة ضيق العيش :-

إن الرزق موجود في كل مكان ، في السموات والأرض ، في البر والبحر ، فالواجب علي المسلم إذا ضاق به العيش في مكان فعليه أن يهاجر منه إلي مكان آخر ، وإذا فشل في نوع من العمل عليه أن يجرب نوعا آخر ، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالى :
 (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما وسعة) ^(٣٢) .

والإسلام يلوم من يرضى لنفسه الذل ويعيش فقيرا مستعبدا مع يسر أسباب الرخاء والحرية فيقول سبحانه :

(والذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم - قالوا كنا مستضعفين في الأرض . قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا) ^(٣٣) .

٥ - العمل أساس تكوين رأس المال :-

فنجد في القرآن الكريم ما يشير إلي هذا المعنى ، حيث يقول الله تعالى :

(نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا) ^(٣٤) .

وحيث أنه من المعروف أن هناك إرتباط بين زيادة الأرباح وزيادة الانتاج الذي يتوقف عليه العمل وأساس التكوين الرأسمالي هو الربح الذي ينتج عن الفرق بين ما يحصل عليه صاحب العمل من أجور وتكاليف وثمان بيعه للمنتج .

(٣١) صحيح البخاري بحاشية السندي ج ٤ / ص ٢٤٤

(٣٢) سورة النساء : الآية : (١٠٠) .

(٣٣) سورة النحل : الآية : (٢٨) .

(٣٤) سورة الزخرف : الآية : (٣٢) .

رابعاً : تنظيم الاسلام لحقوق العمال

حق العامل في الأجر :

عنى الاسلام بالأجر عناية بالغة حيث يحث علي أن يوفى كل عامل جزاء عمله ، ولقد بنى الاسلام نظام الأجر علي أربعة مبادئ أولها لاعمل من غير أجر حيث يقول سبحانه وتعالى : -

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون)^(٣٥) .

وثانيها : أن الأجر علي قدر العمل فيقول سبحانه :

(ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون)^(٣٦) .

وثالثها : مساواة الرجل مع المرأة في الأجر اذا تساوى العمل ، فيقول جل شأنه :

(أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى)^(٣٧) .

ورابعها : تحريم المقاسمة فقد حرم الاسلام مقاسمة العامل شيئاً من أجره نظير

تقديمه للعمل حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : -

" إياكم والقسامة - قلنا وما القسامة ؟ قال الرجل يكون علي طائفة من الناس فيأخذ

من حظ هذا وحظ هذا " ^(٣٨)

حق العامل في عدم الارهاق الذى يضر بصحته أو يجعله عاجزاً عن عمله :

فيجب علي صاحب العمل عدم إرهاب العامل إرهاباً يضر بصحته أو يجعله عاجزاً

عن تأدية عمله ففي القرآن الكريم يقول الله سبحانه :

(وما أريد أن أشق عليك)^(٣٩) .

فإذا كلف صاحب العمل العامل بعمل يؤدي إلي إرهابه ويعود أثره علي صحته

ومستقبله فله حق فسخ العقد او رفع الأمر إلي المسؤولين عنه ضد صاحب العمل.

(٣٥) سورة فصلت : الآية : (٨) .

(٣٦) سورة : الأحقاف : الآية : (١٩) .

(٣٧) سورة آل عمران : الآية : (١٩٥) .

(٣٨) أنظر : صحيح مسلم ، ج ٢ / ص ٣٧ .

(٣٩) سورة القصص : الآية : (٢٧) .

حق العامل في الشكوى والتقاضى :

فقد حدد الاسلام حق العامل في الشكوى حيث يقول الله عز وجل :

(يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون) (٤٠).

فتشير هذه الآية إلي حق كل نفس في المجادلة عن نفسها أمام الله لدي محاسبتها عن أعمالها في الحياة الدنيا — فإذا كانت المجادلة جائزة أمام الخالق سبحانه فمن باب أولى أن تكون جائزة بين الخلائق عند المنازعة فيما بينهم .

وأما عن حقه في التقاضي فيقول جل شأنه :

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو علي أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكون غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وأن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا) (٤١) .

ففي هذه الآية يأمر الحق سبحانه بالمساواة في العدل والشهادة ، لا فرق في ذلك بين قريب وغريب وغنى وفقير — ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

” إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه — وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد — وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ” (٤٢) .

وبذلك يستفاد أن حق التقاضي ثابت للجميع بما فيهم العمال حيث أن الآسلام يحث الحكام والقضاة علي اعطاء كل ذي حق حقه .

حق العامل في الحصول علي الحوافز :-

في الفكر الاسلامي نرى أنه يعطي للعامل الحق في الحصول علي الحوافز ففي القرآن الكريم يقول الله عز وجل :

(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) (٤٣) .

فمن هاتين الآيتين نستنتج أن الحوافز سواء كانت ايجابية أو سلبية فلا بد من دقة تقديرها بحساب دقيق .

(٤٠) سورة النحل : الآية : (١١١) .

(٤١) سورة النساء : الآية : (١٣٥) .

(٤٢) انظر : صحيح البخاري بحاشية السندي ج ٣ / ص ٢٨٦ .

(٤٣) سورة الزلزلة : الآيتان : (٨،٧) .

حق العامل في المعاش والضمان الاجتماعي :

لقد كفل الاسلام للعاملين حق رعايتهم بعد بلوغهم سن المعاش ، بأن تلزم الحكومات وأصحاب الأعمال تقرير دخولا لهم في حالة عجزهم عن الكسب وفي هذا المعنى يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

” من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلا فليأتني فأنا مولاه “^(٤٤).

والمقصود بكلمة كلا هي الذرية الضعيفة ، أى التي لا تستطيع الكسب ، وباعتبار الرسول في ذلك الوقت كان مثالا للحكومة ، فيكون عليه الصلاة والسلام قد ألزم الحكومات من بعده بأن تكون مولى لهؤلاء عديمى الكسب والحوال بأن تكفل رعايتهم أو تقرر دخولا لهم^(٤٥).

ويدخل في هذا المعنى الإعفاء من الالتزامات المالية قبل الدولة للعامل في حالة فقد القدرة علي العمل ، ويتضح ذلك من أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بباب قوم عليه سائل يسأل وكان شيخا كبيرا ضير البصر فسأله عمر : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي - فقال : فما ألجأك إلي ما أرى ؟ قال : أسأله الجزية والحاجة والسن - فأخذ عمر بيده وذهب به الي منزله وأكرمه - ثم أرسل الي خازن بيت المال فقال: أنظر هذا أو خذ بيده فوالله ما أنصفنا أن أكلنا شبيبته وخذلناه عند الهرم - ورفع عنه الجزية وضربائه - وأمر له براتب يصرف من بيت المال (مال المسلمين) - وقد تقرر من ذلك مبدأ في الاسلام ، هو لا تؤخذ الجزية من أعمى لا حرفة له ولا عمل له ولا الشيخ الكبير الذى لا يستطيع العمل^(٤٦).

(٤٤) أنظر فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني : ج ٥ / ص ٧٥ رقم الحديث ٢٣٩٨ .

(٤٥) أنظر محاضرات في الاقتصاد الاسلامي المقارن / محمود نور ، ص ٧٩

(٤٦) السياسة المالية لعمر بن الخطاب / قطب ابراهيم محمد ، ص ١٨٩ .

خامسا : تنظيم الإسلام لواجبات العمال

١. يجب على العامل أن يؤدي عمله بجد ونشاط :

لم يكتف الإسلام ببحث العامل علي العمل فقط بل يطالبه بأن يؤدي عمله بجد ونشاط وصبر ومثابرة ، فنجد في هذا المعنى القرآن الكريم يقول الله تبارك وتعالى :
(يا أيها الإنسان إنك كادح الي ربك كدحا فملاقيه)^(٤٧) .

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم :

" إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " ^(٤٨) .

٢. يجب على العامل أن يكون أميناً في عمله :

فالإسلام يعتبر عمل العامل أمانة في عنقه ، وما يستعين به من آلات ومهمات مما يمتلكها صاحب العمل أمانة في يده لا يحق له أن يفرط فيها ، حيث أنها من الأموال ، والعامل راع في مال صاحب العمل الذي يعمل لديه ، فنجد في القرآن الكريم إشارة لهذا المعنى حيث يقول الحق سبحانه :-

(يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله ورسوله ولا تخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون)^(٤٩) .

كما أن إفشاء الاسرار الخاصة بالعمل من جانب العامل ، عدم أمانة واساءة بالغة لصاحب العمل يسأل عنها في الدنيا والآخرة حيث يقول الله سبحانه وتعالى :
(وليجزى الذين أساءوا بما عملوا)^(٥٠)

٣. يجب أن يكون العامل مسئولا عن كل تقصير وإهمال :-

إذ يجب علي كل عامل أن يتقن عمله ويأخذ حذره ويتجنب الخطأ باليقظة والانتباه ، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالى :

(ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ، ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى)^(٥١) وعلي ذلك نجد الفقهاء يقررون أنه اذا حدث الإهمال والتقصير من العامل فإنه يضمنه ، أما اذا حدث ذلك التقصير وكان خارجا عن ارادته فلا يضمنه^(٥٢) .

(٤٧) سورة الانشقاق : الآية : (٦) .

(٤٨) أنظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة / للألباني : ج ٣ / ص ١٠٦ ، رقم الحديث (١١١٣) .

(٤٩) سورة الأنفال : الآية : (٣٧)

(٥٠) سورة النجم : الآية : (٣٠) .

٤. يجب علي العامل أن يتعاون مع صاحب العمل :-

ويجب ذلك علي العامل عن طريق تقديمه كل نصح بأي وسيلة صالحة لزيادة الانتاج ولخير الطرفين ، والنصح هو روح الدين كما يقول الرسول الكريم :

” الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ”^(٥٣) .

لذلك يجب علي العامل أن ينصح زملاءه ويوجههم الي الخير ويبصرهم بمواقع الخطر وأن يفيدهم من تجاربه .

٥. يجب أن يكون العامل حسن الأخلاق في عمله :

وذلك بأن يحب لزملاءه ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه ، حيث أن ذلك يعد من كمال الإيمان وفي هذا المعنى يقول النبي صلي الله عليه وسلم :

” والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولن تؤمنوا حتي تحابوا ”^(٥٤) .

ومن حسن الأخلاق يجب علي العامل أن يشكر صاحب العمل وأن يتأدب معه وينزل منزلته بالقدر الذي لا يضر بالشرف والدين ، فإن شكر الناس علي الخير الذي يصل منهم مظهر من مظاهر شكر الله ، وفي هذا المعنى يقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام :

” من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فادعوا له حتي تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين ”^(٥٥) .

(٥١) سورة النجم : الآية : (٣٠) .

(٥٢) أنظر : علاقات العمل في الاسلام / عبد الرحمن بكر ، ص ٨٩

(٥٣) أنظر صحيح مسلم : ج ١ ، ص ١٦٦ ، رقم الحديث (٥٧) .

(٥٤) أنظر : صحيح مسلم : الجزء الأول : ص ٤٢ .

(٥٥) سورة النور : الآية : (٣١) .

أنظر : مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامي / عبد العظيم ابراهيم أحمد - القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٤١٢ - ١٩٩١ م ، ص ٢١٧ وما بعدها . . .

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

الفصل الرابع

دور الأسس والآليات الإسلامية
في حل مشكلة البطالة

١- دور الزكاة في مواجهة مشكلة البطالة

مقدمة :

الإسلام بخير ما بقي أبنائه بخير ، وسيبقى الخير في أبنائه ما بقيت الحياة ،
ويؤيد ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام : -
" الخير فى وفى أمتي إلى يوم القيامة " (١) .

وسيطل أبناء الاسلام بخير طالما عملوا على رفعة دينهم وآثروه بفكرهم واجتهادهم
وطوعوا لتعاليمه السمحة ما توصلت إليه العلوم العصرية من نتائج شتى في شتى
المجالات .

ونظرا لأننا في هذه الأيام نرى ونسمع عن مناقشات مجلس الشعب لظاهرة البطالة
كما تطالع الصحف المصرية باقتراحات لا حصر لها لمواجهة مشكلة البطالة في
مصر لدرجة أن المسئولين وضعوا برامجهم وتصوراتهم لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة
دون جدوى . خاصة وأن الحلول التي وضعت ما هي إلا حلولاً جزئية لا تفي بالغرض
دون تحديد استراتيجية للعمالة ومواجهة الأوضاع الراهنة بحلول تشتق من تلك
الاستراتيجية ، خاصة وأن استراتيجية العمالة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من
استراتيجية التنمية ، خاصة وأن فائض السكان يمثل عبئاً على التنمية الاقتصادية
لأنه يعطل كفاءة الانتاج والتقدم التكنولوجي .

وهل ما يقدمه المجتمع لهم يعد من قبيل الإحسان والشفقة بهم ؟
وهل الأموال التي تنفق على تعليمهم لا فائدة منها لأنها ستؤدي إلى زيادة البطالة
السافرة نتيجة للتقدم التكنولوجي في العالم والذي يسير في اتجاه الاستغناء عن العمل
خاصة وأن السعى للحصول على أحدث التكنولوجيا يبذل في نفس مواردنا في تعليم
وتأهيل من نعتقد أن الإنتاج لن يكون في حاجة لهم (٢) .

وبالرغم من ذلك يجب عدم تجاهل البشر الذي سخر الله لهم كل ما في الكون ،
لأن الإنسان يعتبر من أهم موارد التنمية وعلينا إستخدام ما نلك من البشر حتى ولو
ساهموا .

(١) رواه مسلم .

(٢) انظر الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث إسماعيل صبرى عبد الله - القاهرة المؤتمر الأول
للإقتصاد: ١٩٨٩ (٤٣-٤٥) .

بجهد محدود في زيادة الإنتاجية لأن الانتاجية مهما كانت ضعيفة فهي بالضرورة تكون أفضل من إنعدام الانتاجية عند المتعطل ، وهذا يعنى ضرورة إتاحة الفرص أمام كل مواطن قادر علي العمل وراغب فيه لكي يعمل مهما تعددت الأساليب .
ونظرا لأنه من المستحيل إجراء تنمية جادة وسريعة بدون القضاء علي البطالة أو الحد منها ، والذي يتطلب توفير موارد مالية خارجية أو محلية أو معونات ، والتوسع

في مجال الاستثمارات ولن يتأتى ذلك بعد فشل كافة الحلول الوضعية - إلا بالرجوع الي شرع الله والذي فيه الخير الكثير .

وبالبحث في كنوز شعيرة الزكاة - الركن الثالث من أركان الإسلام نجد فيها ما عجز عنه البشر من علاج للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المسلم والتي تكفل توفير مستوى معيشة مناسب لكل فرد علي أرضه ، خاصة وأن الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي ، وسبيل لتداول الأموال واستثمارها وأنجح وسيلة للقضاء على مشكلة الفقر ، بتهيئة الفرد العاطل علي العمل بتوفير فرص العمل المناسبة للقادرين وكفالة العاجزين عن العمل ، ويتم ذلك باستغلال أموال الزكاة والذي قدرها خبراء المالية بخمسة عشر مليار جنيه سنويا ، وبدلا من أن ونظرا لأن الزكاة حق في مال من يمتلك النصاب مصداقا لقول الله تعالى تتحول كلها في أموال موزعة علي الاستهلاك يكون من الأفضل تحويل نسبة كبيرة من هذه المليارات في الاستثمار في مشروعات إنتاجية تخدم المجتمع ليس فقط في حل مشكلة البطالة ولكن استغلالها في مواجهة كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية^(٣) .

ونظرا لأن الزكاة حق في مال من يمتلك النصاب مصداقا لقول الله تعالى: (وفي أموالهم حق معلوم)^(٤) .

وفي صدر الإسلام لم يوكل جباية الزكاة والتصرف فيها لضامري المكلفين وإنما تحملت الدولة مسئولية جبايتها بالعدل وتوزيعها بالحق حيث قام الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده بمباشرة هذه المسئولية بصفته رؤساء

(٣) أنظر : الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحي المعداوي : ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ١٠ .

(٤) سورة : المعارج : الآية : (٢٤)

الدولة الإسلامية ، وعليها إعداد الجهاز الكفء لإدارة كافة الأعمال المتعلقة بالزكاة بحيث تلزم من يمتلك النصاب بإداء الزكاة للدولة عن أموالهم الظاهرة والباطنة ، فإذا تقاعسوا عن أدائها أخذت منهم قصرا ومعاقبتهم عن إمتناعهم عن تأدية الزكاة وما فعله الخليفة الأول أبو بكر الصديق مع مانعى الزكاة لدليلا قاطع علي ذلك .

فالزكاة فريضة مالية تؤخذ من الأفراد : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)^(٥) . وليست تبرعا أو احسانا ، بل إنها من النظام العام للدولة تتميز بما يلي:^(٦)

١- الزكاة تعتبر الفريضة المالية في الاسلام ، فهي مورد دائم لبيت المال تفرض على المسلم الحر ، والمتهرب منها جريمة يعاقب عليها المكلف في الدنيا أمام المحاكم وفي الآخرة أمام أحكم الحاكمين .

٢- تعتبر الزكاة نظام إقتصادي متكامل ، لأنها تدفع الأموال نحو التداول والاستثمار بدلا من حبسها وتناقصها بالزكاة مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في معنى الحديث الشريف : " ثمروا أموال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " .

٣ - نظام إجتماعي : لأنها تكفل التضامن بين أفراد المجتمع حيث يأخذ الغني بيد الفقير ، وقد أكد علي ذلك الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في معنى الحديث : " لا يؤمن من بات شعبان وجاره جائع " .

٤- نظام أخلاقي : لأنها تطهر الأغنياء من الشح والبخل وتطفئ نار الحقد والحسد في قلوب الفقراء والمساكين .

ومما لا شك فيه أن الحكمة من فريضة الزكاة وجعلها الركن الثالث من أركان الاسلام تتمثل في علاج لأمراض لو تفشت وانتشرت في المجتمع لأهلكته ، علاوة علي علاج إختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع والذي يظهر مع وجود غنى فاحش وفقر مدقع ، الأمر الذي يجعل الدولة تقف عاجزة عن أداء رسالتها خاصة

(٥) سورة : التوبة : الآية : (١٠٣) .

(٦) أنظر : الزكاة سبيل لحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحي المعداوي ، ص ٢

وأن الفقر لا يقف عند حد قلة الأموال بل يتعدي ذلك الي ما ينجم عن الفقر من تفشى الأمراض والمجاعات ، وزيادة الجهل والتخلف الفكري .

لذا فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه لليمن : " أدعهم إلي شهادة أن لا إله الا الله وأني لرسول الله فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله أفترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله أفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " ^(٧).

ومما يجب التأكيد عليه أن العلاج يكون بالاغناء وقد أكد ذلك ماورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يعطي حتى الاغناء لأنه لاسبيل لعلاج الفقر والحاجة إلا بالاغناء ، فقد روى أنه قال لأحد السعاة : " كرروا عليهم الصدقة وإن راح علي أحدهم مائة من الإبل " ، وقال أيضا : لأكررن عليهم الصدقة ولو راح علي أحدهم مائة من الإبل ^(٨).

والكيفية التي يتم بها الإغناء تختلف من حال الي حال ومن عصر الي عصر: فمن الناس من لا يكتفى إلا بالتعليم والتدريب كما هو الحال في العصر الحالي كأصحاب المهن والحرف ، ومنهم من لا يكتفى إلا اذا أستحوذ على آلة حرفته والتي قد يبلغ ثمنها آلاف الجنيهات ، ومنهم من هو فقره ناتجا من عدم وجود فرصة عمل مناسبة أو يكون في مرض يعجزه ويقعده عن العمل واغناؤه يكون بتوفير فرصة العمل للأول وتوفير العلاج للآخر .

هذا وان كان ذلك في العصور الاولى والتي كانت المشروعات الفردية فيها السمة البارزة للأنشطة الاستثمارية فقد لا يصلح في العصر الحالي لأن العملية الانتاجية ازدادت تعقيدا وانتقلت من المشروعات الفردية ذات رؤوس الأموال الصغيرة إلي مرحلة التكتلات والتركز وتضخمت الثروات وانتشرت الاستثمارات الجماعية وأخذت اشكالا مختلفة لا يفيد معها رؤوس الأموال البسيطة وأصبحت جودة المنتج وانخفاض أسعاره تزداد كلما إزداد حجم التركيز .

الأمر الذي يتطلب توفير ثروات ضخمة حتى يمكن بناء الصناعات الثقيلة والأبنية العلمية والثقافية والمستشفيات العلاجية والتي لا يفيد معها المبالغ البسيطة ، بل لا بد

(٧) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني - بيروت : دار المعرفة ، ص ٣٠٢

(٨) انظر : الاموال / لأبن سلام - القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر ، ص ٥٠٢ .

من توافر ثروات ضخمة لأنه كلما كانت الموارد المالية للمشروع كافية أمكنه الحصول على الموارد اللازمة للانتاج وأمكنه زيادة حجم التشغيل وخلق فرص عمل جديدة تساعد علي امتصاص جزء كبير من البطالة .

ومما هو جدير بالذكر أن تفتيت أموال الزكاة وترك توزيعها للممولين قد لا يحقق الهدف المنشود وهو الاغناء، لأن المستحق للزكاة عندما يحصل على الزكاة في صورة مبالغ مالية قلت أم كثرت ستنفذ يوما ما — وإن كانت ستخلق قوى شرائية جديدة لتوفير احتياجات متقبلي الزكاة ، وبدون شك ستزيد من دورة التشغيل وخلق فرص عمل جديدة نتيجة انفاقها في حوائجه وحوائج أسرته ، والنتيجة الحتمية أنه في النهاية عاجزا ومتكاسلا منتظرا عفو المزمكين .

فالحقيقة أن أموال الزكاة تعتبر جزء هام وغزير من مدخرات المكلفين القادرين وتقع علي الدولة استخدامهما في تنشيط اقتصاد الدولة وتوفير احتياجاتها من المنتجات وتحقيق النمو وذلك لأن حجم التقدم الاقتصادي في عصرنا الحالي يقاس بما توفره الدولة من احتياجات أفراد شعبها من طعام وكساء وأدوات قتال وخلق فرص عمل جديدة لكل طالب وما إلي ذلك عن طريق المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية. لأنها اذا عجزت عن توفير ذلك سيكون مصيرها إما الهلاك وإما الرضوخ لشروط وسلطان صندوق النقد الدولي عن طريق فرض الحصار الاقتصادي عليها.

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن :

هل يمكن تطويع الأحكام الشرعية لكي تتفق مع الواقع ؟

والجواب :

أن الواقع لا يكون حجة علي الشرائع ، حيث أن وضع الشرائع يكون لصالح العباد في الآجل والعاجل معاً^(٩) .

ويقول ابن القيم : " إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به الأرض والسموات ، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان : فثم شرع الله ودينه"^(١٠) .

(٩) أنظر : الموافقات فى أصول الشريعة / أبو اسحاق الشاطبى - القاهرة : دار الفكر ، ص ٢٠

فمصالح العباد هو هدف الشريعة وغايتها فعندما تتغير الوسيلة التي يتحقق بها مصالح العباد ، فعلينا أن نقدم للإنسانية ما تحتاجه من نظم ووسائل تساعد في تحقيق مصالح العباد .

نخلص من ذلك أن الحكم الشرعي في إخراج الزكاة يتحقق بدفعها للإمام أو نائبه أو عامله ، وتبرأ ذمة المزكى بدفعها إلي أيهما ، وعلي ولي الأمر أن يوزعها أو يستثمرها بما يعم نفعه فضلا عن تنميته بالربح فيكثر ويزداد نصيب الفقراء وغيرهم من مستحقي الزكاة بزيادته .

ولذلك يمكننا القول : بجواز إقامة مشروعات إنتاجية بأموال الزكاة لانتاج سلع وخدمات يتم توزيعها علي المستحقين للزكاة علي سبيل التملك ، وعندئذ تتحقق الفائدة ويعم النفع من وجوه عدة كما يلي :-

١- تحقيق مصلحة الفقراء والمساكين بتمليكهم ما يغنيهم من الأدوات التي تمكنهم من مزاولة حرفتهم .

٢- المشاركة في تنمية المجتمع بالاستثمار في الأنشطة التي توفر لهم احتياجات المواطنين وتغنيهم عن الاستيراد من الخارج ، والذي يكلف الدولة أموالا طائلة

٣- توفير فرص العمل لطالبي العمل عن طريق التوسع في المشروعات القائمة ، أو استحداث مشروعات لزوم التنمية والتي توفر لهم ما يحتاجون من سلع وخدمات وقد يفتج عن ذلك خلق قوى شرائية جديدة وما يترتب عليها من مضاعفة وزيادة دور التشغيل وخلق فرص عمل جديدة ^(١٠) .

شبهة والرد عليها :-

الشبهة :

يظن بعض الناس أن الزكاة صدقة تعطي لكل سائل ، وتوزع علي كل متسول ، ويظن أنها تعين علي كثرة السائلين والمتسولين الشحاذين !! ومن ثم أنها تشجع علي البطالة !!! .

الحقيقة: أن الزكاة لو فهمت كما شرعها الاسلام، وجمعت من حيث أمر الإسلام، ووزعت حيث فرض الإسلام أن توزع، لكانت أنجح وسيلة في قطع دابر

(١٠) أنظر : توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية / حسين علي مناع ، ص ٥٠ ٣٨

(١١) أنظر : مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية (ندوة) ج ٢ : دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب - القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م ، ص ١٥ وما بعدها (بتصرف)

التسول والمتسولين ، عن عبد الله بن عدى الخبار أن رجلين أخبراه أنهما آتيا النبي صلى الله عليه وسلم : يسألانه عن الصدقة ، فقلب فيهما البصر ، ورآهما جليدين فقال : ان شئتما أعطيتكما ... ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب ^(١٢) .

الرد :

أن ذلك الظن خاطئ لأسباب ^(١٣) منها :-

الأول : موقف الاسلام من العمل ، العمل فرض علي القادر عليه ، وحق له في نفس الوقت . . قال تعالى : (هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) ^(١٤) .

الثانى : أن الزكاة لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب ، فلا تعطى للقوى القادر علي العمل . . قال عليه الصلاة والسلام :

” لا تحل الصدقة لغني ولا مرة سوى ” ^(١٥)

الثالث : أن الاسلام يوجب العمل علي القادر عليه ويجعله فرض عين ، ثم هو يمجده ويحث عليه .

الرابع : مصارف الزكاة تشجع علي العمل ، ولا تشجع علي البطالة .

أ - سهم العاملين عليها :

لم يجعل الاسلام جمع الزكاة سخرة بدون أجر رغم ما في ذلك من فضل - بل قرر الاسلام صراحة ألا يؤدي أي إنسان عملا إلا يحصل علي أجره ، وسهم العاملين عليها أول دعوة الي إطلاق الحوافز المادية ، فكلما اجتهد العامل في جمع الزكاة وأحسن الأداء ، وكلما زاد الدخل من الزكاة أرتفع سهم العاملين عليها ليفي بأجورهم كاملة منها .

ب - سهم في الرقاب :-

إن الاتفاق في الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة لا بأس بها لتساهم في الأعمال الاقتصادية المختلفة بما يعود عليهم وعلي المجتمع بأسره بمزيد من الانتاج الذى من شأنه أن يزيد من فرص الاستثمار .

(١٢) أنظر : تخريج أحاديث الفقر وكيف عالجه الاسلام / الألباني - دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥م ص ٤٦ .

(١٣) أنظر : النظام الاقتصادي في الاسلام / احمد العسال ، فتحي عبدالكريم - القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٠م ، ص ١١٥ .

(١٤) سورة الملك : الآية (١٥)

(١٥) أنظر تخريج أحاديث مشكلة الفقر / الألباني ، ص (٢٩) ، رقم الحديث (٣٩) .

ج- سهم الغارمين :

إن من حسنات هذا السهم ، بالإضافة إلي تعويض المدينين عما يلحق بهم من خسائر هو : إيجاد نوع من الاطمئنان لدى المتعاملين (الدائن والمدين) ، ويدعم هذا الائتمان والاستقرار الاقتصادي ، ومن ثم يعمل علي تشجيع أصحاب المهارات علي الدخول في الاستثمارات الحلال والبذل في المصالح العامة .

د- من المعلوم إقتصاديا :

أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخل وهذا له تأثيره الكبير في علاج البطالة .

هـ- الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء والفقراء :

ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للادخار ، وأما الفقراء فعلي العكس ، يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك ، وينقص الميل الحدي للادخار ، ويترتب علي هذا أن حصيلة الزكاة سوف توجه الي طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك ، وهذا يؤدي بدوره الي زيادة الطلب الفعال ، مما يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك فتروج الصناعات الاستهلاكية ، ويؤدي الي رواج السلع الانتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية ، فيزيد الانتاج ، ومن ثم تزيد فرص العمل الجديدة تبعا لذلك^(١٦).

هذه بعض آثار الزكاة ودورها في التشجيع علي العمل ومن ثم القضاء علي البطالة ، بالإضافة الي ماسبق ، فإن هناك طرقا وأساليب ووسائل أخرى جاء بها الاسلام لعلاج البطالة منها :-

ألقى الاسلام علي ولي الأمر مسئولية إعداد العاملين .

استغلال الأموال المعطلة والآفاده منها في فتح مشاريع جديدة .

إعانة الناس الذين يريدون العمل فلا يجدون إليه سبيلا .

تكريم العمل اليدوي وحض الناس عليه . . . وغير ذلك^(١٧) .

(١٦) الاقتصاد المالي الاسلامي / عبدالكريم بركات ، عوف الكفراوي ، ص ٥٣٨ .

(١٧) مقومات العمل في الاسلام / عبد السميع المصري - القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٢ ، ص ١٠٢ .

وهكذا لا نستطيع أن نرى دولة من دول العالم قديما ولا حديثا ، اتخذت في معالجة البطالة أسلوبا حكيما ، كما أتخذة الاسلام ، ولا نجد نصوصا في قوانينها كما نجد ذلك في شريعة الاسلام .

ومن هنا فإن معالجات الاقتصاديين أو السياسيين لمشكلات الاقتصاد قد لا تتعرض لمشكلة البطالة ، باعتبارها مشكلة فردية ، ثم هي مشكلة الفئة غير المؤثرة في صناعة القرار واعتباراته من جهة أخرى ، ولكن مع تزايد أعداد هذه الفئة واتساع علاقاتها ، أصبحت ظاهرة اقتصادية واجتماعية تشكل ضغطا غير خفي الساسة في قراراتهم والباحثين في أبحاثهم^(١٨)

(١٨) انظر: كيف عالج الإسلام البطالة؟/زيد محمد الرماني.- القاهرة: مجلة الأزهر، ١٤١٢هـ، ص ٥٨.

٢- دور الضرائب في معالجة مشكلة البطالة

مقدمة :

منذ أقدم العصور والانسان مطالب بأن يقدم جزءا من ماله لمن يتولى أمر المجتمع الذى ينتمى إليه ويعيش فيه مساهمة منه لتنظيم الحياة وتوفير سبل المعيشة في هذا المجتمع .

وهذا الجزء من المال يسمى بالضريبة ، ولذلك فإن الضريبة علي مر العصور كانت ولا تزال تمثل موردا هاما في الوقت الحاضر نتيجة لتزايد تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومما هو جدير بالذكر والتأكيد عليه أن الضريبة بالاضافة إلي أنها مورد دائم لخزينة الدولة وسبيل لتداول الأموال واستثمارها وكفيلة للقضاء علي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للإنسان علي أرض المجتمع المصري فتخلق فرص العمل للعاطلين بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بمنحهم إعفاءات ضريبية سواء أكانت إعفاءات دائمة أو مؤقتة .

وبمرور العصور وتطور مفهوم السلطة السياسية أصبحت الدولة ينامط إليها القيام بوظيفة الإشراف وأصبح لزاما علي الأفراد المساهمة بجزء من أموالهم لمساعدة الدولة للقيام وإنجاز المهام والوظائف الملقة علي عاتقها لإسعاد مجتمعها والرقى به ومسايرة ركب الحضارة .

علاوة علي اهتمام الحكومات بموضوع الضرائب المختلفة سواء أكانت أهدافا مالية أم إقتصادية أم اجتماعية أم سياسية وثقافية ، خاصة أن النظام الضريبي يعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يطبق في إطارها باعتبار أن هذا النظام يعتبر واحدا من أنظمة كثيرة تشكل معه النظام الاقتصادي للدولة .

ونظرا لأن الضريبة تفرض لتحقيق أغراض معينة : فقد ساد الاعتقاد لدى الفكر المالي الحديث أن الهدف من فرض الضريبة لا ينحصر في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب بل ينصرف أيضا لتحقيق العديد من الأغراض والتي تعود بالنفع والخير علي المجتمع بآثره .

وتتمثل أغراض وأهداف الضريبة في :-

أ- أغراض إقتصادية :-

تعد الضريبة أداة إقتصادية تستخدم في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية حيث يتم تخفيضها أثناء الإنكماش وزيادتها في فترة الرواج بالإضافة الي أنها تساعد في تحقيق سلسلة من الأهداف الاقتصادية من أهمها ما يلي :-^(١٩)

تشجيع الصناعات المحلية وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية علي الواردات الأجنبية التي تنافس مثيلاتها من المنتجات المحلية .

تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك وذلك باعفاء عوائد الادخارات من الضرائب من جهة ومن رفع معدل العائد على المدخرات من جهة أخرى .

خلق فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع بعض أشكال الاستغلال مثل تشجيع التوسع في الشركات المساهمة واندماج بعض المشروعات وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليها أو اعفائها ، وقد شجع المشرع الضريبي المصري ذلك فقام بتشجيع الاندماج سواء بين الشركات المتعثرة والشركات الناجحة لعلاج التعثر الاقتصادي لبعض المشروعات أو بين الشركات المساهمة ذاتها لتكوين وحدات إنتاجية كبيرة وزيادة الانتاجية حيث نص في المادة (١٣٤) من قانون الشركات المصري ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م :

علي أن تعفى الشركات المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جمع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار إليه .

كما نص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٠ من القانون الضريبي ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م علي إعفاء ما تنتجه الأسهم والحصص التي تحصل عليها للشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م من أرباح في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا في تأسيس شركة مساهمة أخرى .

توجيه الاستثمارات نحو مجالات معينة وذلك باعفاء نتاج تلك الاستثمارات من الضريبة ، وقد نص علي ذلك القانون الضريبي المصري في المادة ٣٦ علي إعفاء بعض

(١٨) أنظر : المحاسبة علي الضريبة الموحدة مع إطلالة إسلامية / حسين شحاته ، شعبان ، ١٤١٨ ، ص ١١ - ١٣

ايرادات النشاط التجاري والصناعي من الضريبة سواء أكان هذا الاعفاء مؤقتا ومحددا بـمدة معينة مثل أرباح مشروعات الانتاج الداجني وحظائر المواشي وتسمينها ، ومشروعات مصايد الأسماك ومراكب الصيد حيث يتم إعفاء أرباح تلك المشروعات لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط أو إعفاء بعض المشروعات بصفة دائمة مثل اعفاء أرباح مشروعات تربية النحل وأرباح صناديق التأمين الخاصة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥م .

ب- اغراض اجتماعية :

تعد الضريبة أداة لتحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ذات الأعباء العائلية الكبيرة أو في تشجيع بعض الأنشطة الاجتماعية كإعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية معينة مثل الجمعيات التي لا ترمى الي الكسب وصناديق التأمين الخاصة المنشأة بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥م ، بالإضافة إلي ذلك يتم استخدام الضريبة في مواجهة مشكلة البطالة كما يلي :-

١- الحد من زيادة النسل عن طريق فرض ضرائب إضافية علي الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن حد معين أو عدم منح إعفاءات ضريبية علي دخول الأسر التي يزيد عددها عن عدد معين .

٢- تشجيع العمل عن طريق خلق فرص عمل جديدة وذلك باعفاء المشروعات الجديدة والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٣- المساهمة في المحافظة علي المستوى الغذائي والصحي لأفراد المجتمع وذلك عن طريق فرض ضرائب بأسعار مرتفعة علي السلع الكمالية أو التي تسبب أضرارا صحية ومالية علي الأفراد (الضرائب المفروضة علي السجائر والمشروبات الكحولية) .

٤- إستخدام الضرائب الجمركية أو الاعفاء منها أو تخفيضها وذلك لجذب الخبرات الفنية ووسائل الانتاج من خلال تشجيع وجذب الشركات المتعددة الجنسيات للدخول في المجالات التي يصعب علي المستثمر المحلي الدخول فيها بمفرده والتي تعد وسيلة غير مباشرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من تفشي البطالة^(٢٠) .

(٢٠) أنظر : دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب - القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، ١٤٢٢-٢٠٠١م ، ج ٢ ، ص ٢٨٠

٣- إحياء الوقف ودوره في توفير فرص العمل لعلاج مشكلة البطالة

إن للوقف أثر كبير لعلاج مشكلة البطالة لو أحسن استخدامه إذ بمقدوره الإسهام في إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة التي أصبحت إحدى المشكلات الكبرى والمعقدة التي تواجه كل دول العالم ولا سيما الدول النامية أو دول العالم الثالث ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة لهذه الدول لما تعانيه من كساد وركود في الأسواق .

وقبل عرض بيان سبل إحياء الوقف الاسلامي ، يجدر بنا أن نشير الي بعض... المعوقات التي تعوق مسيرة التنمية الشاملة للوقف في شتى مجالات الحياة: العمل - الصحة - التعليم وغيرها من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى كما عبر بعض العلماء عن عزوف الخيرون عن القيام بوقف بعض أموالهم ونضوب هذا.. المورد أو كاد مما كان له أثر بالغ في مجال الأعمال الخيرية^(٢١) .

ومن ثم نتناول الحديث في فرعين :

الفرع الأول : معوقات إحياء الوقف الاسلامي :

تناول الفقهاء الحديث عن أنواع الوقف الخيري والأهلي والمشارك وثبتت مشروعيتها بكل أنواعه سواء كان خيريا أو أهليا أو مشاركا ، وظل العمل علي ذلك دون أي معوقات تمنعه حتي تدخل المشرع الوضعي بتشريعاته المختلفة للوقف حتي أطلق عليها بعض العلماء غابة الوقف في مصر^(٢٢) .

لكثرتها وبما تحتويه من ظلم بين ومخالفتها للشريعة الغراء ومعوقات دور الوقف وهي

إلغاء المشرع للوقف الأهلي :

كان أول قانون للوقف هو القاتنون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م الذي أعقبه مرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م الذي غير القانون السابق ثم لاحقه قوانين كثيرة كان آخرها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ م والذي ألغى بدوره الوقف الأهلي والمشارك^(٢٣) .

(٢١) أنظر : قانون الوقف في مصر ومدى التزامه بشرع الوقف / محمد رأفت عثمان - القاهرة : ندوة الوقف بالجمعية

الخيرية الاسلامية عام ٢٠٠٠ م ، ص ١١٢٠

(٢٢) نفس المرجع السابق.

(٢٣) أنظر : واقع الوقف الخيري في مصر / حامد عبدالديم - القاهرة : ندوة الوقف للجمعية الخيرية الاسلامية ، عام ٢٠٠٠ م ، ص ٥٣٠

وجعل الوقف قاصرا علي الوقف الخيري علي جهات البر فقط ، بل أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢م بضم ملكيات الأوقاف الأهلية السابقة والموقوفة علي جهات البر الخاصة الي هيئة الاصلاح الزراعي ، وأن توزع وفقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م .

ولا يخفى أن هذه القوانين قد قلصت من الجهات الخيرية (الأهلي) ودورها في خدمة المجتمع أفرادا وجماعات ووضعت القيود علي حق المالك في التصرف في ملكه وإخلالا بالقاعدة الدستورية التي تقرر أن :

" الملكية الخاصة مصونة " كما أن تدخل المشرع بتغيير شروط الوقف يصطدم مع القاعدة الشرعية : " شرط الواقف كنص الشارع " (٢٤) .

لم يمض وقت كبير علي إلغاء الوقف علي غير الخيرات حتى صدر القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣م والذي وضع عائق آخر أو قيذا يقضى بأنه إذا لم يعين الواقف جهة بر أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى مما عينها الواقف ، فيجوز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربيع كله أو بعضه علي الجهات التي عينها الوزير ، وفي ذلك مخالفة لشروط الواقف في وقفه وتصرفا في ملكه بغير رضاه .

فإذا كان هذا التدخل المعيب من جانب الدولة قد أدى الي إحجام الناس عن الوقف ، فإن هناك تدخلا محمودا تمثل في التحدى من جانب الدولة لتحقيق مقاصد الوقف الشرعية وهو ما يتطلب إشراك الأهالي في أدارات الرسمية مع الهيئات المعنية بتسيير شئون الأوقاف (٢٥) .

الفرع الثاني : سبل إحياء الوقف وإيجاد فرص عمل جديدة :

إن المالك الحقيقي للثروات والأموال هو الله سبحانه وتعالى ، وللإنسان فيها ملكية المنفعة التي تمكنه من التنمية والاستثمار وفق الاستخلاف ، لهذا كان الوقف

(٢٤) أنظر : واقع الوقف الخيري في مصر/ حامد عبد الدايم. - القاهرة: ندوة الوقف للجمعية الخيرية الإسلامية عام ٢٠٠٠م، ص ٥٣.

(٢٥) أنظر : رؤية مستقبلية للوقف/ محمد الشحات الجندي. - القاهرة: ندوة الوقف، ص ١٦٨.

لها الدور الرئيسي في إعادة الملكية المجازية في هذه الثروات والأموال وحماية لها من المصادر^(٢٦) .

وإيجاد الضوابط الشرعية في مصارفها وضمان استغلالها بما يضمن إحياء الوقف لها والعمل علي النهوض بالأمة بتوفير فرص عمل لغير الواجدين تكفل لهم حياة كريمة بدلا من التعطل والبطالة .

فلقد كان من أهم وظائف الوقف — سواء الخيري أو الأهلي — شموله لمختلف الميادين التنموية والتي منها :-

إقامة أسواق التجارة ووكلائها بالمدن وعلي طرق التجارة ، وإقراض المحتاجين بدون عوض ، إقامة الأرحية العامة لطحن الحبوب بالمجان ، وإنشاء القناطر والجسور علي الأنهار والترع والرياحات ، وإقامة مؤسسات الرعاية التي يعيش فيها المعوقون وأصحاب الأمراض المزمنة وغير ذلك من المهام التي جعلت بحق أن يكون للوقف دورا حضاريا ويعد آلية جديدة ، كما يعبر البعض من العلماء بأنه يعد من المخارج الجيدة والقوية في إقامة التنمية الشاملة خاصة بعد أن تقلصت الدورة المالية نتيجة العولة علي المستوى العالمي والخصخصة علي المستوى المحلي ، فالمعونات الخارجية قلت كثيرا وفي طريقها للزوال وقلت موارد الضرائب مع تزايد أعباء الدولة.^(٢٧)

فكان نتيجة حتمية لذلك أن تنمى هذه الموارد بالعودة إلى نظام الوقف بأنواعه وخاصة الأهلي منه الذي ألغى ، إذ يقوم علي الغطاءات التطوعية وباسهاماتها في هذه الأمة إذ أحسننا استخدامه إذ يمكن إيجاد أصول اقتصادية إنتاجية دائمة تدر النفع علي كل طوائف المجتمع ، خاصة مع انتشار وباء البطالة التي تدمر طاقة هذه الأمة ممثلة في شبابها الققادرين علي العمل.

فوفقا لأرقام الجهاز المركز للتعبئة والاحصاء فإن عدد العاطلين بلغ مليون ونصف المليون من مجموع ١٨,٢ مليون فرد من العاملين.^(٢٨)

(٢٦) أنظر : دور الوقف في صياغة الحضارة/ محمد عمارة - الكويت : ندوة الوقف، ص ١٣٩.

(٢٧) أنظر : الوقف والتنمية الشاملة/ شوفي دنيا، ص ١٥٢،

(٢٨) (٢٨) نقلا عن جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠١م.

حيث يقدر المجموع الكلى الذى يدخل إلى سوق العمل بنحو ٩١٦ ألف شاب، لذلك اهتم الفقه الاسلام بأوليات التنمية والمعالجة الجذرية لمعوقاتها كتقديم الضروريات على الحاجيات والحاجيات على التحسينات ، وفى سبيل ذلك حارب الإسلام الإسراف والتبذير والترف ووضع المال غير موضعه.^(٢٩)

ولما كان الانسان هو المقصود فى التنمية الشاملة الذى أمر بعمارة الدنيا بكل ألوان التعمير بالزراعة والأبنية بالإضافة إلى عمارتها بالعمل الصالح ليكون أهلاً لخلافة الله فى أرضه.^(٣٠)

والوقف باعتباره من أهم لبنات ذلك المنهج ودوره الفاعل فى التنمية الشاملة كان من اللازم والحتمى على الأمة الاسلامية أن تعيد صياغة وفاعلية الوقف بإحياءه حتى يقوم بدوره السابق ويساهم فى ازدهار الحضارة الإسلامية فى شتى مناحى الحياة، سواء الاجتماعية والاقتصادية أو الدينية، ومن ثم يمكن إزالة معوقات الوقف وإيجاد سبل إحيائه بالوسائل الآتية :-

أولاً: إلغاء كافة التشريعات التى ألغت الوقت الأهلى واستعادة دوره فى التنمية، وصدر نظام تشريعى وظيفة العمارة والاجارة وتتحصل الغلة وقسمتها، وكى تتزايد الأموال الموقوفة دون تقييد.^(٣١)

ثانياً: تحفيز الناس إلى الوقف وبعث الوعى بينهم بكافة الوسائل باعتباره صدقة تنمي عن الصدقة العادية باعتباره صدقة جارية ينتفع بها الوقف فى حياته وبعد مماته، ويتحقق ذلك بوجود ثقافة كاملة بفقه الوقف لدى جمهرة الناس، ويجب على الدولة أن تستغل وسائل الإعلام ومراكز البحث والتعليم فى تحقيق ذلك.^(٣٢)

ثالثاً: الاهتمام بالولاية على الوقف وإدارته بوجود إدارة كفؤة للأوقاف. مع توفير كل ضمانات المراقبة من قبل الواقف باعتباره مالكا للمال من جهة والمجتمع من جهة

(٢٩) انظر : الوقف ودوره فى التنمية/ محمد الشوقى، ج١، ص ٧٦.

(٣٠) انظر: الاسلام والتنمية: محمد شوقى الفنجري. ص ٤٦.

(٣١) انظر : اقتصاديات الوقف/ عطية صقر. - القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

(٣٢) انظر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية / النظم الوقف فى المجتمع الاسلامى / شوقى دنيا.

ثانية والدولة من جهة ثالثة ، وذلك حتى يتحقق للوقف أهدافه المنشودة لذا بلغ من اهتمام الشرع بالوقف بأن جعل مال الوقف مثل مال اليتيم.^(٣٣)

رابعا الأخذ بالأساليب الحديثة في استثمار أموال الوقف^(٣٤) : إذ يمكن الاستغلال الأمثل للأموال الموقوفة حتى يمكن إحياءه بزيادة ريعه ويحقق الحد الأقصى للمنافع المرجوة منه وليس أردأ استغلال ، كما هو شاهد في الوقت الراهن في ظل القوانين الحالية التي جعلت أهل الخير محجّمين عن الوقف والأوقاف الحالية حيث تستغل أسوأ استغلال وبعضها مهمل لعدم وجود الرقابة الجادة .

خامسا : التزام الدولة برد الأوقاف الخيرية الي اوجهها التي حددها أصحابها لها ، وكذلك رد أراضي الأوقاف المرصودة علي الجمعيات الخيرية الإسلامية كي تتمكن من استعادة نشاطها واستثمار هذه الأوقاف إستثمارا حقيقيا .

دور الوقف في توفير فرص عمل جديدة :-

نظرا لأهمية الوقف البالغة في تنمية المجتمع صحيا واجتماعيا فإنه يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بإتاحة الفرصة لتنمية الأموال الموقوفة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وتوفير فرص عمل جديدة يمكن عن طريقها تشغيل الأيدي العاطلة وتقضى على البطالة ، وتؤدي الي وجود نظام للتكافل الاجتماعي لا يعتمد علي الصدقات التطوعية بل علي العمل والانتاج مما يوصله الي حد الكفاية له ولأسرته^(٣٥) .

ويتحقق هذا الدور للوقف بما يلي :

أولا : يمكن الاستفادة بقدرات هؤلاء العاطلين القادرين علي العمل بتدريبهم علي بعض الحرف والمهن التي تتلائم مع إمكانياتهم بتمويل من الوقف ، وإقامة مراكز للتدريب المهني والفني والإداري وبذلك يفتح الوقف لهم^(٣٦) بابا لدخول سوق العمل وبذلك يتحقق الحد من مشكلة البطالة .

(٣٣) انظر: اقتصاديات الوقف/ عطية صقر، ندوة إحياء الوقف في الدول الإسلامية / ١٩٩٨ ص ٦٨.

(٣٤) انظر الآثار الاقتصادية.. / شوقي دنيا، ص ١٦٣.

(٣٥) انظر: ازكاة سبيل لحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية/ نبيل المعداوي، ص ٩.

(٣٦) انظر: الدور الاجتماعي للوقف.. / عبد الملك السيد، ص ٢٤٢.

ثانيا : تمكن الجمعيات الخيرية من تفعيل دورها في استثمار أموال الوقف وذلك بإعفاء الأنشطة المختلفة من اعباء الضرائب والرسوم باعتبار أن استثمار الوقف يؤدي الي إيجاد مشروعات إقتصادية إنتاجية يؤدي دوره في النهضة الشاملة ، ورفع مستوى الناتج القومي .

إذ الوقف لا يقتصر على المشروعات الخدمية بل يمتد الي المشروعات التجارية ، بل أن المشروعات الخدمية تتطلب الكثير من الصناعات المغذية والمكملة لهذه الخدمات سواء صحية أو تعليمية ، فإقامة المستشفيات وهي خدمة صحية بأموال الوقف تتضمن إقامة أبنية وتجهيزها بالكهرباء والبناء والبياض وأخشاب وأدوات صحية وكل هذه الصناعات توفر فرص عمل عديدة لإحتياجها للأيدى العاملة وكذلك الخدمات التعليمية تحتاج بالإضافة الي ما سبق الي المنتجات الخشبية والزجاجية والأغذية والملابس والأدوات الكتابية ، فتزيد من فرص العمل ومن ثم^(٣٧) تزيد من الأيدى العاملة وتزيد الأجور والمرتبات .

ثالثا : تقديم القروض وتيسير الحصول عليها للعاملين الذين لا يستطيعون إيجاد الأدوات والآلات الخاصة بهم وتعتبر رأس اموالهم ، كالات الزرع لمن يعمل في الزراعة ، والبضاعة للتاجر ، وآلات الحرفة للذى يحترف صنعة^(٣٨) وأن تكون هذه القروض قرضا حسنا دون مقابل .

رابعا : يمكن إنشاء صناديق وقفية للإنفاق من ريعها علي استصلاح واستزراع وتنمية الصحراء وتمكن الشباب من تملكها واستثمارها وبعد ذلك خلقا لفرص عمل جديدة من أجل القضاء علي البطالة بتشغيل العاطلين^(٣٩) وفي ذلك حماية لهؤلاء من الانحراف السلوكي والاجتماعي .

تلك هي بعض الحالات التي يمكن الإسهام بها في تنمية المجتمع اقتصاديا وتوفير فرص عمل كبيرة وبذلك تتحقق الغاية التي أرادها الشارع الحكيم من تشريع الوقف .

(٣٧) انظر: الوقف في الشريعة والقانون / زهدى يكن، ص ٤٢.

(٣٨) أنظر : فقه الزكاة / يوسف القرضاوى ، ج ٢ : ص ٨٩٤ .

(٣٩) أنظر : رؤية مستقبلية للوقف / محمد للشحات للجندى ، ١٨٢ .

وأخيرا نخلص بأن للوقف دورا بارزا في اتساع دائرة التنمية الشاملة للمجتمع في شتى مناحى الحياة ، إذ يمكن عن طريق تفعيل دور الوقف والعمل علي زيادة الأموال الموقوفة والتي يستتبعها زيادة الاستثمار الاقتصادي لها أن توفر العديد من فرص العمل الجديدة والمتنوعة وبذلك لا يوجد عاطلين ويمكن القضاء علي البطالة التي انتشرت في الآونة الأخيرة وإحجام الناس عن وقف أموالهم نتيجة تدخل المشرع بالغاء الوقف الأهلي ، الأمر الذي ترتب عليه قلة الموارد وزيادة الأعباء علي الدولة في كافة المجالات ومن ثم يجب علي الدولة أن تعيد النظر باعادة الوقف الأهلي كي يسهم بدوره في زيادة الموارد وتنمية القدرات البشرية والعمل علي زيادة الناتج القومي للمجتمع ، والله أسأل أن يوفقنا الي ما يحبه ويرضى.^(٤٠)

(٤٠) أنظر : من الأساليب المقترحة لحل مشكلة البطالة : إحياء الوقف الاسلامي ودوره في توفير فرص عمل جديدة / عبد العزيز فرج محمد موسى - القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي : ندوة مشكلة البطالة في مصر ، ج ٢ : ص ١١ وما بعدها بتصرف

٤- دور إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة

إهتمام الشريعة الإسلامية بالأرض :

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالأرض ، وأعطتها حقها من الرعاية والعناية ووجهت الأنظار إليها ، وأمرت في السعي نحوها والإستفادة منها .
وقد تكرر لفظ الأرض في القرآن الكريم أربعمئة وإحدى وخمسين مرة تناولت جميع شتى مناحى الحياة .

فبين القرآن الكريم لنا أن الأرض مصدر الخيرات ، ووسيلة الانتاج ، إلا أن الانتاج في الزراعة والصناعة وغيرها لا يتم إلا بعمل الإنسان ، ويتوقف علي تفكيره وتقديره ، وتخطيطه وسعيه ، وإنفاقه وبذله .

لذلك: دعت الشريعة الإسلامية أن يقوم الإنسان بهذه الأعمال، وحثه علي مباشرتها، وإثابته علي ادائها ، لأنها تعود بالنفع والخير عليه وعلى الأمة جميعها .
ولما كان معظم الناس لا يملكون الأرض ، وأن معظم الكرة الأرضية مهجورة، فقد دعت الشريعة الإسلامية الناس ، الي إصلاح الأراضي البور، وإحياء الأرض الميتة، لزيادة رقعة الأرض المزروعة والمعمورة، ولتخفيف الضغط علي الأماكن القريبة من المدن والقرى، ولإزالة الاختلافات والنزاعات علي أرض محصورة وبقعة محددة، ولحماية الملكية المحترمة ، وصيانة الأرض المستثمرة في أبدى أصحابها .

وينطلق الآخرون الي أرض جديدة ، قد تفوق الأولى في عطائها وخيراتها، كما تفوقها في السعة والحبوحة .

وقد رغبت الشريعة الإسلامية الغراء ، بالغرس والزرع عامة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرضا ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة " (٤١) . وزاد مسلم (الي يوم القيامة) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله عز وجل له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغراس " (٤٢) .

(٤١) رواه البخاري : ج ٢ ، ص ١ ، ومسلم : ج ١٠ ، ص ٢١٤ .

(٤٢) رواه الامام أحمد : ج ٥ ، ص ٤١٥ .

– مفهوم إحياء الأرض الموات :

الموات فى اللغة : _ ضد الحياة – أى لا روح فيها ، والأرض الموات : هى الأرض التى لم تحى بعد ، وهى الأرض التى ليس لها مالك ، ولا بها ماء ، ولا عمارة ، ولا ينتفع بها .

وسميت مواتا : لأنها خلت من العمارة والسكان تسمية بالمصدر^(٤٣) .

والإحياء لغة : جعل الشئ حيا ، وإحياء الأرض : بث الحياة فيها بالاحاطة ، أو الزرع أو العمارة ، ونحو ذلك تشبها بإحياء الميت وبث الروح فيه^(٤٤) .
وإحياء الموات فى اصطلاح الفقهاء^(٤٥) :

لا يخرج عن المعنى اللغوى ولكنهم تناولوه بتعريفات مختلفة ، حسب مذاهبهم فى تحديد المراد بالأرض الموات ، إلا أنهم يتفقون على قدر مشترك نحو مفهوم إحياء الموات ، فقد عرف الأحناف الأرض الموات : (هى أرض خارج البلد ، لم تكن ملك لأحد ، ولا حقا له خاصا^(٤٦)) .

وعرف المالكية الأرض الموات : (هى ما سلم عن الاختصاص)^(٤٧) .
وقسم الشافعية الأرض الموات على قسمين :-

القسم الأول : ما لم يزل مواتا على قديم الدهر ، ولم تجر فيها عمارة ولا يثبت عليه ملك ، فهذا يجوز للسلطان إقطاعه لمن يحييه ويعمره ، ويكون المقطع أحق من غيره بإحيائه .

والقسم الثانى : ما كان عامرا فخرّب ، فصار مواتا عاطلا ، وهو ضربان : جاهلي : كأرض عاد وثمود ، وهذا كالموات الذى يثبت فيه عماره ويجوز إقطاعه ، وإسلامي : جرى عليه ملك المسلمين ، ثم خرب ثم صار مواتا عاطلا^(٤٨) .
وعرف الحنابلة أرض الموات : (الموات ما لم يكن عامرا، ولا حريما لعامر وإن كان

(٤٣) أنظر : المصباح المنير / الفيومي : ج ٢ ، ص ٨٠٢ ، والقاموس المحيط / للفيروز أبادى ج ١ ص ١٥٨ .

(٤٤) المرجع السابق : ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤٥) أنظر : رد المختار على الدر المختار / لأبن عابدين ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٤٦) أنظر : بدائع الصنائع / الكاسانى : ج ٨ ، ص ٨٥١ .

(٤٧) أنظر : الاكلیل شرح مختصر خليل / للأزهري : ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

(٤٨) أنظر : الأحكام السلطانية / الماوردي ، ص ٢٣١ .

متصلا بعامر). ويستخلص من هذه التعاريف وغيرها، شروط يجب توافرها في الأرض الموات :

١- أن تكون الأرض الموات، لا ينتفع بها بأي وجه من وجوه الانتفاع وذلك بسبب من الأسباب المانعة للانتفاع. مثل : إنقطاع الماء عنها، أو غلبة الماء عليها، أو فساد تربتها، أو غير ذلك من طرق عدم الانتفاع .

٢- ألا تكون الأرض مملوكة لأحد، فإذا كانت مملوكة لشخص معين، وتركها مالكةا لأمر دعاه الي تركها، وكان معروفا - سواء أكان شخص طبيعيا أم شخصية اعتبارية - وكل تملكه لها بعقد من العقود، لم يزل ملكه عنها بذلك الترك، ولا يجوز لأحد أن يملكها إلا عن طريقه بإتفاق.

٣- أن تكون الأرض خارجة عن العمران، فلو كانت داخلة فيه لم تكن مواتا ، ولو كانت غير منتفع بها بأي وجه .

٤- ألا يتعلق بها حق لأهل البلد ، وتعلق حق أهل البلد إما بالانتفاع بها بالفعل أو لقربها من العمران .

أثر إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة

تمهيد :

إن التنمية الاقتصادية : هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ، التي تسبب زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل ، وزيادة نسبة المشتغلين الي إجمالي السكان ، وانها عملية مستمرة ، تتضمن تغييرات هيكلية ، تؤدي الي تحسين في آداء الاقتصاد حالياً ، وفي المستقبل يقاس في صورة دخل فردى حقيقى ، وتمتد لفترة طويلة من الزمن .

كما أنها تقوم علي جعل الناس أكثر قدرة علي التحكم في بيئتهم الاقتصادية ، نحو تحسين مستوى المعيشة ، ويشير مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور الفقه الاسلامي إلي مظاهر خلقية وروحية ومادية في آن واحد معا .

ولذا : أهتم الفقه الاسلامي إهتماما كبيرا بالتنمية البشرية ، وذلك بتوجيه تنمية الفرد الوجهة الصحيحة ، كقاعدة من قواعد التنمية الاقتصادية . وما أحوجنا اليوم الي تنمية العناصر البشرية ، من أجل الاسهام في علاج المشكلة الرئيسية في الاقتصاد المصرى المعاصر . وسوف نتناول هذا الفصل فى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : حق الفرد فى ملكية الأرض المحياة - دعوة لحل مشكلة البطالة :

لكم يكتف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعوة النظرية إحياء الموات ، وإنما سلك مسلكاً عملياً عندما مارس إقطاع الأراضى لبعض من رأى منهم القدرة علي العمارة والاحياء ، وكان يحاسبهم صلى الله عليه وسلم بعد مدة ثلاثة سنوات علي ماتم استصلاحه من الأرض .

وبهذا يدعو الاسلام ، صاحب الأرض المحياة الي المحافظة عليها ، وعدم تبديدها حتى لا ينضم الي ركب العاطلين الفقراء .

وعلى هذا الهدي النبوى ، سار الخلفاء الراشدين : يقطعون الأراضى ، ويدعو الناس الي العمل ، ويساعدونهم علي عمارتها لتحقيق التنمية وتختفى البطالة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن الفقه الاسلامى ، جعل حق الفرد في ملكية الأرض المحياة ، رهنا بمحافظته علي صفة الحياة في هذا المرفق ، فإذا زالت هذه الصفة زال حقه فيها ودخل في زمرة العاطلين .

وهكذا يحافظ الفقه الاسلامي ، علي ملكية من يملك ، ويساعد من لا يملك علي أن يملك ، لتوفير فرص عمل جديدة ، مع اغرائهم علي أن يبذل جهده في الاضافة الي رأس مال جديد يضاف الي الدخل القومي .

هذا وقد اشترط الفقهاء للملكية الأرض المحياة شروط أهمها :

الشرط الأول : الإذن من الحاكم في إحياء الموات :

اختلف الفقهاء في اشتراط إذن الحاكم لثبوت الملك بالاحياء علي ثلاثة اقوال :

القول الأول : يشترط اذن الحاكم سواء أكانت الأرض الموات قريبة من العمران أم

بعيدة عنه ، ويقوم الوالي أو القاضي ، أو الجهة المكلفة مكان الامام في الاذن .

وهذا قول أبي حنيفة^(٤٩) : واستدل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

” ليس للمرء الا ما طابت به نفس إمامه ”^(٥٠) .

ولا تطيب نفس الإمام في الاحياء بالنسبة للذمي فقط في ديار الاسلام .

ونقل ابن عابدين : أن محل الخلاف بين الامام وصاحبيه - في وجوب الاذن

وعدمه للمسلم ، وهو في حالة ترك الاستئذان جهلا وتقصيرا من المحيي ، أما ان

تركه تهاونا بالامام واستخفافا فله أن يسترد الأرض منه زجرا ، حتى يأذن له ، وذلك

باتفاق الامام ابو حنيفة وصاحبيه^(٥١) .

القول الثاني : لا يشترط اذن الامام ، لثبوت الملك في الإحياء وهو قول الشافعية

والحنابلة ، والامامية والصاحبين من الحنفية^(٥٢) .

واستدلوا باطلاق الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم : ” من أحيا أرضا ميتة

فهي له ”^(٥٣) .

وهذا اذن من الرسول صلى الله عليه وسلم فيكفي في الإحياء ، وهو شرع صادر

منه فيملكه المحيي بدون اذن الامام .

(٤٩) أنظر : بدائع الصنائع / الكاساني ج ٨ ، ص ٨٥٢ ، وحاشية ابن عابدين : ج ٦ ، ص ٤٣٢٠

(٥٠) نظر : نصب الرأية / للزيلعي ج ٤ ، ص ٢٩٠ .

(٥١) أنظر : حاشية ابن عابدين : ص ٤٣٣ .

(٥٢) أنظر : المهذب / للشيرازي : ج ١ ، ص ٤٣٠ ، والمغنى / لأبن قدامة المقدسي : ج ٥ ، ص ٤٤١

(٥٣) النظر : نيل الأوطار / الشوكاني ، ج ٥ ، ص ٣٤٠ .

ولأن الموات مباح سبقت اليه يد المحيي فيملكه لقوله صلى الله عليه وسلم :

” من سبق الي مالم يسبق اليه مسلم فهو له “^(٥٤) .

فيملك المحيي الأرض المباحة بالاحياء كما في الآحتطاب والاصطياد . كما ان الحديث الصحيح : ” من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها “^(٥٥) ، لا يشترط الاذن في ظاهره .

ولكن يستحب استئذان الامام في الاحياء خروجا من الخلاف ، كما اشترط الشافعية الاذن في احياء الموات الذى حماه الامام لتعم الصدقة والمصالح العامة ، فلا يملكه المحيي الا باذن الامام.^(٥٦)

القول الثالث : وهو قول المالكية ، بالتفصيل بين الأرض القريبة من القرية والعمران ، فيشترط فيها الاذن .

والارض البعيدة عن العمران ، فلا تفتقر الي الاذن في الراجح عندهم ، وفي قول أنها تحتاج الي اذن كالقريبة ، وفاقا للحنفية^(٥٧) -

ويفهم من المالكية ، أن العبرة في التفصيل ، هو حاجة الناس للأرض وعدم حاجاتهم إليها ، فيشترط الإذن في الأولي ، للنظر في توقع الضرر منه لأهل البلد فلا يأذن الحاكم به ، وعند عدم الضرر يأذن المحيي ، ولا حاجة للإذن البعيد لعدم حاجة البلد اليه ، وعدم حصول الضرر من الإحياء .

الرأى الراجح :-

إن الرأى الراجح في هذا العصر ، هو رأى الامام أبي حنيفة ، لأن الحكمة من اشتراط اذن الامام ، أنه المشرف العام علي أموال المسلمين وصاحب السلطة في حل النزاع بينهم ، والفصل في خصوماتهم ، والقضاء عند اختلافاتهم .

(٥٤) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .

(٥٥) رواه البخاري والامام احمد عن عائشة رضى الله عنها .

(٥٦) أنظر : مغنى المحتاج / الخطيب ، ص ٣٦١ .

(٥٧) أنظر : حاشية الدسوقي : ج ٤ ، ص ٦٩ ، وبلغة السالك / للصاوى : ج ٢ ، ص ٢٧٤ والمنقلى شرح الموطا / للباقي : ج ٦ ، ص ٢٧ .

كما أن الأفراد ينظرون من زاوية خاصة ، وناحية معينة تتعلق بمصلحتهم الخاصة ، أما الامام فإنه ينظر الي الأرض بشكل عام ، وقد يكون له نظرة في الاستيلاء على المباح ، وتقدير المصلحة العامة .

وهذا الرأي : في اشتراط الإذن ومراعاة الحكمة منه ، يتفق مع الاتجاه المعاصر للقانون والتشريع ، الذي حصر إصلاح الأراضي وإحياء الموات باذن الدولة والترخيص فيها ، وموافقة السلطات المختصة ، على اعتبار هذا الموات ملكا للدولة حكما واطلقت عليها أسم الأراضي الأميرية أو أملاك الدولة .

كما توسعت اليوم صلاحية الدولة ، وشملت باعمالها ورعايتها جوانب متعددة تتعلق بالزراعة أو الصناعة أو البناء وال عمران ، أو التنظيم والتوسع تحت المظلة الأساسية في تحقيق المصلحة العامة للأمة .

فضلا عن ذلك فقد تولت الدولة تقدير المصلحة في المستقبل وما تحتاجه الأمة والدولة في انشاء المدن ، وبناء المصانع ، وفتح الطرق وغير ذلك من إحياء الأرض.

وهذه الوظائف الجديدة للدولة المعاصرة ، مع التوسع والتطور اللذين يرافقان الزمن والعصر ، ترجح الأخذ بمذهب أبي حنيفة في اشتراط الإذن في جميع حالات إصلاح الأراضي وإحياء الموات .

الشرط الثاني : تحديد مدة التحجير :

التحجير لا يعتبر إحياء باتفاق الفقهاء ، ولكن يثبت للمتحجر الحق بالاحياء ويقدم علي غيره ديانة — عند الشافعية والحنفية والحنابلة لكن اشترط الحنفية — لبقاء الحق للمتحجر أن يتم الإحياء من خلال ثلاث سنوات ، فإن لم يتم المتحجر الإحياء سقط حقه قضاء وديانة .

ويجوز للامام أن يأخذها منه ويدفعها الي غيره ، لأن التحجير مشروع في الاحياء والتعمير الذي يحقق النفع لصاحبه ، كما يحقق النفع للدولة في زيادة الدخل القومي لها.

فإن لم يتم الاحياء العام ، وبقيت الأرض معطلة في يده ، ولأن التحجير ليس بإحياء فلا تملك الأرض به^(٥٨) .

(٥٨) أنظر : حاشية ابن عابدين : ج ٦ ، ص ٤٣٣ وما بعدها .

ونلاحظ : أن هذا الشرط يبين حرص الفقه الإسلامي علي إحياء الأرض والترغيب بالاسراع فيه والحث علي المبادرة ، حتى لا يتعسف الأشخاص بما منحهم الشرع من حق ، وقد دعاهم الي الاحياء الحقيقي ، وليس الي التحجير ومنع الغير ، وحجر الأرض فقط .

ولاشك فإن حق الفرد في ملكية الأرض المحياة ، هي الوسيلة الوحيدة القادرة علي دفع الانسان لبذل جهود ذات مواصفات معينة في الاستصلاح و التعمير والبناء لن يبذلها اذا حرم من عمله بحكم فطرته ، وبهذا يزداد الدخل القومي ، ويرتفع العائد المستصلح ، مع توفير فرص عمل جديدة للعاطلين ، حتى تتلاشى أزمة البطالة وتحل المشكلة .

ثانيا : إحياء الأرض الموات في التنمية الزراعية - توفير فرص عمل جديدة للعاطلين :-

لقد أعطى فقهاء الشريعة الاسلامية ، للتنمية الزراعية ، أهمية كبيرة ، فهاهو الامام الماوردي^(٥٩) الذي جعل النشاط الزراعي الأساس الاقتصادي ، الذي يعتمد عليه بنيان الدولة وتصلح به أحوال الرعايا .

ولا شك في أن استصلاح الأرض الموات ، يسهم في تكوين الدخل القومي وتشغيل وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين في أنحاء الدولة .

ثالثا : إحياء الأرض الموات في القطاعات الاقتصادية المختلفة علاج لمشكلة البطالة

يدعو الفقه الاسلامي ، الي العناية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة الرئيسية منها ، وهي الزراعة بقسميها النباتي والحيواني ، والصناعات شاملة التعدين ، والاسكان والتعمير ، والنقل والمواصلات الي غير ذلك من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ففي الاحياء عن طريق التصنيع والتعدين والطاقة : التي هو أقوى الأعمدة التي تقوم عليها الحضارات في الدول ، نجد الفقه الاسلامي يحث علي أن تضع الدولة

(٥٩) أنظر : تسهي النظر وتعجيل الظفر ، ص ١٥٩ .

الخطط والبرامج اللازمة لبناء الصناعات ، والتوسع في إنتاجها ، وتزويد المجتمع بالخبرات المهنية ، وتشجيع البحث العلمي ، والتطور (التكنولوجي) .

هذا وقد توافرت الأدلة الكثيرة في كتاب الله عز وجل علي وجوب إحياء الأرض الموات في الصناعات ، التي لا بد منها في الحياة البشرية حتى صارت فريضة إسلامية لا يكتمل الاسلام بها ، ولا ينهض إلا على أساسها .

وأهم هذه الصناعات ، صناعة الحديد ومناجم الفلز علي اختلاف ألوانها وأشكالها .

قال تعالى : (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس)^(٦٠) .

وقال عز وجل : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود)^(٦١) .

وغنى عن البيان ، فإن الإحياء في التعدين والتصنيع والطاقة ، فيه بلا شك حل لمشكلة أزمة البطالة في مصر^(٦٢) .

(٦٠) سورة الحديد : الآية : (٢٥) .

(٦١) سورة فاطر : الآية : (٢٧) .

(٦٢) أنظر : دور إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة / شوقي عبده السامى . - القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠١م (ندوة مشكلة البطالة في ج ، م - ع

الحل الإسلامى لمشكلة البطالة

الفصل الخامس

جهود الدولة

فى حل مشكلة البطالة

١- تنمية الصناعات الصغيرة

أولا : تنمية الصناعات الصغيرة :

تعددت في مصر التعاريف المختلفة لهذا القطاع بين تعريف جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي علي أساس المنشآت التي يعمل بها ٩ مشغلين فأقل ، وتعريف وزارة التخطيط علي أساس ٥٠ مشغل فأقل وتعريف وزارة الصناعة علي أساس ١٠ أشخاص فأقل ، علي ألا يزيد رأس المال عن نصف مليون جنيه .

وقطاع الصناعات الصغيرة يكون اكثر الأنشطة الاقتصادية مع احتياجات التشغيل والكثافة الرأسمالية المنخفضة والاحتياجات التحويلية ومتطلبات التنمية الاقليمية -

وهذا القطاع هام جدا لتحقيق أهداف التنمية والتشغيل في مصر للأسباب الآتية :

انخفاض الكثافة الرأسمالية في الصناعة تبعا للحجم .

لا ترجع عدم مقدرة القطاع الصناعي الكبير علي امتصاص نسبة كبيرة من الزيادة السنوية في العمالة الي زيادة الكثافة الرأسمالية به وندرة رأس المال فقط .

وانما يرجع أيضا الي عدم الطلب علي بعض منتجات هذه المشروعات التقليدية وكبر حجم الطاقة الانتاجية بها ووصول حجم الطلب علي منتجاتها الي حد التشبع وتكدس الصناعات الكبيرة في المدن الكبيرة - في حين أن منتجات الصناعات الصغيرة عديدة ومتنوعة ويمكن أن تنمو في المجتمعات الريفية و المجتمعات العمرانية الجديدة - وبالتالي فهي تخلق فرص العمل في المكان المناسب بحيث تساهم في الحد من ظاهرة الهجرة من القرية إلى المدينة .

● وللصناعات الصغيرة الريفية مزايا عديدة اذ أنها تساهم في التخفيف من الضغط علي الرقعة الزراعية المحدودة وتؤدي الي ارتفاع مستويات الدخل من الريف المصري مما يقلل من الاختلافات بين الدخل في الحضر بالاضافة إلى أنها توفر فرص عمل مناسبة للأثاث في الريف المصري.

● تعتبرالصناعات الصغيرة خلال التدريب علي الفنون الانتاجية المختلفة وقدرتها علي التوطن والانتشار مكنها من الاستفادة المواد الخام والأسواق المحددة والاستفادة من العمالة منخفضة التكاليف .

• تقوم الصناعات الصغيرة فى التجارب الناجحة لها على التكامل مع قطاع الصناعة كبيرة الحجم - فنجد أن ٨٤ ٪ من احتياجات مصانع الالكترونيات ، ٨٨ ٪ من احتياجات مصانع الدراجات فى اليابان تقوم المصانع الصغيرة بتوزيعه - وهذا يعنى أنها ممكن أن تحقق مبدأى تنظيم الناتج وتنظيم فرص العمل فى القطاع الصناعى وتوضح بيانات إحصاء الانتاج الصناعى الأجنبى أن ٥١,٤ ٪ من العمالة فى القطاع الصناعى تتركز فى فئة المنشآت من ١٠ - ٥٠ عاملا فى حين أن هذه المنشآت لا تساهم إلا بنسبة ٣,٧ ٪ من القيمة المضافة الصافية مما يتطلب الاهتمام بمشاكل هذا القطاع سواء الفنية او البشرية أو التمويلية^(١) .

وتتركز المشاكل والمعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة فى الآتى :

١- مشكلة التمويل وتتمثل فى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وتعقيد الاجراءات اللازمة للحصول على هذه القروض مما يزيد من أعباء وتكاليف إقامة هذه المشروعات ومن ناحية أخرى فإن البنوك تتعامل بطريقة سهلة ميسرة بفوائد محددة مع القطاع العام - ولكن هذه البنوك تتعامل بطريقة مختلفة تماما مع الصناعات الصغيرة حين طلبها القروض حيث تحصل عليها بشروط صعبة وفوائد عالية .

٢- عدم قدرة الشباب حديثى التخرج الحصول على قروض بشروط ميسرة لإنشاء المشروعات الصغيرة لعدم وجود الضمان الكافى لتغطية القرض .

٣- تعدد جهات الإشراف والرقابة على الصناعات الصغيرة والبيئية والحرفية وهي مشتقة حاليا من وزارات وأجهزة متعددة مثل التعاونيات الانتاجية والأسر المنتجة والمحليات ووزارات الصناعة والقوى العاملة ، مما استتبع ذلك من اصدار العديد من التشريعات واللوائح والقوانين التى تعوق حرية الصناعات الصغيرة مما أدى الي عدم تسجيل الصناعات الصغيرة ووجود علاقة طيبة بين هذه الجهات وأصحاب هذه الصناعات .

٤- عدم وجود جهة متخصصة تنظم عملية إقامة المشروعات الصغيرة مع الشباب بحيث تقوم هذه الجهات باعداد المشروع وتتولى توجيه الشباب والإشراف عليه وتساهم فى التمويل وضمان القروض .

(١) أنظر : أسباب مشكلة البطالة فى مصر / هبة نصار - المؤتمر الاقتصادي الأول .

٥ - عدم توافر النقد الأجنبي لدى المستثمر الصغير لاستيراد المعدات والآلات الحديثة خاصة بعد ارتفاع سعر النقد الأجنبي ، فضلا عن المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة عند الاستيراد والتصدير وتتدخل جهات عديدة ، ووجود آراء وفتاوى مختلفة فيما يجوز أو لا يجوز .

٦ - ان الصناعات الصغيرة تعمل في ظل ظروف وأوضاع تنافسية غير متكافئة مع مشروعات القطاع العام الكبيرة والتي تتمتع بوضع تفضيلي في مجال التشغيل والحصول علي الخامات ومستلزمات الانتاج والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان .

٧ - غياب الاحصاءات والبيانات لحصر هذه الصناعات وتصنيفها تصنيفا علميا وغياب التخطيط لهذه الصناعات لضمان عدم تضاربها وازدواج نشاطها .

٨ - افتقاد الصناعات الصغيرة لمراكز التدريب المتقدمة والمتطورة التي تخرج العامل الماهر ، وضرورة تحديد مسئوليات التدريب بالنسبة للقطاع العام تجاه المصانع الصغيرة .

٩ - حرمان عمال الصناعات الصغيرة من المزايا التي يحصل عليها عمال القطاع العام من العلاج بالتأمين الصحي والحصول علي الأجازات بأنواعها .

١٠ - مشكلة انقطاع التيار الكهربى والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتعطيل الانتاج بينما صاحب العمل المسئول عن دفع مرتبات العاملين والتأمين والضرائب وسائر التكاليف الأخرى رغم تعطيل العمل والانتاج .

١١ - ضعف الأجور والحوافز لعمال القطاع الخاص عن أقرانهم في القطاع العام

١٢ - التقدير الجزافي لمصلحة الضرائب علي الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، وعدم الإعتراف بالمواد ٤٠ ، ٤١ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥م والذي يعفي الجمعيات الانتاجية من الضرائب - كما تمثل مشاكل الضرائب عقبة كبيرة أمام تكوين ونمو المشروعات الصغيرة خاصة من ناحية التعسف في التحصيل أو بالرجوع للمحاسبة الضريبية الي سنوات عديدة الي الوارد قد تمتد الي عشر سنوات .

١٣ - مشكلة تصريف الإنتاج حيث يتراكم مخزون سلعي لدي المشروعات الصغيرة بما يمثل أعباء مالية علي المشروعات خاصة واذا كان المشروع ملتزما بسداد أقساط قروض مصرفية .

١٤- عدم وجود صيغة ملائمة لتسليم منتجات الصناعات الصغيرة الي مصانع وشركات القطاع العام .

١٥- وقف منح تراخيص جديدة أو تعديل التراخيص الحالية للمنشآت الصناعية داخل كردون المدينة برغم عدم الإنتهاء من كردونات المدن وعدم تحديد المناطق الصناعية المزمع تخصيصها الا في أماكن محدودة للصناعات الصغيرة وتجهيزها بالمرافق اللازمة ، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا ستحرم خلاله المنشآت الصناعية من التوسع أو التطوير مما يعرقل العملية الإنتاجية .

وفي مواجهة هذه المشاكل والتي تعترض قيام وإنشاء الصناعات الصغيرة في مصر يقترح الباحث الحلول الآتية :-

١- ضرورة وضع خطط تنمية محلية في إطار خطة قومية محددة الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها ، تضع في إعتبارها حجم الإستثمارات المحلية في الصناعات الصغيرة والخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية مع حصر لكافة الموارد المحلية المتاحة .

٢- ضرورة إنشاء هيئة مسئولة عن تنمية وتطوير الصناعات الحرفية الصغيرة ، يكون لها قانون خاص يتوحد فيه الإشراف علي الصناعات الصغيرة بحيث تكون مسئولة عن التخطيط والتنفيذ والإشراف والمتابعة والدعم والتطوير - كما تضم كافة الاجهزة والقطاعات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك التنمية والإئتمان الزراعي ومركز التصميمات الميكانيكية والهندسية لإمداد الصناعات الصغيرة بالبيانات والمعلومات والخبرة الفنية ودراسة الجدوي .

٣- ضرورة تخصيص مناطق صناعية مخططة داخل أو خارج المدن الكبرى أو إقامة المجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة - وتزويدها بالمناطق بهياكل البنية الاساسية المطلوبة وتوفير المباني والمعدات .

٤- ضرورة توافر مصادر التمويل لهذه المشروعات وذلك بإتاحة القروض الميسرة ولآجال مناسبة .

٥- ضرورة إعطاء الأولوية للصناعات الصغيرة في الحصول على الخامات ومستلزمات الانتاج من مصادرها الأصلية في سهولة ويسر دون وسطاء تتصل بين المنتج

والمستخدم للخام بما يكفل انخفاض سعر المادة وقلة تكلفة الانتاج بالمنشأة الصغيرة وانخفاض سعر المنتج النهائي .

٦- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة المغذية التي توفر المكونات والأجزاء المختلفة للصناعات المتوسطة والكبيرة مع ضرورة التزام مصانع القطاع العام والخاص بالحصول على المنتجات المغذية والتي تدخل في منتجها النهائي في إطار سياسة تسمح بتصريف منتجات المصانع الصغيرة وتسويق منتجاتها في عملية تكاملية.

٧- ضرورة تشجيع الدولة لهذه الصناعات بمنحها بعض الاعفاءات الضريبية والتأمينية لسنوات معينة من بداية النشاط مع الربط بين هذه الاعفاءات وفرص العمل والتدريب التي تقيمها المنشأة وحجم انتاجها ، ولتكن هذه المدة ١٥ سنة أسوة بالمشروعات الاستثمارية المعفاة من الضريبة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م والذي يعفي من الخضوع للضريبة الأرباح التي تحققها الشركات المقامة داخل البلاد لمدة تتراوح بين ٥ سنوات الي عشر سنوات .

٨- ضرورة تخصيص أنشطة اقتصادية وصناعية معينة لا يدخل فيها سوى القطاع الخاص تضمن لها منافسة متكافئة مع حصر الأنشطة الصناعية التي تفي له بالاحتياجات الأساسية للسكان في نطاق الصناعات الصغيرة وقصرها علي القطاع الصناعي الصغير .

٩- ضرورة تشجيع شباب الخريجين على اقتحام مجال الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم دون اشتراط وجود ضمان لتغطية القروض مع تشجيع مشروع الحرفى الصغير والمزارع الصغير لرفع انتاجية الحرفي عن طريق تقديم القروض اللازمة لشراء مستلزمات الانتاج الضرورية .

ويمكن الاستعاضة عن عمليات التمويل من المؤسسات الائتمانية السابق ذكرها ويستبدل بها أن يتم تكوين صندوق تكافل إجتماعي يخصص لتمويل الصناعات الصغيرة بهدف تشغيل الخريجين - وتكون مصادر تمويل هذا الصندوق عن طريق فرض الرسوم التالية وهى على سبيل المثال لا الحصر :

٢ جنيه سنويا على كل تلميذ مسجل في المرحلة التعليم الأساسي .

وينبغي تشجيع المتفوقين في هذه المجالات بشتى وسائل التشجيع علي الدخول في ميادين التعليم الاقليمي وذلك حسب البيئة الكائن بها كل طالب^(٢) .

ثانياً: مجالات الصناعات الصغيرة وامكانية وجودها في محافظات مصر: يرى الباحث إمكانية قيام الصناعات الصغيرة بمحافظات مصر حسب امكانيات كل منها من ناحية الانتاج الأولى سواء الزراعى أو الاستخراجى فنجد :-

١- في محافظة الوادى الجديد: حيث ترتبط الصناعات الصغيرة فيها بالزراعة ويمكن إيجازها في صناعة تجفيف البلح وتصنيعة - تصنيع مخلفات النخيل - صناعة الألبان والمزارع السمكية - تربية المراحل - صناعة الطوب الطفلي - صناعة الزجاج .

٢- في محافظة أسيوط: يمكن أن تنشط فيها صناعة الأحذية والمصنوعات الجلدية - صناعة السجاد والكليم - مزارع الدواجن والأرانب - تعبئة الموالح للتصدير .

٣- في محافظة السويس: يمكن أن تنشط الصناعات الصغيرة في السويس في انتاج سلع مختلفة منها الصناعات الكيماوية - الغزل والنسيج - الصناعات الغذائية - مصانع الملابس الجاهزة - صناعة الخامات التعدينية - صناعة الأدوية - صناعة قوارب الصيد - صناعة قطع الغيار .

٤- في محافظة القليوبية: لكونها قريبة لمحافظة القاهرة وقربها من مراكز الاسنهلاك بها حيث يوجد بهذه المحافظة العديد من الصناعات الثقيلة والغذائية - فيمكن أن تنجح فيها صناعات تربية الدواجن حيث يوجد بها ٦٠٪ من مزارع الدواجن علي مستوى الجمهورية بالاضافة الي صناعة التصنيع الغذائى مثل: صناعة التعليب والحفظ فضلاً عن زراعة الموالح والفاكهة ومشروعات انتاج السجاد والحرير والصوف .

٥- في محافظة شمال سيناء (العريش) :- يمكن أن تزدهر عدة صناعات صغيرة في العريش وفي مقدمتها الصناعات القائمة علي جريد النخل - وصناعة

(٢) أنظر: مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامي / عبد العظيم ابراهيم أحمد - القاهرة: معهد الدراسات الاسلامية، ١٤١٢ - ١٩٩١م، ص ١٤٨ وما بعدها (بتصرف)

منتجات لبليح كالعجوة - والصناعات المتعلقة بانتاج الزيتون مثل تخليل الزيتون وزيت الزيتون - كذلك يمكن إقامة مصانع الطوب الأسمنتى ومصانع البلاط وورش النجارة - وفي مجال الصيد يمكن انشاء بعض الصناعات الصغيرة المرتبطة بعملية الصيد مثل الثلج وصناعة شباك الصيد .

وهكذا يمكن أن تقوم في كل محافظات الجمهورية الصناعات الصغيرة علي نمط الصناعات سالفه الذكر حسب إمكانيات كل محافظة ووجود المواد الأولية بكل منها حيث تتنوع هذه الصناعات فمنها الصناعات المنزلية والحرفية والريفية .

ثالثا : التكنولوجيا الملائمة للمجتمع المصري :

يمكن القول أن التكنولوجيا الملائمة للمجتمع المصري هي التي يمكن أن تستجيب للآ اعتبارات التالية :

١- الندرة النسبية لعوامل الانتاج : حيث تتميز مصر عموما بوفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال فإن المنطق يدعو الي تفضيل أساليب الانتاج ذات الكثافة في عنصر العمل - إلا أن الواقع غير ذلك حيث تحاول الدولة الحصول علي الاساليب الفنية ذات الكثافة الرأسمالية - حيث يمكن لهذه الأساليب أن تحقق ربحا أعلى في مشروع ما - إلا أن ذلك لا يسهم في الاستفادة من فائض العمالة المتاحة في الدولة - لذلك يجب أن تكون التكنولوجيا ملائمة علي مستوى الاقتصاد القومي وليس علي مستوى المشروع فليس من الضروري الأخذ بالاساليب التكنولوجية كثيفة رأس المال بل يمكن الأخذ بالاساليب الحديثة كثيفة العمل وحديثة في الانتاج أيضا فنجد مثل تجميع اليابانيين لأجهزة الراديو القرائنستور يدويا في المنازل .

٢- ترشيد الموارد الطبيعية : حيث أن من المفروض علي كل دولة نامية وبخاصة مصر أن تستخدم مواردها الطبيعية بما يحقق لها اقصى عائد ممكن من هذا الاستخدام - ولكن مع استيراد التكنولوجيا ، فإن الأمور تسير علي نحو آخر - حيث أن كل أسلوب تكنولوجي يتجه الى استخدام الموارد المتاحة في المجتمع الذي نشأ فيه - وعند استخدام هذا الأسلوب في مجتمع آخر ، فغالبا ما تنتقل معه مستلزمات الانتاج أيضا لأنها غير متوافرة في البلد المستورد للتكنولوجيا .

لذلك فإن التكنولوجيا الملائمة هي التي تستخدم الموارد المتاحة في المجتمع حتى ولو لم تكن هذه الموارد قد استخدمت في الدول المتقدمة علي نطاق واسع - فيمكن لمصر تطوير أساليب استخدام الطاقة الشمسية بدلا من محاولتها إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء .

٣- استراتيجية التنمية كثيفة العمل : إن استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة العمل قد يساهم في محاولة إشباع الحاجات الأساسية في مصر ويمكن عن طريقها الاسهام في حل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع المصرى وعلي الأخص مشكلة البطالة - فإلي جانب النقص في إشباع عديد من هذه الحاجات - الأمر الذى يشكل سببا موضوعيا للتدخل من أجل إشباعها - ويؤدى تطبيق هذه الاستراتيجية الي مواجهة مشكلة البطالة التى أصبحت تشكل تحديا خطيرا للمجتمع المصرى الآن ، وذلك بخلق فرص عمل منتجة جديدة .

ب - ويتم ذلك أساسا عن طريق التركيز علي قطاعات الحاجات الأساسية التى تنتج سلعا رخيصة للجماهير وهى بطبيعتها كثيفة العمل - وبمعنى آخر تغيير توليفة العناصر وسوف يؤدى التوسع في هذه القطاعات الي خلق طلب جديد من جانب القطاعات محددة الدخل - أى أن توليفة الاستهلاك سوف تتغير أيضا . ويؤدى الإهتمام باستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للفقراء من غذاء وتعليم واسكان وصحة ومياه صالحة للشرب . . . إلخ الي زيادة ملموسة في الانتاجية مما يؤدى الي زيادة الناتج القومي والانتاجية .

ج - إن زيادة الطلب من جانب محدودى الدخل يمكن أن يؤدى الي زيادة الانتاج في مجالات جديدة تساعد على النمو - ويمكن أن تخرج مصر من حالة الركود الذى تعاني منه الآن - ولن يقتصر النمو على القطاع المنظم والصناعات الصغيرة فقط وهى الصناعات التى تنتج عادة السلع الرخيصة الموجهة لإشباع حاجة محدودى الدخل - بل يمكن أن يمتد الى القطاع الصناعى أيضا نتيجة لتحسين الانتاجية من ناحية التحسن في مستويات الصحة والتعليم والغذاء ولزيادة علاقات التشابه من ناحية أخرى مما يؤدى الي زيادة الناتج بالاضافة الي ما يتضمنه هذا التركيز علي الحاجات الاساسية من انخفاض محتوى الواردات مما يؤدى الي تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

ان نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية فى مصر مرهون بإصلاحات عديدة خاصة فى مجال علاقات العمل والملكية ونمط الحوافز فى الاقتصاد والمشاركة الشعبية التى يمكن ان تتضمن تعبئة الجماهير .

• يتعين ضرورة تركيز استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر على رفع معدلات النمو من خلال الاعتماد على الأنشطة الانتاجية ويتحقق ذلك عن طريق استغلال ورفع كفاءة الموارد المحلية الى أقصى مستوى ممكن .

• وبما أن الموارد البشرية تعد أكثر العناصر توافرا فى الاقتصاد المصرى — فإن تلك الاستراتيجية يجب أن تستهدف هدفا مزدوجا . وهو زيادة معدلات النمو والتشغيل الكامل للموارد البشرية وهى استراتيجية للنمو كثيفة العمل ومكوناتها الرئيسية الى قسمين :

- توسيع القاعدة الانتاجية المحلية للاقتصاد المصرى .
- تنمية وتطوير الموارد البشرية والاستغلال الأمثل لها^(٣).

(٣) أنظر : مشكلة البطالة فى مصر من منظور إسلامى / عبد العظيم إبراهيم أحمد . - القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٤١٢ - ١٩٩١ م ، ص ١٦٢ وما بعدها بتصرف .

٢- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة

تمهيد:

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القرار الجمهوري رقم (٤٠) لعام ١٩٩٠ م ، وكان ومازال من أهم أهدافه خلق فرص عمل جديدة ، للمساهمة في حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي المصري بوجه خاص .

ولقد انتهج الصندوق الاجتماعي أسلوبا عمليا وفعالا للمساهمة في حل مشكلة البطالة ، وذلك في حدود الموارد والامكانيات المتاحة له ، وباتباع نظم وأساليب متطورة تتماشى مع التوجيهات المالية الحديثة في ادارة التنمية ، وتركز علي تشجيع وتحفيز إقامة مشروعات صغيرة جديدة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.

ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعي ينفذ برنامجا طموحا لتنمية المشروعات الصغيرة ، ويعتبر هذا البرنامج من أهم وأكبر البرامج التي يقوم الصندوق حاليا بتنفيذها في جميع محافظات ج . م . ع ، حيث مول حتى نهاية ٢٠٠٠ م قيام أكثر من (١٤٣٠٠٠) مشروع صغير بحجم تمويل قدره ٢,٨ مليار جنيه ساهمت في توفير حوالى ٣٩٢٠٠٠ فرصة عمل دائمة ، ١١٧٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة .

واذا كان الصندوق الاجتماعي للتنمية معنى بالدرجة الأولى حسب قرار انشائه بالاهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، إلا أنه استشعرا منه بالمسؤولية وبتوجيه من الدولة لا يتوانى عن دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجه عام ويسعى الي توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصورا له عند بداية انشائه .

ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بهذه المشكلة سواء من الوزارات أو القطاع العام أو الخاص كما يعطى اهتماما خاصا للقطاع الأهلى والمنظمات الغير حكومية لمساندتها وتحفيزها للقيام بدور فعال وإيجابى للمشاركة في حل مشكلة البطالة .

دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى التخفيف من مشكلة البطالة :

إن الهدف الاستراتيجى المكلف به الصندوق الاجتماعى للتنمية هو توفير ٢٠٪

من فرص العمل المطلوبة سنويا (فى الانشطة غير الزراعية) وقد تحدد ٢٠.٠٠٠

فرصة عمل كل سنة هدفا اجماليا على النحو التالى :

أ- ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا من خلال تمويل وتنمية المشروعات والصناعات

الصغيرة .

ب- ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا أخرى من خلال برنامج الصندوق الاجتماعى

الأخرى والتى تشمل برامج تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية وبرنامج الاشغال

العامة .

ويحقق الصندوق الاجتماعى هذا الهدف الاستراتيجى على النحو التالى :

١- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة :

١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا من خلال ضخ حوالى مليار جنيه مصري لتنمية

المشروعات الصغيرة .

- يقدم الصندوق الاجتماعى لتنمية خدمات تمويل وتنمية وتطوير والترويج

للمشروعات الصغيرة من خلال :

١- تمويل قيام المشروعات الصغيرة الجديدة .

٢- توسيع وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة .

٣- خدمات المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة وتشمل التدريب ، التسويق وحل

المشكلات الفنية الخاصة بالانتاجية والجودة .

٤- تمويل أنشطة المجمعات الصناعية والجديدة .

٥- تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين وتدريبهم على كيفية انشاء وادارة

المشروعات الصغيرة .

٦- المساهمة فى اقامة الحضانات الصناعية وحضانات رجال الأعمال لصغار

المستثمرين ومراكز التنمية التكنولوجية ومراكز الأعمال الصغيرة .

- ٧- اعداد نماذج المشروعات الصغيرة الجاهزة (تم اعداد (١٢٥) نموذج مشروع صغير وجمع أكثر من (٢٥٠) نموذج مشروع من جهات مختلفة .
- ٨- دعم وتقوية وتشجيع الجهات غير الحكومية والجمعيات الأهلية علي انشاء المشروعات الصغيرة والإشراف عليها .
- ولقد قام برنامج تنمية المشروعات الصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ م بتمويل قيام (١٤٣.٠٠٠) مشروع صغير بحجم تمويل قدره (٢,٨) مليار جنيه . وساهمت هذه المشروعات في توفير حوالى ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة ، ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة .
- ٢- برنامج تنمية المجتمع ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة :-
- بالإضافة الي أهدافه الأخرى يقوم برنامج تنمية المجتمع بالمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة المصرية عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيا يلي :
- تنمية المجتمعات المصرية الأقل نموا (الأكثر تخلفا) مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية لاستقبال واستيعاب إقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل ومحقة لمزيد من فرص العمل .
- دعم وتشجيع وتمويل المشروعات متناهية الصغر مما يؤدي الي خلق مزيد من فرص العمل وتوليد دخل اضافي للأسر الفقيرة.
- ٣- دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة في التنمية عن طريق :
- أ- تشجيع ودعم الجمعيات الأهلية الشعبية الخاصة بالمرأة والتجمعات النسائية وخدمة البيئة والمجتمع .
- ب - توفير الترويج للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل المناسب للمرأة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأقل نموا .
- ج - تمكين المرأة من المساهمة في جميع الأنشطة التنموية التي لديها الرغبة والقدرة علي ممارستها .
- ٤- مشروعات التنمية الصحية والتي تساهم بطريق غير مباشر في توفير مزيد من فرص العمل من خلال العاملين الجدد في المراكز الصحية الجديدة التي يقيمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالإضافة الي صيانة القوى العاملة من خلال الرعاية الصحية المقدمة للمناطق الأقل نموا^(٤) .

(٤) أنظر : دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة / حسين الجمال - القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠٢م ، ج ١ (ندوة مشكلة البطالة في ج ٠ م ٠ ع

٣- جهود الاتحاد التعاونى الانتاجى فى توفير فرص عمل للشباب

مع بداية حقبة التسعينات وظهور بعض الآثار السلبية المترتبة علي تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة فى مصر نتيجة زيادة أعداد الخريجين من التخصصات المختلفة عما يحتاجه سوق العمل وانحسار دور الدولة فى تشغيلهم وفقد عدد كبير من العاملين بالشركات والمؤسسات التابعة لقطاع الأعمال لوظائفهم فى أعقاب الخصخصة ، اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص والتعاونى والمنظمات غير الحكومية للقيام بدور متزايد فى الحد من مشكلة البطالة من خلال اقامة مشروعات انتاجية وخدمية توفر فرص عمل جديدة.

وفى اطار ذلك فقد تبنى الاتحاد التعاونى الانتاجى سياسة متكاملة تستهدف المشاركة الايجابية فى معالجة مشكلة البطالة عن طريق تنظيم مجموعة من البرامج لنشر المشروعات الحرفية والصغيرة فى جميع المحافظات واقامة سلسلة من مجمعات الصناعات الحرفية والصغيرة التى توفر الآلاف من فرص العمل الجديدة وتساهم فى توجيه الشباب نحو العمل الحر وتملك وادارة المشروعات الحرفية والصغيرة تحت مظلة التعاونيات الانتاجية وذلك علي النحو التالى :

١- برنامج نشر الصناعات الحرفية :

مع بداية عام ١٩٩٢م تبنى الاتحاد بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى وبالتنسيق مع السادة المحافظين وتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية برامج نشر الصناعات الحرفية بمحافظة مصر المختلفة للمساهمة فى خلق فرص عمل جديدة للشباب وذلك عن طريق توسيع وتطوير قاعدة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة بما يمكنها من استيعاب عمالة جديدة وانشاء مشروعات حرفية وصغيرة جديدة لتحقيق نفس الهدف .

وقد استهدف البرنامج تحقيق الأهداف التالية :

١- إتاحة فرصة عمل لمن فقدوا أعمالهم نتيجة للمتغيرات الاقتصادية التى شهدها

المجتمع .

٢- خفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب وعلي الأخص المتعلمين منهم بكل ما ينتج عنه هذا الخفض من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية لصالح المجتمع

٣- زيادة حجم الناتج القومي لمصر بما تضيفه المشروعات المستهدفة من انتاج جديد في كثير من المجالات .

هذا وقد تم نشر المشروع على مستوى جميع محافظات مصر بالإضافة الي مدينة الأقصر حيث حرص علي تكثيف مستوى نشاطه وتوزيع فرص العمل المتاحة وفقا لبعض المعايير والتي تحددت فيما يلي :

- أ- نسبة البطالة في المجموعات المستهدفة بالمشروع في كل محافظة .
- ب- الثقل الاقتصادي والاجتماعي لكل محافظة .
- ج - كثافة الورش الحرفية القائمة فعلا بكل محافظة .
- د- مدى توافر مواقع ملائمة للتدريب الفني بالمحافظة .
- هـ- مدى توافر الخامات اللازمة للمشروعات بالبيئة المحلية .
- و - مدى حاجة المحافظة لأنشطة انتاجية حرفية جديدة .

وقد التزم البرنامج بتوفير المقومات الأساسية لنجاح المشروعات الحرفية والصغيرة ومن بينها التمويل المباشر وتبنى برامج التدريب للمستهدفين سواء في المشروعات الانتاجية القائمة أو بمراكز التدريب المتخصصة والتابعة لوحدات الادارة المحلية الي جانب تقديم المعونة الفنية لتحسين مواصفات المنتجات والترويج الاجتماعي للمشروع لاجتذاب اكبر عدد ممكن من الأفراد للانضمام اليه واقامة مشروعاتهم الجديدة في اطاره .

وقد استطاع برنامج نشر الصناعات الحرفية خلال السنوات القليلة الماضية أن يساهم في اقامة عدد كبير من المشروعات والتي يبلغ عددها (٥٩٨٠) مشروعاً تعاقد عليها (٦٧١٠) من الشباب الحاصلين علي مؤهلات علمية (عالي - فوق متوسط - متوسط) بجميع أنحاء مصر .

٢- المشروع التعاونى لتدريب وتأهيل المرأة حرفيا :

يتم تنفيذ المشروع حاليا بالتعاون بين الاتحاد التعاونى الانتاجى وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية ، بحيث يتولى البرنامج تدبير التمويل اللازم بينما يتولى الاتحاد مسئولية ادارة المشروع وتوجيهه .

ويستهدف المشروع تدريب وتأهيل وتشغيل المرأة فى مناطق عمل الجمعيات التعاونية الانتاجية وذلك فى أعمال وأنشطة حرفية انتاجية مولدة للدخل بما يساهم فى توفير فرص العمل المناسبة لها ويؤدى الى رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى معيشة اسرتها فضلا عن تحقيق زيادة فى قيمة الناتج القومى .

ويوفر المشروع عمليات التدريب اللازمة التى تؤهل المرأة للقيام بالأنشطة الانتاجية وخاصة فى مجالات الخياطة والتفصيل والملابس الجاهزة والصناعات البيئية واتاحة التمويل اللازم وتقديم المعونة الفنية والادارية والخدمات التسويقية التى تحتاجها تلك المشروعات بما يمكنها من الاستمرار وتطوير وتحديث انشطتها .

وقد استطاع المشروع من خلال مرحلته الأولى أن يوفر عددا من فرص العمل المنتجة للمرأة وذلك من خلال قريتين هما :

- أ- قرية كرداسة كممثلة لمحافظة الجيزة (أول محافظات الوجه القبلي) .
 - ب- قرية شلقان كممثلة لمحافظة القليوبية (أول محافظات الوجه البحري).
- وقد تم تكوين فرق بحثية لوضع تصور مبدئى حول مشاكل القرية وتحديد أساليب حلها وذلك بالتعاون بين المشروع وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية وجامعة عين شمس وذلك فى المحاور التالية :

التنمية البشرية - الخدمات البيئية - البنية الأساسية - التنمية العمرانية .

هذا ويتم حاليا اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بقرية شموت بمحافظة القليوبية .

٣- مجمع مبارك للتعاون الانتاجي بالعاشر من رمضان :

يقع المشروع بالقرب من المدخل الرئيسى لمدينة العاشر من رمضان من ناحية طريق بلبيس على مساحة مايقرب من أربعين ألف متر مربع ، ويستهدف إقامة مجمع المشروعات الحرفية والصغيرة المغذية والمكملة لتوفير الأجزاء ومستلزمات الانتاج

للمصانع الكبيرة بالمدينة بما يساهم في توفير عدد ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة للشباب .

ويضم المجمع في مرحلتيه الأولى والثانية ما يلي :

١- مبنى الورش ويضم :

• عدد ١٥٤ وحدة صناعية مساحة ٨٥ م

• عدد ٧٦ وحدة صناعية مساحة ٥٠ م

٢- مبنى المحلات والمكاتب ويضم :

عدد ١٦ محل مساحة ٢٠ م

عدد ١٦ مكتب مساحة ٣٠،٥ م

٣- مبنى الجمعية ويضم :

• دور أول ويستخدم كمعرض دائم لمنتجات الورش الحرفية والمصانع الصغيرة

• دور ثانى ويستخدم كأدارة للجمعية

• دور ثالث ويقام به مركز تعاونى متطور

ومع بداية العام الحالى قام الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته لمدينة العاشر من رمضان بتوزيع نماذج من عقود التخصيص على الشباب من أعضاء الجمعية المنفذة للمشروع .

٤- مدينة مبارك للتعاون الانتاجى بمحافظة بورسعيد :

تقع عند مدخل كوبرى الرسوة بمحافظة بورسعيد على مساحة حوالى خمسة عشر ألف متر مربع وتقوم بتنفيذها الجمعية التعاونية الانتاجية للصناعات المعدنية والهندسية ببور سعيد .

ويستهدف المشروع إقامة مجمعين يضمن عدد أربعين ورشة حرفية ومصنع صغير يعملون في أنشطة متنوعة منها :

تصنيع قطع غيار السيارات - انتاج معدات الصيد - انتاج الأبواب والشبابيك والأثاث والألمنيوم - انتاج عدد والآت بالتعاون مع ايطاليا - تصنيع كريстал وشبك

ممدد - تصنيع لوحات توزيع كهرباء - انتاج كشافات اضاءة - انتاج أحذية ومصنوعات جلدية - انتاج ملابس جاهزة - سباكة معادن - طلاء معادن بالكهرباء .
هذا ويوفر المشروع من خلال جميع وحداته الصناعية وورشه الحرفية ما يقرب من (١٠٠٠) فرصة عمل متدرجة المهارة .

وقد تم حتى الآن افتتاح ثلاثة عشر مشروعاً جديداً ساهموا في توفير عدد كبير من العمالة في مختلف التخصصات ، كما يتم حالياً الانتهاء من استكمال الانشاءات الخاصة بعدد (٢٧) ورشة ومصنع وتجهيزهم بالمعدات والآلات تمهيداً لافتتاحهم خلال العام الحالي .

٥- تشجيع الأعضاء التعاونيين على إقامة مشروعات إنتاجية جديدة :
يضم الاتحاد في مقدمة اهتماماته تشجيع أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية التابعة له على إقامة مشروعات إنتاجية جديدة من خلال الاستفادة من اتفاقيات التعاون المشترك التي يعقدها الاتحاد مع العديد من المنظمات الدولية المثيلة له .
وفي هذا الإطار فقد تم انشاء مشروعين هما :

● مشروع انتاج اسطوانات البوتاجاز بالسادس من اكتوبر ، والذي يستخدم أحدث التقنيات الحديثة في الآلات والمعدات وأجهزة ومعامل الاختبار من خلال التعاون المشترك مع الشركات الصينية المتخصصة ، ويوفر عدد (٢٥٠) فرصة عمل لعدد من التخصصات الفنية والعمالة المدربة الي جانب عدد (١٠٠) فرصة عمل للشباب في مجالات الادارة والتوزيع والتسويق وغيرها .

● مشروع انتاج سيارات ومعدات النظافة بمدينة طنطا والذي يستهدف انتاج سيارات الكنس الآلي ومعدات النظافة وخدمة البيئة بالاستفادة من الخبرة الصينية في هذا المجال ويوفر عمالة مباشرة (١٢٥) فرد الي جانب اعتماده علي بعض الأجزاء المعدنية التي تنتجها وتوردها (٤٠) ورشة حرفية منتشرة بمراكز وقرى محافظة الغربية والمحافظات المجاورة لها بما تضمه من أعداد كبيرة من العمالة الحرفية تقدر بحوالى (٣٠٠) من شباب الحرفيين^(٥) .

(٥) أنظر : دور أجهزة الحكم المحلى في إتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية الصغيرة / محمد حسن السباعى - القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م ، ج ١ (ندوة البطالة في ج ٠م

٦- المشروعات المستقبلية للاتحاد ودورها في توفير فرص عمل للشباب :

يتطلع الاتحاد التعاوني الانتاجي خلال المرحلة القادمة الي بذل المزيد من الجهود لتوفير فرص عمل جديدة متنوعة تساهم في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب من خلال الاعداد لتنفيذ عدد من المشروعات التي تحقق هذا الهدف والتي تتمثل في ما يلي :

١- مشروع توفير مائة ألف فرصة عمل جديدة :

يقوم الاتحاد بتنفيذ مشروع متكامل لتوفير (١٠٠) ألف فرصة عمل للشباب من كافة المحافظات خلال الفترة من ١/٧/٢٠٠١ م حتى ٣٠/٦/٢٠٠٢ م فور اعتماد الحكومة التكلفة التقديرية اللازمة للمشروع وذلك عن طريق :

أولا : توسيع وتطوير الورش الحرفية القائمة والمملوكة لأعضاء الجمعيات التابعة للاتحاد بما يضيف فرص عمل جديدة بها من خلال توفير القروض الميسرة لها .

ثانيا : تشجيع الشباب على اقامة مشروعات جديدة تستوعب كل منها عددا من العمالة الجديدة من خلال توفير القروض الميسرة لها والدعم الفني والتسويقي بشرط أن يكون للشباب خبرة مناسبة في مجال النشاط وأن يمتلك المكان الملائم لاقامة المشروع .

مجالات المشروعات الحرفية والصغيرة التي يستهدفها المشروع :

الأثاث - المنتجات الجلدية - النسيج والتريكو - الملابس الجاهزة - المعادن - الرخام والألبستر - منتجات غذائية - استخلاص الزيوت والاعطور - الصابون والمنظفات - انتاج الحرير الطبيعي - الأدوات المنزلية من الألمنيوم والأستانلس - النجف - معدات النظافة - أدوات كهربائية - أسلاك ودوائر إلكترونية - الأكسسورات الخاصة بالاحذية والاثاث - المسامير بأنواعها - مستلزمات التعبئة والتغليف - منتجات سياحية - تجميع مكونات الحاسب الآلي - تركيب شبكات الحاسب الآلي - صيانة البرمجيات ٠٠٠ إلخ .

الخدمات التي يوفرها المشروع للمستفيدين :

١. التمويل :

سواء لتوسيع وتطوير المشروعات القائمة او المساعدة في اقامة مشروعات جديدة وذلك بتيسرات تتعلق بفترة السماح وسعر الفائدة المنخفض ، ويتم تحديد قيمة القرض لكافة الحالات طبقا لعدد فرص العمل الجديد التي يتيحها المشروع للشباب .

٢. التدريب :

سواء للعمال الجديدة يتم إلحاقها بالمشروعات القائمة لتأهيلها على نوعية النشاط الانتاجي الذى تم تحديده وفقا لرغبتها أو لاصحاب المشروعات القائمة لزيادة قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات التوسع والتطوير بالاضافة الى الشباب اصحاب المشروعات الجديدة .

٣- المعونة الفنية :

عن طريق توفير دراسات الجدوى واعداد بحوث التطوير وتوعية اصحاب المشروعات باستخدام الخامات ومستلزمات الانتاج الغير ملوثة للبيئة وترشيد استخدام الطاقة واتباع وسائل الأمن الصناعي وكيفية تقييم المنتج ووسائل الارتقاء بمستوى الجودة .

٤- تسويق المنتجات :

وذلك عن طريق مساعدة اصحاب المشروعات على تسويق منتجاتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات التسويقية واقامة المعارض الداخلية بجميع المحافظات والمشاركة في المعارض الخارجية .

٢- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة القاهرة :

يستهدف المشروع المقترح إقامة مدينة تعاونية حرفية متكاملة في نطاق محافظة القاهرة على مساحة ٣٠٠ فدان قابلة للتوسع بغرض تجميع الورش الحرفية والمصانع الصغيرة القائمة وتنشيطها واتاحة الفرصة امام اقامة مشروعات حرفية وصغيرة جديدة توفر الآلاف من فرص العمل الجديدة للشباب وبما يساعد على إقامة تجمع عمرانى جديد يحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وتتكون المدينة الحرفية من المناطق التالية :

(١) المنطقة الصناعية :

ويخصص لها ٥٠٪ من المساحة الكلية للأرض وتضم مايلى :

- ١- عدد من المجمعات الصناعية المتكررة التى تضم الورش الحرفية والمصانع الصغيرة المتماثلة من حيث النشاط .

- ٢- مركز تدريب فني متطور على الحرف المختلفة .
 - ٣- ثلاثة مراكز خدمة وصيانة للآلات والمعدات الموجودة بالمجمعات الحرفية .
 - ٤- مركز تصميمات صناعية بالتعاون مع ايطاليا .
 - ٥- مستودعات لبيع الخامات ومستلزمات الانتاج .
- المنطقة الخدمية :

ويخصص لها ٢٥% من المساحة الكلية للأرض وتضم :

- ١- منطقة تجارية لها معارض لتسويق المنتجات الحرفية + منافذ تعاونية واستهلاكية + بعض محلات الخدمات .
- ٢- أربعة مدارس (ابتدائي واعدادي وثانوي ومعهد أزهرى) .
- ٣- مسجد وكنيسة .
- ٤- نقطة شرطة ومركز للأطفاء ووحدة اسعاف .
- ٥- مستشفى حكومى .
- ٦- نادى رياضى واجتماعى .
- ٧- مركز ثقافة للطفل وحضانة .
- ٨- دار عرض سينمائى ومسرح .
- ٩- مجموعة من الحدائق العامة .
- ١٠- أى أنشطة أخرى يمكن اضافتها .

المنطقة السكنية :

يتم اقامتها خارج نطاق المنطقة الصناعية وتخصص للعاملين بالمدينة وأصحاب الورش وذلك على مساحة ٢٥% من المساحة الكلية وتضم :

- ١- مجموعة من المجمعات السكنية المتكررة التى تحتوى على وحدات مختلفة من حيث المساحة .
- ٢- مناطق ومساحات خضراء .
- ٣- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة الجيزة .

يستهدف المشروع اقامة مدينة حرفية بمحافظة الجيزة لتجميع كافة الورش والأنشطة الحرفية المنتشرة بها بأحد المواقع المناسبة وذلك على مساحة مائتى فدان قابلة للتوسع وانشاء مشروعات البنية الأساسية اللازمة لها ، واقامة منطقة سياحية تجارية تضم مجموعة من الورش الخاصة بالصناعات الحرفية التى تحمل الموروث الثقافى والحضارى المصرى وتتفق مع الطبيعة السياحية للمحافظة وتساهم فى توفير فرص عمل جديدة لأبنائها .

ومن المنتظر أن يتم تشكيل مجلس ادارة المدينة برئاسة المحافظ وعضوية ممثلى الاتحاد التعاونى الانتاجى وبعض الخبراء والمتخصصين فى مجالات التنمية والادارة المحلية وممثلى الوزارات الخدمية المعنية بحيث يتولى المجلس وضع السياسة العامة للمدينة واقتراح الأنشطة والخدمات التى تضمها الورش الحرفية التى تقام بها والإشراف على اعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمدينة الى جانب التنسيق مع الأجهزة والهيئات للحصول على الموافقات والتراخيص الخاصة بها ووضع القواعد المنظمة لتوزيع المساحات على الأنشطة المختلفة واقتراح الضوابط التى تكفل عدم السماح بالتنازل عن تلك المساحات للغير سواء عن طريق البيع أو الايجار حتى لا تصبح المدينة سوقا للمضاربة على الأراضى .

كما يتم حاليا اتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل جهاز تنفيذى للمدينة يتولى حصر الورش الحرفية والمصانع الصغيرة القائمة بأحياء وقرى ومراكز المحافظة تمهيدا لنقلها الى جانب تلقى رغبات الشباب المتعلقة بتخصيص مساحات لهم لاقامة مشروعات حرفية وصغيرة ومن المنتظر أن يتم تخصيص ١٠٪ من المساحة الكلية للمدينة للاتحاد التعاونى الانتاجى لاقامة أنشطة ومشروعات قومية عليها تختص بتوفير التدريب التعاونى والحرفى واتاحة المعلومات والدعم المؤسسى والفنى وغير ذلك من خدمات تؤدى الى تطوير القطاع الحرفى بوجه عام .

٤- التوسع فى مشروعات احياء الحرف التراثية :

يستهدف المشروع الذى يتم تنفيذه حاليا بمحافظة القاهرة وتحت اشراف وزارة التنمية المحلية تدريب مجموعة من الشباب على الحرف التراثية من خلال إلحاقهم

بالورش الحرفية المملوكة لأعضاء الجمعية التعاونية الانتاجية لمنتجات خان الخليلي وتدريبهم عمليا على مختلف الأنشطة التراثية لاكسابهم مهارات جديدة بما يفتح المجال أمامهم للعمل في تلك الأنشطة فيما بعد ويؤدي الى الحفاظ على مختلف الحرف التي تحمل الموروث الثقافي المصري وتلقى رواجاً بالسوقين المحلي والخارجي.

ويتطلع الاتحاد التعاوني الانتاجي بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي وبمساندة السيد اللواء / مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية الي التوسع في هذا المشروع عن طريق توفير التمويل اللازم له من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية^(٦) .

(٦) أنظر : دور أجهزة الحكم المحلي في إتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية والصغيرة / محمد حسن السباعي ، - القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠١م ، ج ١ (ندوة مشكلة البطالة في ج ١م ١ ع ١)

٤- جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج

تقدر أموال المصريين العاملين بالخارج بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى ، والأموال العربية التى بالخارج بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أمريكى.

لذا يطالب الباحث بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية واللازمة للعمل على جذب هذه الأموال لإستثمارها في مصر ويتطلب ذلك عدة امور أساسية في هذا المجال أهمها إيجاد فرص حقيقية للاستثمار والاستقرار ، فمصر غنية بفرص الاستثمار المجدى ، فهى تتمتع بسوق كبيرة قوامه أكثر من ٦٠ مليون مستهلك وبامكانيات بشرية كبيرة قوامها حوالى ١٥ مليون من القوى العاملة الماهرة ونصف الماهرة ، وتتمتع بموقعها الجغرافى والسياسى الفريد ، ويتوفر بها امكانيات ثقافية ، قلما توجد فى دولة من دول الشرق الأوسط .

١- توافر بنية أساسية لا بأس بها وقاعدة صناعية وزراعية في مصر .
فهذان العاملان يجعلان مصر منطقة جاذبة للاستثمار بها ، ومناخ خصب لجذب الأموال المصرية والعربية التى بالخارج - لذا يجب ازالة كل العقبات التى تعترض طريق المستثمر المصرى والعربى والعمل على ازالة وسائل التعقيد البيروقراطى والتى تؤدى الى هروب ونفور أصحاب رؤوس الأموال المصرية والعربية عن للاستثمار فى مصر .

أولا : أهمية مدخرات المصريين العاملين بالخارج وأسباب الاهتمام بها :

١- كبيرة الحجم فى بلد نام يعانى معاناة حقيقية من ندرة النقد الأجنبى حيث يقدر بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى .

٢- مكلفة للاقتصاد المصرى الذى يخسر في مقابلها انتاجية هؤلاء العاملين بعد أن تتحمل تكاليف تعليمهم وتدريبهم .

٣- ذات تأثير على نمو القوة الشرائية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية .

٤- مورد مؤقت مرهون بالتطورات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق

الأوسط .

ثانيا : الآثار السلبية لهجرة العمالة المصرية :

- ١- حرمان الاقتصاد القومي من انتاجية العمالة الماهرة .
 - ٢- تكاليف تعليم وتدريب هذه العمالة حيث يتم هجرة العمالة الفنية الماهرة والتي ينفق على تدريبها تكاليف مرتفعة .
 - ٣- نقص العمالة الفنية في مصر وارتفاع أجورها مما يؤثر على تكاليف الانتاج .
 - ٤- توجيه معظم المدخرات الى المضاربة على الأراضي والعقارات مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وبالتالي ارتفاع القيمة الايجارية للوحدات السكنية .
 - ٥- زيادة القوة الشرائية واستهلاك عائلات العاملين بالخارج بنمط مختلف عن الاستهلاك الخاص بباقي العائلات الأخرى .
 - ٦- نقل أنماط جديدة للاستهلاك الى باقي أفراد الشعب .
 - ٧- تناقص المساحات المنزرعة بسبب تزايد الامتداد العمراني لأبناء الريف على الأراضي الزراعية حيث تمثل مدخرات المصريين العاملين بالخارج أحد العوامل الرئيسية لهذا الامتداد .
 - ٨- استخدام جانب من هذه المدخرات عن طريق السوق الحرة ، تمويل تهريب رؤوس الأموال المصرية.
 - ٩- زيادة كمية وسائل الدفع بمعدلات كبيرة نتيجة للنمو الملحوظ في ودائع الأفراد بالعملات الحرة .
 - ١٠- احتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء عنها فجائيا ، وهو أمر يؤدي في حالة حدوثه الي آثار سلبية علي الاقتصاد القومي في الاجل المتوسط - وقد حدث ذلك بأن أستغنت دول النفط خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ عن عدد كبير من العمالة الموجودة بها على اثر انخفاض اسعار البترول ، ثم استغنت عن عدد أكبر من العمالة الموجودة بها بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١ وحرب الخليج ، وبالتالي أثر ذلك على الاقتصاد المصري مما أدى الي تزايد مشكلة البطالة والتي تعاني منها مصر حاليا .
- وبالرغم من الآثار السلبية سالفة الذكر إلا أنه توجد منافع من هجرة العمالة المصرية للخارج خلاف العائد من النقد الأجنبي ونذكر منها :

- ١ - التخفيف من حدة مشكلة البطالة المقنعة والسافرة والتي يتميز بها المجتمع المصرى فى بعض المهن والتخصصات .
- ٢ - تحسين معدل الادخار لدى البعض .
- ٣ - تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات .
- ٤ - نقل بعض أوجه التكنولوجيا الى مصر .
- ٥ - تمتع بعض أبناء المصريين العاملين بالخارج بالتعليم المجانى فى المدارس والجامعات بالدول المضيفة .
- ٦ - إتاحة الفرص لبعض المصريين من العاملين بالخارج لمزيد من التدريب والتعليم فى المجالات التى يعملون بها فى الخارج ، بالإضافة الى انخفاض الاستهلاك محليا من الضروريات بسبب خروج العاملين المصريين ومن يصاحبهم من افراد عائلاتهم فى الخارج طول مدة اقامتهم بالخارج فيما عدا فترات الاجازات التى يقضونها فى مصر . وعلى ضوء هذه الآثار المصريين العاملين بالخارج بالحد من اتفاقهم وتحفيزهم على ذلك عن طريق توفير فرص استثمارية مغرية امام كل منهم داخل وطنهم مصر .
- ٧ - انشاء شركات للمقاولات مصرية أو مشتركة للعمل بمصر أو بالدول العربية الشقيقة المجاورة تقوم باستخدام عمالة مصرية فى مواقع العمل سواء داخل مصر أو فى هذه الدول وفى هذه الحالة يمكن أن تسهم فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة سواء السافرة منها أو المقنعة حيث يتم ايجاد فرص عمل حقيقية للعمل فى هذه الشركات .
- ٨ - التوسع فى مراكز التدريب التحويلى للعمل على توفير العمالة الفنية المدربة بما يتفق مع الاحتياطات للعمل بهذه الشركات وغيرها .
- ٩ - تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج من خلال اتفاقيات دولية ثنائية كلما أمكن ذلك بحيث تكفل حفظ كرامة وحقوق المواطن المصرى .

ثالثا : وسائل تشجيع الاستثمار العربى فى مصر :

من الحقائق المسلم بها أن رؤوس الأموال العربية ترحب فى الوقت الحاضر بالاستثمار فى مصر لعدة أسباب هى :

- ١ - إن هذه الأموال أصبحت من الضخامة حيث تقدر بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار

أمريكي بحيث أصبح اصحابها يرغبون في توزيع أموالهم على عدة مناطق للاستثمار لتحقيق التوازن حيث أنهم يرغبون في توزيع الاموال على أنواع الاستخدام المختلفة من الابداع الحر بالبنوك الدولية لقاء العائد أم من الاكتتاب أو الاسهام في مشروعات قائمة بالفعل ومثمرة بحكم نتائجها أو بانشاء المشروعات الاقتصادية مقابل ماتدره عليهم من ارباح وفيرة.

٢- ان الاستثمار في مصر يتحقق به الأمن والاستقرار والعائد المجزي بالاضافة الى رأس المال الأصلي وهذا لا يتوافر في مناطق أجنبية أخرى فمثلا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية خفضت قيمة الدولار مرتين بحوالى ٢٠٪ بسبب المضاربات الدولية علي الدولار، وفي اليابان طالبوا في ابريل سنة ١٩٧٤ بزيادة الأجور بنسبة ٣٠٪ لمواجهة الارتفاع الفاحش في الاسعار^(٧)

٣- ان الاستثمارات في الدول العربية الأخرى لا تصادف مجالات واسعة تستوعب استثمار الأموال المحلية بها فضلا عن عدم توافر العمالة والخبرات الفنية .

٤- ان الاستثمار في مصر يعمل علي الارتقاء بالمستوى الاقتصادي بها و بالتالى فى البلاد العربية الأخرى حيث أن هذه الاستثمارات سوف تبحث عن العمالة المصرية والعربية والخبرات الفنية وتنهض بالتجارة الخارجية بين مصر والدول العربية وفيما يلى وسائل تشجيع تمويل رؤوس الأموال العربية :

١-فتح المجالات الواسعة لاستخدام الأموال العربية حيث ان هذه المجالات عديدة ومتنوعة فهى تتوقف على ظروف اصحاب الاموال ورغباتهم ، فمنهم من يبحث عن توظيف مأمون لأمواله بمعنى المشاركة في انشاء المشروعات عن طريق المساهمة ، وهذا يستدعى إقامتها عن طريق طرح الأسهم بالاكتتاب العام في مصر والدول العربية .

إن إنشاء هذه المشروعات يجب أن يتم بعد دراسة تتوافر فيها أهمية المشروع وملائمته لاقتصاديات الدولة ومثل هذه المشروعات سوف تدر حوافز كبيرة للاستثمار لدى المواطنين المحليين والعرب وفريق آخر يتكون من مستثمرين توافرت فيهم القدرة

(٨) انظر: آفاق جديدة للتنمية- مجلة الجمعية العربية للإدارة العامة، ديسمبر ١٩٧٥م، ص ٢٧٠٠.

والموهبة على إنشاء المشروعات الكبيرة ويعدون بأنفسهم دراسة جدواها. وفي هذا المجال يطالب الباحث الدولة العمل على تذليل كل العقبات والاجراءات لتشجيع هؤلاء المستثمرين على اقامة مشروعاتهم داخل مصر وذلك بمساعدتهم على تخير الأماكن المناسبة لإقامة هذه المشروعات وتوفير احتياجاتها من البنية الأساسية وشبكات الكهرباء ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والطرق... إلخ .

٢- إنشاء جهاز للتخطيط الاقصادى على مستوى الدول العربية -حيث بدأت الدول العربية تأخذ بنظام التخطيط كأسلوب للتنمية الاقتصادية ، وهذا النظام أصبح لاغنى عنه لتكوين نواة لقيام التكامل الاقتصاد بين الدول العربية حيث أن عناصر قيامه متوافرة في الدول العربية والتي تزخر بالمواد الأولية اللازمة للصناعة والحاصلات الزراعية والحيوانية ومولدات الطاقة من البترول والكهرباء ، ثم من العمالة الفنية والكفايات الادارية وكذلك رؤوس الأموال فكل هذه العناصر اذا تضافرت لكانت كافية لإقامة تكتل إقتصادى يتضاءل بجانبه أى تكتل إقتصادى دولى وبالتالي يمكن عن طريق القضاء على مشكلة البطالة في مصر عن طريق فتح سوق العمل فى هذه البلاد واقامة المشروعات الاستثمارية بها وقيام مكونات التكامل الاقصادى.

٣- إنشاء فروع للبنوك الاسلامية في الوطن العربى وتعميمها حيث تستهدف توظيف الأموال من خلال عدة صور أهمها :

- أ- إنشاء مشروعات مباشرة .
- ب- إنشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير .
- ج -التمويل بالمشاركة (أو الاقراض).
- د -التمويل بالمرابحة .
- هـ- الاتجار المباشر.
- و- بيع السلم كأحد أشكال البيوع الشرعية^(٨).

(٩) أنظر : مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامي /عبد العظيم ابراهيم أحمد -0القاهرة معهد الدراسات الاسلامية ١٤١٢-١٩٩١، ص ١٧٦.

الحل الإسلامى لمشكلة البطالة

. الفصل السادس

التكافل الشعبى

مواجهة البطالة

تأسيس أول جمعية لتحقيق التكافل الشعبى

لمواجهة البطالة

تبدأ صفحة "اهنمات الناس " بجريدة الأهرام من اليوم الأجراءات العملية لتأسيس أول جمعية أهلية تتبنى تحقيق "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة. " باعتبار الجهد المدنى من أهم الأدوار المطلوبة الى جانب جهد "حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى " فى التخفيف من حدة التأثيرات الاجتماعية والامنية البالغة الخطر لمشكلة المشاكل :البطالة التى يعانىها أبناؤنا من الخريجين.

وقد أيد شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية الدعوة ، واعتبر مساندة الشباب الذى ينتظر فرصة العمل واجبا دينيا ملزما يأتى على رأس أبواب الزكاة ، كما رحب كل الترحاب بالمشاركة فى مهام اللجنة التأسيسية التى ستحدد مسار اداء هذا العمل الاجتماعى والإنسانى ، وتجهيز الأوراق القانونية اللازمة لإشهار الجمعية.

رؤساء وزارات سابقون ، ورؤساء أحزاب ، ورجال أعمال ، حددوا على الفور اسهاماتهم المادية الأولى لمساندة الجمعية والتى اقتربت من المليون جنيه.

١- فى رؤية أئمة الدين الإسلامى والمسيحي :

شيخ الأزهر :

التخفيف على الخريجين من انتظار العمل على رأس أبواب الزكاة عن الرؤية الدينية بداية لقيام التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة ، الى ان تتاح فرص مباشرة العمل ، قال الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر: لاشك أن مثل هذا التكافل الشعبى الذى يغنى عن السؤال من أفضل الأعمال التى يتقرب بها الانسان الى خالقه بدليل قوله تعالى: وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا

والآخرة ، والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه .

وإنما قلنا بهذا لأن البطالة اذا انتشرت فى أمة كان ضررها كبيرا ، ومفاسدها خطيرة فقد جرت العادة أن من لا يجد عملا يغنيه فإنه يتجه الى ما يضر نفسه ويضر غيره ومادام مايعطيه الإنسان يكون لمحتاج ، فهذا على رأس أبواب الزكاة .

بابا الأقباط : هذه دعوة نبيلة تسهم فى حل مشكلة البطالة التى تصيب الشباب بالاحباط قال قداسة البابا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية : من الوسائل النافعة للقضاء على البطالة : إيجاد فرص للعمل ، وتشجيع الشباب على الإنتاج بدلا من التركيز على التوظيف ، على أن ينتج ما يحتاج اليه المجتمع وبطريقة متقنة ، وسعر معتدل ، مع فتح أبواب التسويق.

ويساعد على هذا الإرشاد الانتاجى والتدريب المهنى والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة وللأسر المنتجة ، ومساهمتكم فى هذا عمل نبيل تشكرون عليه فى حل مشكلة البطالة التى تصيب الشباب بالاحباط وربما تقوده الى الانحراف.

مفتى الجمهورية : هذه المشاركة واجب دينى ملزم :

وقال فضيلة الدكتور أحمد الطيب مفتى الديار المصرية الذى تعهد بأن يكون دائما الى جانب "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة "لاداء طريقه الدينى فى آداء رسالته الإنسانية .

١- أهم ابعاد الدعوة :

ضمانات للاستمرارية وأولويات للتعامل ومراقب للحسابات وخصم من الضرائب : وتتركز توجهات العمل القومى لجمعية التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة والتى سوف تعقد الجمعية التأسيسية لها خلال أيام بعد أن رحبت أطراف عديدة مهمة وفوزه فى الانضمام إليها فى ثلاثة توجهات :

الأول : تقديم معونات مادية شهرية تتراوح بين ٦٠-٨٠ جنيها شهريا لمن يعانون البطالة من الخريجين طبقا لمدى الحاجة ، وقدم الحالة ، وحجم الأسرة المعيلة ، وأيضا فى حدود الضوابط المحددة التى سوف تعلن لاحقا بعد اتفاق الجمعية التأسيسية عليها ، ومن أهمها بالطبع عدم الحصول من قبل على أية فرصة عمل سابقة.

الثانى : تأسيس مشروعات إنتاجية وخدمية صغيرة لتعمل بها مجموعات من الخريجين وتتكسب من ربحها.

والثالث : السعى الى إيجاد فرص عمل بالأنشطة المختلفة الحكومية والخاصة والتعاونية لإيجاد مصدر دخل شهرى للخريجين الذين تشتد حالتهم لذلك .

وحتى يتحقق ضبط الأداء فى الاتجاهات الثلاثة وتتجسد الشفافية الكاملة فى جميع التعاملات المادية للتكافل الشعبى سواء فى تلقى المعونات المالية أو فى إنفاقها ، رحب المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بإيفاد مراجع حسابات الى جمعية التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة بعد استكمال الشكل القانونى لها قائلا :ان مثل هذا الاسهام مع الدولة ، فى تفريغ أزمة البطالة أمر مستحب مادام يتحقق ويؤدى رسالته الانسانية فى انضباط كامل .

والتبرعات للدعوة كما أوضح الدكتور مدحت حساين وزير المالية تخضع من الوعاء الضريبي فى حدود أحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١م.

٢- من رؤساء الوزارات :

الدكتور عبد العزيز حجازى :

قال :الدعوة تقوم على فكرة طيبة ومن المهم أن نتفق بداية على حجم البطالة فى مصر حيث أننا لانزال نختلف حول الرقم الحقيقي لها ، ومن الضرورى قيام الجمعيات الأهلية كما تطرح الدعوة مع تبرع رجال الأعمال باداء دور أساسى فى مثل هذه المواجهة القومية

لمشكلة البطالة الخطيرة بجميع أبعادها المتعددة والمؤثرة فى كيان المجتمع.

الدكتور عاطف صدقى:

أبدى ارتياحه لقيام هذا التكاتف قائلاً أنه يتم عن ادراك القطاع المدنى لدوره الى جانب الدولة فى التصدى للمشكلات القائمة ووعد بأن يكون فى عون الجمعية ، كلما احتاجت الى رأيه أو مشورته .

الدكتور على لطفى :

رحب بالفكرة قائلاً مشكلة البطالة فى أي بلد امر خطير لتأثيراتها السيئة اقتصاديا وانتاجيا وأمنيا ، وبالأخص عندما تشمل المتعلمين فى بلد مثل مصر لا يوجد به تأمين بطالة ، كما انه يعانى أعلى نسبة فى العالم للتشغيل الحكومى إذ يخدم ال ٦٨ مليون مواطن ٥ مليون موظف ، كما تعانى أعلى نسبة بطالة بين خريجي التجارة فى حين يدرس أكثر الجامعيين فى التجارة ، ومن هنا يصبح الخريجون العاطلون عرضة أكثر للاستقطاب الى عمليات الارهاب وتجارة الممنوعات.

٣- من رؤساء الأحزاب :

وفى استجابة رؤساء الأحزاب الواسعة للمشاركة فى اللجنة التأسيسية لجمعية

"التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة"

نعمان جمعة :رئيس حزب الوفد :

قال: مثل هذه الدعوة ضرورة ملحة الآن ، لأن الحكومة وحدها لا تستطيع حل مثل هذه المشكلات المستعصية على الحل مما يجعل إسهام القطاع الشعبى فى مواجهة البطالة التى تمثل أخطر مشكلة تواجه المجتمع المصرى أمراً حتمياً يحقق الأمن الاجتماعى الذى يشكل ضرورة لطمأنة رأس المال ودفع الاستثمار.

خالد محيى الدين :رئيس حزب التجمع :

قال :إذا كنا نضع ١٨٪ من الدخل القومى فى الاستثمارات ، فاننا لا يزعجنا أكثر من مأساة البطالة ، التى تجعل خريجاً يبلغ الثلاثين من عمره لا يعمل ولا يتزوج

، ويتعرض لاستقطابات بالغة الخطر ، لهذا لابد من مواجهة ذلك بالجهد المدنى المساند لجهد الحكومة حتى يمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها البالغة الخطر.

ضياء الدين داود :رئيس الحزب الناصرى :

طالب بضرورة أن تتبع جمعية "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة "الوسائل الكفيلة بالنجاح في تصديها لأخطر مشاكلنا الاجتماعية والانسانية والامنية قائلا :
أطلبوا من وزارة الداخلية إحصاء بالجرائم الخطيرة خلال ال ٣ سنوات الأخيرة ستجدون أن أكثرها ارتكبتها خريجون عاطلون ، ومن بينهم ١١ قاموا بقطع الطريق بجوار ترعة السلام ، وحكم بسجنهم ٧ سنوات .

٤- من جهات الخير:

ومن أموال الأهالى المرصدة لأعمال الخير تعهد الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف بتقديم ٢٥٠ ألف جنية سنوياً من ريع الأوقاف الخيرية كصدقة جارية للإسهام فى معاونة "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة" مشيراً إلى أهمية هذا التكافل ، إلى جانب حتمية اسهام رجال الأعمال فى هذه المواجهة القومية، لحماية الشباب الذى ينتظر العمل من الوقوع فى أيدى غير أمينة تعرضه للجنوح والانحراف والعنف والتطرف من أجل الحصول على المال.

ومن اموال التبرعات لمعاونة المحتاجين وعد محمد أحمد رئيس بنكناصر الاجتماعى بتقديم ٢٠٠ ألف جنية سنوياً للاسهام مع التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة.

٥- من رجال الأعمال:-

ومن رجال الأعمال الذين يقدرّون مسئوليتهم الاجتماعية ، ورحبوا بالانضمام إلى الجمعية التأسيسية لقيام "التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة، تبرع لمساندتها بمبلغ ١٠٠ ألف جنية سنوياً رجل الأعمال:

نجيب ساويرس:-

قائلاً: أوافق تماماً على الانضمام إلى هذا العمل البالغ الأهمية فى مواجهة خطر دافع يؤدى إلى سلوكيات لا يعرف مداها ومن هنا أقول أنه أمر واجب وضرورة ملحة، إسهام الجهد الشعبى والمدنى فى وقف اخطار افتقاد فرص العمل، وإن كان النجاح فى أداء هذا الدور يتطلب حتماً توقف محاولات التشكيك فى دور القطاع الخاص ومسيرة الخصخصة.

أحمد عرفه:

وقدم رجل الأعمال أحمد عرفه ١٠٠ ألف جنيه سنوياً إسهاماً فى معاونة جمعية "التكافل الاجتماعى الشعبى فى مواجهة البطالة "إيماناً منه بأهمية الدور الاجتماعى لرجل الاعمال فى معاونة الدولة على تصفية أخطر "بؤر التهديد" للاستقرار الأمنى فى مصر.

حالد أبو اسماعيل: رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية:

واسهم خالد أبو إسماعيل بمبلغ ٥٠ ألف جنيه قائلاً:

إذا أمكن ضبط أحكام وعمل مثل هذا التكافل الشعبى وضمان استمراريته يكون فى رأى من أهم الكيانات الاجتماعية التى قامت على أرض مصر باعتباره اسهاماً مدنياً وعملياً فى تفريغ أزمة من أخطر الأزمات التى تواجهها، واعتقد أن خطورة وجود البطالة تتمثل فى سلبيات أمنية واجتماعية مؤثرة على المجتمع بكل فئاته.

الدكتور عبد المنعم سعودى:

وتبرع رجل الأعمال عبد المنعم سعودى بمبلغ ٥٠ ألف جنيه سنوياً لجمعية " التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة" قائلاً:

لقد اسهم دائماً رجل الصناعة ومازالوا يسهمون بنسب لا تقل عن ٦٠٪ فى خلق فرص عمل بالقطاع الخاص الصناعى، ورأى ضرورة أن يكون للتكافل الشعبى رؤية واضحة ومحددة، لكيفية المعاونة فى تحقيق ما هو مطلوب لمصر محلياً وعربياً.

خالد أبو المكارم:

ويسهم رجل الأعمال خالد أبو المكارم بمبلغ ٣٠ ألف جنيه سنوياً لمعاونة جمعية "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة" على اداء واجبه مؤكداً: أن هذه المواجهة أصبحت تتصدى لأخطر مشكلة قومية، قائمة على مستوى العالم كله، وأصبحت مسئولية مشتركة لرجال الأعمال مع الدولة فى المواجهة الفعالة للبطالة وعدم الاكتفاء بالحلول الروتينية.

الدكتور محمود سليمان:

تبرع لجمعية "التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة" بمبلغ ٢٠ ألف جنيه سنوياً قائلاً: لقد اعتدنا خلال فترة طالت فى رمى الحمل كله على الحكومة، ومثل هذا الاعتماد لم يعد أبداً لانقاً كما أنه لا يساير مطلقاً روح العصر، فالمطلوب فعلاً من المجتمع الأهلى والمدنى مد يد المعاونة إلى جانب الحكومة فى مواجهة القضايا الجماهيرية الملحة، وعلى رأسها مشكلة البطالة التى بلغت حدوداً وتأثيرات بالغة الخطر.^(١)

٦- رؤية المفكرين لأهمية الدعوة:

يقول المفكر الإسلامى د. محمد عمارة: مهم جداً أن يلعب المجتمع الأهلى دوراً فى حل مشكلات الأمة، فالتكافل الاجتماعى فريضة إسلامية على كل مواطن ومواطنة. وقد ظلت مؤسسة الأوقاف الأهلية تاريخياً هى مؤسسة التمويل الأم لكل الأنشطة الاجتماعية والخيرية، بل أنها هى التى مولت صناعة الحضارة الإسلامية وتجديدها. وهى التى حققت مستويات عالية من العدل الاجتماعى فى أوقات لم تكن تشهد عصور عدل اجتماعى، والنشاط الأهلى هو الذى يعظم لدور الأمة، بينما تراجع دور الذى يخلق الدولة الغول التى تستحوذ على كل الأنشطة. الأمر الذى يؤدى إلى تحجيم دور الأمة، وقد كان التاريخ الإسلامى على امتداده تاريخ تعظيم دور الأمة وتحجيم لدور الدولة، وهذا هو الذى جعل الحضارة الإسلامية تنشأ وتزدهر وتمتد حتى فى ظل انحراف الدولة، لأن هذا الانحراف ظل محدوداً تبعاً لمحدودية دور الدولة، والعصر الحديث منذ دولة محمد على هو الذى قلب هذا الدور، وإذا كانت البطالة هى

(١) انظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٣م صفحة اهتمامات الناس/ محمد زايد. ص ١١.

التي تغتال أحلام الشباب، ومن ثم تغلق طريق المستقبل فإن دور الأمة والنشاط الأهلى فى حل هذه المشكلة الباب لكل أمل فى مستقبل زاهر للأمة.

ميلاد حنا:

إذا احصينا بصفة عامة الأخطار التى تهدد الأمن القومى فى مصر، فسنجد بالقطع أن البطالة تأتى على رأسها، ذلك لأن تأثيراتها مدمرة للحضارة المصرية قديماً وحديثاً، فهى تمثل أبشع حالات الصراع الإنسانى، وتتدرج تحتها وفى اطارها كل الأخطار المتقدمة التى تهدد كيان المجتمع بأسره.

وإذا قيل أن أية جمعية أهلية لن تستطيع فى النهاية سوى تشغيل عدد محدود من العاطلين، فإن الصحيح أيضاً هو أنه من مجموع ما تقدر الجمعيات الأهلية على تشغيلهم يمكن ان تحدث انفراجة سريعة فى معضلة البطالة التى نواجهها.

وأضرب مثلاً بالغ الدلالة لأهمية الجهد الشعبى من واقع العلاقة الحميمة بين الشقيقتين مصر الى يقطنها ما يقرب من ٧٠ مليون نسمة فوق مليون كيلو متر مربع، وبين السودان التى يسكنها ٣٠ مليون على مساحة ٢,٥ مليون كيلو متر مربع، والغنية بالموارد الطبيعية من أراض زراعية ومناجم وبترول، مما لا يحتاج لاستغلالها إلا لعمالة عادية أو فنية وشركات مقاولات تعمل عن طريق المنافسة الدولية وبالأصول المرعية عالمياً، وسوف تعتمد مرحلة التعمير القادمة للسودان بعد السلام والتى لن تستغرق أقل من ١٥ عاماً على جهد الجمعيات الأهلية والاتحادات العمالية وعطاء رجال الأعمال، وإن كانت الحكومات سوف تظل مطالبة بالدور الذى لا يقدر عليه سواها، ويتمثل فى إقامة مشروعات النقل للسودان من مصر الميسرة للبسطا غير وسيلة الطيران الوحيدة القائمة الآن، وذلك بمد الطريق الساحلى من رأس علم إلى بور سودان والطريق النهري من ابو سنبل إلى دنقل والثالث من أسيوط إلى الفاشر عبر طريق الأربعين المعروف ومن خلال ذلك يسهل استقبال آلاف المصريين للعمل مع أشقائهم فى السودان، ورجال الأعمال يبدون حماساً شديداً لذلك.

٧ - تحليل علماء النفس لأخطار البطالة:

د. أحمد عكاشة : أستاذ الطب النفسى ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسى: يقول إن الدراسات النفسية المختلفة التى أجريت فى البلاد الصناعية والبلاد النامية أكدت أن أحد أساليب الرئيسية فى الإصابة بالأمراض النفسية عامة هى البطالة. كما تؤكد أيضاً أنه رغم اعانة البطالة التى تمنحها أمريكا والدول الأوروبية للعاطلين فإن نسبة الاكتئاب والقلق والهلع تزيد عندهم بأربعة أضعاف مثيلتها عند الذين يعملون براتب.

وفى ضوء ذلك لنا أن نتصور كيف يكون الحال عندنا ومصر لا تعرف تأمين البطالة.. لابد أن نتوقع أن تنتشر فى مصر أكثر الأمراض النفسية والإدمان بين الذين يفتقدون العمل، إلى جانب أنهم يكونون نواة طيعة لاستقطابهم إلى المذاهب الهدامة والمتطرفة.. ولأن الحكومة فى مصر مثقلة بالعمالة فإن أى تشغيل حكومى جديد يصبح فى هذه الحالة بطالة مقنعة وبالتالي يفتقد العاملون فى ظلها القدرة على الانجاز الذى هو الأساس فى احترام الفرد لذاته وآدميته. فضلاً عن أن الانجاز هو المفتاح لطمأنينة النفس.. ومن هنا أكدت الدراسات النفسية لأحوال العاطلين أن المساندة الإجتماعية لهم هى أفضل وسائل وقايتهم من الإصابة بالقلق والاكتئاب الجسيم. ولأن الدول الأوروبية تفقد العلاقات الإنسانية ومساندة الأسرة فإن شبابها ترتفع بينهم أكثر نسب الانتحار حتى وهم يعملون.. فما بالنا ونسب البطالة ترتفع عندنا أكثر.. لهذا أرى أن دعوة القيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة فى مصر تأتى فى موضعها وفى موعدها تماماً، خاصة بعد أن تراجعت كثيراً العلاقات الإنسانية والاجتماعية عندنا، مما أخشى معه على شبابنا .. واعتقد أن الفائدة المرجوة من التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة.

يضاعف منها كثيراً أن تتضمن برامج تدريب للشباب المنتظر للعمل على الحياة

العملية.. فإذا أمكن ذلك نكون قد نجحنا فى التخفيف من عبء معاناة المرض النفسى، وتجنب الصراعات الداخلية الشديدة، التى تدفع الشاب إلى اليأس من الدنيا فليجأ إلى الآخرة.

٨- تحذيرات مهمة فى الدراسات الاجتماعية:

د- نجوى الفوال: مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية:

ترى أن مشكلة البطالة فى مصر توجب علينا أن ننظر إلى وضع شباب الخرجين وموقعهم فى المجتمع، لنرى هل يمثلون القوة الدافعة كحركة المجتمع إلى الأمام، وهل يؤثرون فى عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، أم لا وذلك لأن تعطيل الشباب ليس فقط انعكاساً اقتصادياً، وإنما له أيضاً آثاراً اجتماعية عميقة سواء على المستوى الفردى أو على المستوى المجتمعى، فعلى المستوى الفردى يتقلص دور الشاب العاطل وامكانياته فى تكون تحقيق الذات وفى شعوره بأن له قيمة ايجابية فى المجتمع، والبطالة تعنى على مستوى المجتمع خسارة المجتمع لجزء من قوة العمل وأيضاً لقدرة من طاقات التنمية، فضلاً عما يصيب الشباب المتعطل من احباط نفسى قد يدفعه إلى الاقدام على ممارسة سلوكيات ضارة بالمجتمع، مثل تعاطى وادمان المخدرات والتورط فى ارتكاب العنف، وهذا ما اثبتته الدراسات التى قدمت أخيراً إلى المؤتمر السنوى الرابع للمركز، ومن هنا تبرز بجلاء أهمية قيام دور المجتمع المدنى إلى جانب جهد الدولة فى توقي تأثيرات البطالة السلبية والسعى إلى توفير فرص العمل أمام الخريجين لممارسة دورهم الفعال فى بناء المجتمع وهذا ما تضطلع به مؤسسات القطع المدنى فى معظم الدول المتقدمة

ومن مساندات رجال الأعمال:

محمد أبو العنين:

يقدم رجل الأعمال محمد أبو العنين مبلغ ٢٥٠ ألف جنية سنوياً لمساندة جهود

التكافل الشعبى لمواجهة البطالة قائلاً:

إن فكرة قيام جمعيات أهلية باسهام فعال للتخفيف من حدة البطالة أمر مهم للغاية وعندما يشعر رجال الأعمال بمصداقية كاملة فى أداء هذا الدور يطمئنون إلى الدعوة، وسوف لا ينتظرون إلى مطالبتهم بتقديم أية تبرعات مالية، وإنما سوف يبادرون بها من تلقاء أنفسهم، ولكن ينبغى أن تعد الحكومة أساساً سياسات تنافسية آمنه لايجاد قوة الدفع الذاتى من داخل الاقتصاد المصرى لتوفير مقومات نجاح مواجهة البطالة.

صحيح أنه تم أخيراً انشاء صندوق لتحقيق هذا الهدف.. لكن آليات غيرمحددة ولا قائمة، بينما نرى فى الدول المتقدمة آليات فعالة فى انهاء حالات التعثر، التى تؤدى إلى صورة من صور البطالة، وذلك بأسراع الدولة إلى مساندة كل مشروع يقتر ب من حالة التعثر، بأن تقوم بسداد رواتب العاملين، لمدة معينة تجرى خلالها جهود عملية ومدروسة لتوقى المتعر الفعلى قبل أن يقع ويترتب عليه حالات بطالة ومن هنا فإن الجهد الاهلى رغم اهميته القصوى لا يقوم بديلاً عن سياسات متكاملة تضعها الحكومى لتوقى البطالة.

محمد فريد خميس:

ويسهم رجل الأعمال محمد فريد خميس بربع مليون جنية سنوياً لتحقيق أهداف التكامل الشعبى فى مواجهة البطالة، مؤكداً مساندته الكاملة لفكرة، ويعطى هنا مثلاً معبراً مما حققته الهند فى هذا المجال قائلاً:

حدث بعد أن أعلنت حكومة الهند عن انشاء وزارة الصناعات الصغيرة والحرفية منذ ٦ سنوات أن استضفت من قبل الوزيرة المسئولة عنها بمجلس الشورى، وقامت بشرح التجربة الناجحة، وأكدت أنها استندت أصلاً إلى المشاركة الشعبية، التى بدأت بتغيير مفهوم الشباب للعمل، مما ابتعد بالشباب عن السعى إلى الوظيفة

الحكومية ووظائف القطاع العام.

وقد قامت بهذه المشاركة الشعبية جمعيات أهلية مرتبطة بما يتوافر فى كل منطقة من خامات صناعية وقدرات ومهارات بشرية خاصة بها، واطلع ١٤ استاذاً مصرياً من خلال تلبية لدعوة لزيارة التجربة ميدانيا بالهند على مدى ما حققته من نجاح بهروا به.. وكانت أهم ركائز تنظيم برامج التدريب اللازمة، وفتح مجالات التسويق للمنتجات.

تعويض للدور الأسمى للأوقاف الذى افتقدناه:

أحمد بهجت: ومع اسهام رجل الأعمال أحمد بهجت بمبلغ ١٠٠ ألف جنية سنويا فى مساندة التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة يؤكد أن:

قيام هذا التكافل أمر بالغ الأهمية ومفتقد عندنا، بعدما اختفى الدور الذى كانت تقوم به الأوقاف الأهلية على انه بقدر ما يحقق التكافل الشعبى لدوره على نحو سليم وأمن بقدر ما سوف يغرسه من اطمئنان فى نفوس الناس ورجال الأعمال فيضاعفون من الاسهام فى مساندة هذا الدور الاجتماعى البالغ الأثر.

عادل العزبى: مهم جداً ضمان استمرارية جهد المجتمع المدنى:

ويسهم ميدانياً رجل الأعمال عادل العزبى بمبلغ ٢٠ ألف جنية سنوياً فى دعم التكافل الشعبى لمواجهة البطالة قائلاً:

صحيح أن لدينا دائماً حساً اجتماعياً جيداً على المستوى الفردى.. لكننا نفتقد الحس المجتمعى المنظم، الذى كان له فى تاريخنا من قبل عطاء كبير تمثل فى انشاء جامعة القاهرة ومستشفى المواساة والعجوزة، وغيرهما.

وحاجتنا ماسة الآن إلى استعادة هذا الحس المجتمعى وهو ما لا يتحقق إلا بمساندة مثل هذه الدعوة للتكافل الشعبى فى مواجهة البطالة على أن نحرص على

ضمان الاستمرارية له مثلما هو حادث في الدول المتقدمة والذي يجسده على سبيل المثال مؤسسة فورد العالمية.

أحمد عز: التشغيل أهم ما يطلبه أبناء دائرتي دائماً:

ورأى رجل الأعمال أحمد عز أن يدرس أولاً امكانيات اسهامه المنظم سنوياً، لكي يحدد أكبر مبلغ يقدر عليه، معرباً عن اهتمامه البالغ بفكرة قيام تكافل شعبى فى مواجهة البطالة قائلاً:

أن هذه المواجهة لن تتحقق إلا بالتكافل الشعبى الذى يرتبط بالتنمية وبلاستثمارات ولو أننى رتبت جميع ما يطالبنى به الناحيون فى دائرتي حيث التقى بهم، فستكون دائماً مطالب تشغيل من يبحثون عن عمل على رأسها، ولن يكون التشغيل الحكومة هو الحل، لأنه مكس حاليّاً بما يقضى على كل فرص التطوير الإدارى وحسن استثمار الموارد البشرية.. وبالتالي يصبح الحل فى لاجهد الأهلى لفتح فرص العمل المنتج.^(٢)

رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء:

حجم البطالة فى مصر، الذى يعلن رسمياً خلال أيام.

" أكثر من مليون و ٨٠٠ ألف من قوة العمل".

يضاف إليهم من ٤٠ إلى ٦٠ ألفاً جديدة سنوياً.

إذ تساءلنا: ما هو أقرب وجه للدقة حجم البطالة فى مصر حالياً، والذي يمثل ما سوف تتعامل معه أول جمعية تحقق التكافل الشعبى لمواجهة البطالة، ويمثل مساندة من القطاع المدنى للجهود الحكومى فى هذا الشأن الخطير-فإن الأرقام أمام أهاب علوى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والتي يمكن الاعتماد عليها بنسبة ٩٠٪

(٢) انظر: جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٣م. ص ١١ اهتمامات الناس / محمد زايد.

لمجيئها نتيجة بحث العمالة بالعينة ٥٠ ألف اسرة ٤ مرات سنوياً.. تشير هذه الأرقام إلى عدة حقائق مهمة تقول:

إن عدد خريجي الجامعات والمدارس الفنية فى ١١/١/٢٠٠٣م بلغ ٨٠٩ آلاف خريج. وكان قد تسرب من مراحل التعليم ١٥٧ ألفا ولكن لأنهم فوق سن ١٥ سنة يعتبرون فى قوة العمل التى تمتد إلى سن ٦٥ عاماً..

وبهذا تصبح جملة الذين تضمهم قوة العمل فى مصر حالياً ٩٦٦ ألف، وإذا استنزلنا من هذا الرقم ١٧٤ ألفا هم الزاهدون فى العمل - طبقاً للمصطلح المتعارف عليه - لسبب أو لآخر مثل وجود الدخل الخاص، وإلى جانب ١٩٩ ألف احيلوا للمعاش، ٨٣ ألفاً توفوا فإن جملة هؤلاء تبلغ ٤٥٦ ألفاً.. وبهذا يصبح عدد الباقين من حجم قوة العمل وهم الذين يحتاجون إلى العمل ٥١٠ ألف خريج.

وعلى اساس أن أقصى طاقة للاستيعاب فى سوق العمل بمصر لا تتجاوز ٣٠٠ ألف جديد من قوة العمل سنوياً. فإنه يتبقى منها ٢١٠ ألف، وبعد أن تخصم من هذا الرقم ١٥٠ ألفا يمثلون أكبر عدد تستطيع الحكومة استيعابه سنوياً فى وظائفها يتبقى من ٤٠-٦٠ ألفا يحتاجون إلى فرص عمل جديد لتشغيلهم وهذا يتطلب لاستيعابهم ضرورة توفر من ٥٠-٦٠ مصنعاً ومشروعاً جديداً تقام سنوياً وهو المر الذى يستحيل تحقيقه حتى فى أكبر دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى ارتفعت فيها نسبة البطالة أخيراً من ٤-٦٪.

ومعنى هذا أنه يضاف تقريباً حوالى ٦٠ ألفاً سنوياً إلى قوة العمل التى تفتقد فرص العمل، ويزيد بهذا العدد تقريباً حجم البطالة فى مصر سنوياً والذى يبلغ فيما سوف يعلن تقريباً أزيد من مليون و ٨٠٠ ألف عاطل عن العمل.

٩- نرحيب كامل من التقباء المهنيين:

سامح عاشور: نقب المحامين: العقلية القانونية مطلوبة فى كل عمل يوفره

التكافل الشعبى :

رحب سامح عاشور نقيب المحامين كل الترحيب بالانضمام إلى الجمعية التى تحقق أول تكافل شعبى لمواجهة البطالة. مؤكداً على حقيقة :

أن نقابة المحامين تقع فى بؤرة المعاناة لتخرج حوالى ٢٠ ألف سنوياً من كليات الحقوق، يدخل ١٥ ألف منهم على الأقل ميدان المحاماة المكتظ بمن فيه، وعلى هذا النحو لا يكاد عدد الخريجين الذين يجددون دوراً لهم فى هذه الميادين يتجاوز آلاف ومن هنا فحصول الجمعية على فرص العمل الممكنة فى اية ميادين، مسألة مهمة باعتبارها أن التشغيل يحتاج بالقطع إلى توافر العقلية القانونية فى مختلف المجالات. ولهذا اتفقت النقابة مع الصندوق الاجتماعى على تقديم قروض لكبار المحامين لتزويد مكاتبهم بأحدث وسائل العمل مقابل تشغيل عدد من خريجي الحقوق الجدد بمكاتبهم.

الدكتور: حمدى السيد: نقيب الأطباء : الخريجون فى الـ ٥ سنوات القادمة من تستوعبهم سوى المجالات غير الحكومة :

وأيد الدكتور : حمدى السيد: نقيب الأطباء تأييداً مطلقاً لفكرة قيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة، مرحباً- بالانضمام إلى عضوية الجمعية التى تتصدى لحمل هذه الرسالة قائلاً:

أن وجود مثل هذا التكافل الشعبى يعنى السعى الصادق إلى ايجاد فرص عمل غير تقليدية أمام الخريجين. لأن ما تقوم به الدولة والقطاع الخاص حالياً فى هذا الصدد لم يعد كافياً لاستيعاب الجموع الغفيرة من الخريجين وإذا قلنا أن حجم البطالة حالياً بين خريجي الطب لايزال قليلاً بسبب أوامر تكلفهم بالعمل فى المناطق النائية والبعيدة لاتزال سارية.. فإن عدد الخريجين بعد أن كان فى حدود الـ ٣ آلاف سنوياً أصبح يتزايد بعدة آلاف أخرى فى كل عام، إلى أن بلغ ١١ ألفاً من خريجي كليات الطب سوف تستقبلهم هذا العام، ومعنى هذا أننا سو نستقبل خلال ٥ سنوات القادمة

اعداداً من الاطباء الجدد أكبر من كل فرص العمل المتاحة لهم. وصحيح أن التعليم حق مطلوب يكفل الدستور، لكن أساس القبول بالجامعات، من المهم والمفيد أن يأخذ فى اعتباره الاحتياجات المطلوبة فى سوق العمل وفى مواجهة هذا المسار المفتقد حالياً.. يصبح اسهام التكافل العبى فى مواجهة يصبح اسهام التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة بأساليب غير تقليدية معاونة لجهد الدولة مطلوباً ومهما وان كان لا يغنى عن أهمية توفير ما تحتاج إليه مصر من مشروعات كبيرة كثيفة العمالة.. على ان التكافل الشعبى يمكنه فى خط موازى نشر نظم علاجية خاصة إلى جانب جهد الدولة.

المهندس الزراعى : فاروق عفيفى.

هناك زراعيون لم يعملوا منذ عام ١٩٨٥ م وفرصتهم فى المشروعات الخاصة : ورغم تأكيد نقيب الزراعيين على أهمية أن يكون الدور الاساسى فى التشغيل للحكومة ، لكى لا نرى الصورة المؤلمة لخريجي زراعيين لا زالون ينتظرون فرصة العمل منذ عام ١٩٨٥م، وغيرهم يعملون على الساركى بمكافأة ٤٠ جنيهاً شهرياً .. ورغم هذه الحقائق القائمة فإن نقيب الزراعيين يرى فى الوقت نفسه على حد تعبيره. إن الجهد المدنى يمكن أن يسهم أيضاً فى التخفيف من حدة البطالة ولو بقدر ما عن طريق إقامة المشروعات الانتاجية الصغيرة للخريجين، وأعنى بها فى مجال الزراعيين مثل المشاركة فى تكاليف إعداد المزارع المحدودة، ومشروعات تربية الدواجن والأرانب، واعداد مواقع لتسويق المنتجات والحاصلات الزراعية.

نقيب التجاريين : أحمد فؤاد أبو حجر :

حماية الخريجين المفتقدين للعمل من استقطابهم لعمليات غير مشروعة : وقال : إن مشكلة البطالة من أخطر مشاكلنا الاجتماعية والانسانية لأن لها

تأثيرات سيئة اقتصادياً وانتاجياً وأمنياً.

وأن فكرة إنشاء جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" فكرة رائدة لأن مواجهة هذه المشكلة بالجهد المدنى يساند جهد الحكومة يودى بعون الله إلى تخفيض حدتها، حتى لا يصبح الخريجون العاطلون عرضة للاستقطاب فى عمليات غير مشروعة وضارة، وأن تبرع رجال الأعمال وشركات الاستثمار وف يعطى دفعة قوية فى مواجهة القومية لمشكلة البطالة الخطيرة.

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: هذا توجه ممتاز يسهم فى حماية أبناء مصر من الانحراف:

أعرب السيد راشد وكيل مجلس الشعب ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن تقديره الكامل لدعوة إقامة، التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" وبادر بالتقدم إلى عضوية اللجنة التأسيسية لإشهار الجمعية وتعهد بتقديم الاتحاد لأكثر ما يستطيعه من مبالغ لتمكينها من أداء رسالتها الوطنية على أكمل وجه قائلاً:

اعتقد أنه توجه قومى ممتاز يستحق الثناء عليه ومساندته بكل الامكانيات المتاحة وسوف تسهم فى ذلك ٢٧ نقابة فرعية يضمها الاتحاد العام لنقابات مصر إلى جانب مشاركة الاتحادات العمالية ٢١ بالمحافظات فى أعمال هذه الجمعية التى تحقق مصالح بالغة الأهمية للشعب المصرى كله حينما تتبنى مسارات فعالة لحماية أبنائه من تأثيرات خطرة على نفسيته وسلوكه عندما يجد نفسه عاطلاً عن العمل لفترات قد تطول كثيراً مع البعض مع حجم غير قليل من قوة العمل مما يمكن أن تنتشر معه السلوكيات السلبية الضارة وتعاطى وتجارة الممنوعات من أجل نسيان الهموم النفسية ومحاولة توفير أية دخول لتغطية احتياجات الحياة ونفقات المعيشة.

٣- اسهامات جديدة لرجال الأعمال:

هشام طلعت مصطفى:تعهد بتقديم مبلغ ١٠٠ جنية سنوياً بصفة لدعم رسالة الجمعية قائلاً:

أن دعوة التكافل الشعبى لمواجهة البطالة تأتى فى هذا التوقيت فى صالح المجتمع ، ويمثل طبيعة قطاع الانشاءات الذى أشارك فى نشاطه واحداً من أكبر المجالات فى خلق فرص العمل الكثيفة.

وقبل بلغ عدد العاملين فى أحد مشروعاتنا مثلاً ٢٥ ألفاً وتتبعهم عدة آلاف فى الأعمال الأخرى المغذية لنشاطهم ، والدعوة مهمة للغاية فى ظل اضطلاع القطاع الخاص بما لا يقل عن ٧٠٪ من مشروعات التنمية ، وإذا كان التباطؤ الاقتصادى الذى واجهنا أخيراً هو الذى أوجد ظاهرة البطالة ، فإن العمل على تحسين دخل الفرد والقدرة الشرائية بتشغيل البطالة ، سوف يؤدى إلى انعاش حركة السوق كلها.

محمد حلمى أبو عيطة:

يسهم بمبلغ ٥٠ ألف جنية سنوياً فى دفع جهود التكافل الشعبى لمواجهة البطالة مطالباً. بضرورة اتخاذ أمر هام يتمثل فى أن يعيد القانون رقم ٢٣٠ الخاص بالاستثمار النظر فى الميزات الأخرى الممنوحة للصناعات الكثيفة العمالة ، باعتبار أن التصدير الذى يوجه إليه ٥٠ ٪ من إنتاج مجموعة شركاتنا بعد قضية أمنية مصرية .. لأنه استثمار للأيدى العاملة من خلال انتاجها من الثروات الطبيعية ، مما يسهم فى القضاء على البطالة ، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال فى حديثه : "احفروا البئر بالليل واردموها بالنهار ، فإن هذا يعنى تكريم قيمة العمل فى حد ذاته.

د.هانى ممدوح سرور:

رحب بأن يسهم فى مساندة أنشطة التكافل الشعبى لمواجهة البطالة بمبلغ ٥٠ ألف جنية مبدئياً كل عام مؤكداً:

أن هذا التكافل الشعبى هو الذى يحقق التنمية الاجتماعية الشعبية الشاملة فى كافة المجالات وبصفة أخص فى مواجهة البطالة التى تمثل صراعاً مزمناً للاقتصاد القومى ، يصعب أن يبرأ منه بالجهد الحكومى وحده ، ومع تضاعف الاعداد السنوية

من الذين ينضمون لقوة العمل ، وبفتقدون فرص تشغيلهم.

مصطفى السلاب:

ويقدم مبلغ ٥٠ ألف جنية سنوياً بصفة مبدئية لمساندة جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة التى يجرى تأسيسها مؤكداً:

أن هذا الدور المدنى بالغ الأهمية فى الوقت الحاضر، إلى جانب جهود الحكومة لامتصاص البطالة بتأثيراتها الحادة فى مختلف الاتجاهات إذا كان القدر الأكبر فى المواجهة لمشكلة البطالة يقع على عاتق القطاع الخاص، فكيف يمكن أن يتفق هذا مع استمرار البعض فى التشكيك فى هذا الدور الوطنى، فى حين أن العاملين بالقطاع الاصل يحصلون على حقوقهم الكاملة من ناحية الرواتب والحوافز والتأمينات وكل ما يعنى بتقدير القطاع الخاص لمسئوليتهم.

أن كل ما نرجوه هو الاقلاع عن التشوية المتعمد لدور القطاع الخاص الذى يضطلع بتمويل ٧٥ ٪ من مشروعات التنمية فى مصر.

تتويجاً لدعوة صفحة اهتمامات الناس بجريدة الأهرام لتأسيس جمعية "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة".

١٠- د. عاطف عبيد:

رئيس مجلس الوزراء: يعلن تأييده الدعوة وتقديره لها ويؤكد أهمية: تحمل القطاع المدنى مهمة تشغيل أكثر من نصف الخريجين.

أحد أهم مداخل "التكافل الاجتماعى"، انشاء المدارس التعاونية فى احدث مستوى تجهيز عالى وافساح أماكن مجانية بها لغير القادرين.. لضمان تخريج الأكثر قدرة على العمل المنتج مستقبلاً.

معهد عال - بعد البكالوريوس- لإعداد معلمى المدارس التعاونية فى أعلى مستوى

وصرف راتب شهرى لطلابه.

وفى تصريحات مهمة أدلى بها الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس وزراء إلى صفحة "اهتمامات الناس" أكد أهمية مشاركة الجهود الأهلية والمدنية بأكبر قدر ممكن من جانب الجهد الحكومى المبذول، فى توفير فرص التشغيل للخريجين الذين يتزايد أعدادهم سنوياً إلى حد أن بلغت ٥١٠ ألف فى السنة الأخيرة.

وتوج رئيس مجلس الوزراء بذلك التأييد الواسع للتوجه القومى الذى قامت عليه دعوة الصفحة لتأسيس أول جمعية تحقق عملياً: "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" وهو ما يترجم استشعاراً وطنياً صادقاً بضرورة التعامل الإيجابى الفعال مع حقيقة أن الجهاز الإدارى فى مصر أصبح محملاً - على حد وصف رئيس مجلس الوزراء - بأعلى نسبة تشغيل حكومى فى العالم بلغت ٩ موظفين لكل مواطن واحد.

وإذا كان هناك معنى خطير لذلك فهو أن المصالح والجهات الحكومية - فيما يضيفه الدكتور عاطف عبيد أصبحت غير قادرة على استيعاب أكثر مما تستوعبه حالياً بنسبة ٢٠٪ من الخريجين الذين يتوقون إلى تحقيق مطلبهم العادل فى سرعة الحصول على عمل يستثمرون فيه ما تعلموا ويكتسبون به دخلاً مالياً يعينهم مع أسرهم على مواجهة تكاليف المعيشة.

وصادق رئيس الحكومة على ما اشار إليه البعض من رجال الأعمال الذين تحمسوا لدعوة قيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة - من انهم يفتقدون فى مواقع انتاجهم رغم كثرة الخريجين إلى عدد غير قليل من نوعية معينة من الخبرات والتخصصات يحثا إليها نشاطهم الاستثمارى ولا يجدونها بين الآلاف الذين ينضمون سنوياً إلى قوة العمل.

فى توجهات الغد:

وأشار الدكتور عاطف عبيد فى تصريحاته الخاصة للصفحة، إلى أنه من بين

الوسائل المؤثرة والمهمة في توفير هذه التخصصات المفتقدة، إلى جانب الاسهام عامة في تقدي الخريج العالى المستوى، والذي تتسلح بما تعد له من برامج التدريب الراقى بقدرات الأداء المتقن لعمله، أشار إلى أهمية الدور المأمول من التوجه الجديد المطروح لإنشاء المدارس التعاونية.

قائلاً: أن تسميتها- تمثل دوراً رئيسياً للقطاع الأهلى الذى سوف يتولى أساساً مسئولية المشاركة فى انشاء هذه المدارس الحديثة الذى طالب بإنشائها المواطنون وأكدوا الحاجة الماسة إلى توفيرها - طبقاً لما تلقاه رئيس مجلس الوزراء كما ذكر فى تصريحاته للصفحة فى رسائلهم المتتابعة إليه- باعتبارها يمكن أن تصنع أحد المداخل الجيدة لتفريخ خريجين فى المراحل الجامعية والعليا اللاحقة يتمتعون بالقدرات المتميزة وبامكانيات العمل المنتج مستقبلاً. وهو ما يعطى الأمل فى توسيع قاعدة "جودة التعليم فى مصر".

٤- مسارات مهمة:

وركز رئيس مجلس الوزراء فى تصريحاته حول إنشاء هذه المدارس التعاونية على عدة مسارات مهمة قال:

إن نجاح هذا التوجه يرتبط بها ومن أهم ما شملت:

تخصيص نسبة من الأماكن فى هذه المدارس التعاونية بالمجان للمتميزين من غير القادرين إذ يتحقق التكافل الاجتماعى بذلك فضلاً عن انه النظام المعمول به فى جميع دول العالم حيث أن المدارس الممتازة من حيث الجودة تحرص على تخصيص أماكن بها لغير القادرين بنظام المنح الدراسية.

أسراع الوزارة بإنشاء عدد ولو محدود من هذه المدارس على نفقتها ليفيد منها محدودى الدخل الراغبين فى مواصلة التعليم فى مدارس متميزة ويفيد منها المجتمع بعد ذلك.

أن يصاحب هذه التجربة إنشاء معهد عال (بعد البكالوريوس) لإعداد المدرسين للعمل فى هذه المدارس التعاونية بما يضمن استيعابهم للمناهج الجديدة وطرق التعليم الحديثة والمداخل التربوية المتقدمة.

على أن يصرف لكل من يلتحق بهذا المعهد راتب شهرى بحيث يعتبر كما لو كان قد التحق بوظيفة معلم من اليوم الأول للتدريب.

مخطط ١٠ سنوات:

وبالمضى الجاد والمدرّس على هذه المسارات وطبقاً لمخطط محكم يوضع للعشر سنوات القادمة يعرض أعداد المدارس التعاونية ومواقعها على المحافظات وعدد خريجيه المتوقع .. تتحقق بالفعل كما قال رئيس مجلس الوزراء افادتنا المثمرة من تجارب العالم .

إستجابة :

أمين عام الصندوق الاجتماعى يعلن انضمام الصندوق لتأسيس الجمعية واعتبارها الجناح الأهلى له .

٢ مليون جنيه قروضا ميسرة للمشروعات متناهية الصغر لأبناء الجمعية .

٣ مليون جنيه لمشروعاتهم الصغيرة .. وبحث اعتبار ٢٠ ٪ من القروض منحا.

* مقر مؤثث ومدعم بالأجهزة الحديثة يقدمه الصندوق للجمعية مع تحمله اجور العاملين فى خدمة رسالتها .

* دعم مالى سنوى للجمعية لاعانتها على تحقيق أهدافها .. يتم تحديد حجمه عقب عطلة العيد الحالية .

فى استجابة طيبة عملية لدعوة تأسيس جمعية : " التكافل الشعبى لمواجهة البطالة "

قرر هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى - مقدرا لأهمية الدعوة ومرحبا كل الترحيب بالدور الشعبى الذى تتصدى له - انضمام الصندوق الى اللجنة التأسيسية لقيام الجمعية فى شكلها القانونى والاسهام فى الجوانب الفنية والادارية التى يتطلبها آداء مهامها الوطنية على اكمل وجه ، الى جانب تنظيم برامج التدريب المركزة على ممارسة الأعمال الحرة ، ومعاونة الجمعية بالمنحة المالية التى يبحثها ويقررها الصندوق عقب انتهاء اجازة عيد الأضحى .

فضلا عن توفير مقر لمباشرة الجمعية لأعمالها والتكفل بتأثيثه ودعمه بالأجهزة الحديثة التى تيسر انجاز مسئولياتها ، وتحمل أجور العناصر البشرية الكفاء اللازمة للدعاء المنضبط ، على اساس اعتبار جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة " الجناح الأهلى للصندوق الاجتماعى فى تحقيق رسالته القومية فى التشغيل ، مؤكدا ان هذا التوجه الأهلى الممتاز جاء متفقا تماما مع ما كان يراه الصندوق الاجتماعى لازما وضروريا ويفكر بالفعل ويدرس وسيلة ايجاده .

وعن مساندة الصندوق للجمعية - فى اطار اختصاصاته لتمكينها من تحقيق هدفها فى تيسير التشغيل الى جانب الجهد الحكومى للطاقات التى يتوق لفرص العمل ، وحدد امين عام الصندوق نوعين من المشروعات سوف تخصص لهما مبالغ مبدئية للاقراض الميسر ، لمن تتقدم الجمعية بمشروعات لهم فى اطار النوعين المحددين ، وقال ان هذه المبالغ المبدئية للاقراض قابلة للزيادة بقدر ما يتحقق من نجاح فى آداء الجمعية لرسالتها فضلا عن انه سوف يصبح ممكنا اعتبارا ٣٠٪ من حجم القرض لمشروعات " ابناء الجمعية " منحة لاترد دفعا لنجاحهم وتشجيعا لهم على انتظامهم فى الوفاء بالتزاماتهم .

وتشمل مبالغ الاقراض لنوعى المشروعات التى سوف تكون للجمعية أولوية كاملة فيهما الى جانب معاونتها بأقصى التيسرات الخاصة الممكنة ، مبلغ ٢ مليون جنيه

مبدئيا وقابلة للزيادات المتتابة للمشروعات المتناهية الصغر : وتعنى فى التعريف الرسمى للصندوق ٠٠ أن يكون صاحب المشروع من واحد الى اربعة ولا يقل عدد من تتاح لهم فرص التشغيل به عن عدد ٤ وأن لا يقل رأسماله عن ٥ آلاف جنيه ، ، ان تقل قيمة أصوله الثابتة عن ٢٠ الف جنيه وان يقل رقم اعماله عن ١٠٠ الف جنيه ، ومن نوعية هذه المشروعات المتناهية الصغر على سبيل المثال : - تربية الدواجن والأرانب وخلافه - مشتل صغير - كشك لبيع الصحف - وما الى ذلك .

وسوف يقدم الصندوق الاجتماعى لكل شاب يتقدم عن طريق الجمعية بمثل هذه المشروعات حوالى ألفى جنيه وربما اكثر ومبلغ مماثل لكل زميل له حتى ٤ زملاء يشتركون فى التقدم بالمشروع .

ومبلغ ٣ ملايين جنيه مبدئيا قابلة للزيادة للمشروعات الصغيرة التى يتقدم بها ابناء الجمعية وتعريفها الرسمى لدى الصندوق الاجتماعى : أن يكون المتقدم بالمشروع شابا فأكثر ، على أن تكون فرص التشغيل اكثر من ٤ عاملين وبحد اقصى ٤٩ ، وان يكون القرض حتى ١٠٠ الف جنيه ، وقيمة الأصول الثابتة اقل من ٥٠٠ الف جنيه (وتعنى الأصول الثابتة قيمة أرض المشروع وآلاته ومعداته وما شابه ذلك) وان يقل حجم الأعمال السنوى عن مليون جنيه .

ولتجنيب شباب الخريجين - الذين تتقدم الجمعية بمشروعاتهم - اية عقبات فى صرف القروض فى اطار المبالغ المعتمدة للجمعية السابق الاشارة الي حجمها - طمأن هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى الى ان الصندوق سوف يعقد بشأن ذلك عقودا ثلاثية بين الصندوق والبنك والجمعية ٠٠ بحيث يتم صرف القرض بمجرد تقديم المستندات المطلوبة مع تعاون جمعية التكافل مع جمعية التأمين التعاونى فى ضمان ٨٠ ٪ من هذه القروض تيسرا على المستفيدين بعدم مطالبتهم بمزيد من الضمانات^(٣) .

(٢) أنظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٣م ٠٠ صفحة اهتمامات الناس - اعداد / محمد زايد . ص ١١

- ابراهيم نافع : دعوة الأهرام منطلقها : حق المواطن الدستوري فى التعليم والعمل وهدفها تحقيق مساندة المجتمع المدني للدولة .
 - فى تحديد الدوافع وتقدير التأييد :
- فى تحديد للدوافع الموضوعية وراء مبادرة الأهرام بالدعوة الى تأسيس أول جمعية أهلية فى البلاد على شعار " التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة " .
- قال ابراهيم نافع : رئيس مجلس ادارة الأهرام ورئيس التحرير ونقيب الصحفيين : كان منطقيا فى ضوء دوافع ومحددات وطنية مهمة ان تستشعر الأهرام أهمية التقدم الى هذه المبادرة التى رأت فيها ترجمة صادقة لسلامة حسها السياسى وتماشيا مع التوجه العالمى ، فى الاعتماد على القطاع الأهلى والمدنى فى الاضطلاع بالقدر الأكبر - الى جانب الجهد الحكومى فى التصدى للقضايا الجماهيرية الملحة والمؤثرة - وعلى رأسها كما هو حادث فى دول العالم بما تضمه من دول متقدمة - قضية البطالة .. وتأتى فى مقدمة دوافع ومحددات مبادرة الأهرام : الاحترام الكامل والواجب لحق التعليم المجانى لكل مصرى الذى كفله الدستور ، والاقرار بمشروعية تطلع الخريج لفرصة العمل العادلة التى تعينه على توفير مقومات الحياة ، وتقيه وتحميه فى ذات الوقت من تأثيرات البطالة السلبية ، فضلا عن افادة الدولة ايجابيا من استثماراتها المتضاعفة فى التعليم بهدف تحقيق طموحات التنمية .
- وفى تقديره الكبير للتأييد الواسع الذى لقيته الدعوة من قيادات العمل الوطنى فى مصر ، واسراعها بتقديم مختلف صور المساندة لها .. أضاف ابراهيم نافع قائلا :
- لقد اكد هذا التأييد الموضوعى والواعى الذى يسجله الأهرام بكل العرفان والتقدير لرموز الأداء السياسى والتنفيذى والنقابى والعمالى والفنى ..
- أكد ان الدعوة جاءت فى الاتجاه السليم وفى موضوعها وتوقيتها .
- ٢- فى رؤية قيادات العمل البرلمانى :

- د . فتحى سرور : إسهام فعال فى توقي الآثار السلبية للبطالة .

يؤكد الدكتور احمد فتحى سرور : رئيس مجلس الشعب أن :

توفير فرص العمل للمواطنين واجب قومى لا يقتصر على الحكومة وحدها ، وانما يتحمل الشعب مسئوليته من خلال القطاع الخاص الذى يجب ان يؤدى دوره فى اقامة المشروعات وما يستتبعها من توفير فرص العمل ، وبجانب ذلك على المجتمع المدنى أن يؤدى دوره فى تنمية المجتمع واستثمار الطاقات المبعثرة للشباب وعدم تبديدها بعد ان وفرت الدولة فرص التعليم لهم كحق دستورى من خلال اشباع حاجياته وفى مقدمتها توفير فرص العمل للأبناء الشعب ، لإقامة المجتمع المنتج الذى يحقق التنمية للجميع ، وتوقى الآثار السلبية للبطالة ومنها انتشار الانحراف ، وتحطيم آمال الشباب ، وفقد قدراتهم ، وتعرضهم لمحاولات استقطابهم للتيارات الضارة بأمن المجتمع .

د . مصطفى كمال حلمى : رئيس مجلس الشورى مشاركة ايجابية فى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى .

ويرى انه من الخطأ الكبير الاعتماد الكلى على مسئولية الحكومة وحدها فى علاج مشكلة البطالة ، من ثم فإنه من الواجب أن تكون مساهمة القطاع الأهلى لها دورها الكبير فى حل هذه المشكلة ومواجهة تأثيراتها السلبية الحادة اجتماعيا واقتصاديا وامنيا ، وخط الدولة حاليا فى ظل قيادة الرئيس حسنى مبارك هو التوسع فى مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص فى القيام بمسئولياتهم تجاه عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وعلى رأسها توقي اخطار البطالة وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعى ، وفى ضوء هذه المحددات يأتى تأييدى الكامل لهذه الدعوات الوطنية الخالصة ، ودعوة للجميع بما فيه من مستثمرين واصحاب رأس المال للاسهام بما يقدرون عليه فى دعم هذا العمل الوطنى الكبير .

• المستشار : محمد موسى : رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب .
 قال : هذه الدعوة التى يتبناها الأهرام لها اهميتها البالغة ، خاصة فى الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد حاليا ، واعتقد أنها سوف تسهم بدور فعال فى مساندة الحكومة على مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة التى بلغت حد تعطل قرابة مليونى خريج طبقا لآخر احصاء رسمى أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وسوف يساند مجلس الشعب الجمعية بقدر ما يستطيع فى الجوانب التشريعية والقانونية المحققة لرسالتها ، فى اطار ما كفله الدستور من حق المواطن فى التعليم والعمل فضلا عن أن الدعوة تتفق مع التوجه العالمى لاضطلاع القطاع الخاص بالقدر الأكبر من المسئولية.

د . محمود صبرى الشبراوى : استاذ الادارة بالجامعة الامريكية -عضو اللجنة العامة بمجلس الشورى .

قال : الاتجاه العالمى يركز على ان يكون للانسان حرية وكيان باعتبارهما المحرك لجميع الطاقات ، فالعالم اليوم قائم على مشاركة المواطن فى اتخاذ القرارات المصيرية وهذا ما يولد إحساس الناس بقيمتها ، وكلما زاد هذا الاحساس تنمو المجتمعات ، ولهذا اكتشفت الحكومات اهمية ان يلعب المجتمع المدنى دورا اساسيا على ثلاث توجهات تمثل فى مجموعها قوة اية امة وتشمل : تحريك الطاقات البشرية للاسهام سياسيا فى اختيار قيادات المجتمع والمشاركة فى اتخاذ القرارات .
 ونرى فى هذه الآونة أن المجتمعات المدنية فى امريكا وفى العالم وأوروبا واليابان تؤدي دورها فيما يتعلق بقرارات الحرب والسلام ، ولا بد أن يكون تحريك المجتمع المدنى وفق معايير انتاجية تقاس بها قيمة السلع والخدمات ويتطلب ذلك ألا يكون المجتمع المدنى عالية على غيره ، وانما يكون منتجا ومعطيا ، وبهذا المفهوم يأتى تأييدى الكامل لدعوة قيام جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة .

٣- نجوم تطوعت للعمل الاجتماعى بالجمعية :

* الفنانة : نادية لطفى :

تقول : العمل الاجتماعى التطوعى الذى اؤمن بأهميته واتحمس له دائما هو الذى دفعنى الى التقدم لعضوية جمعية " التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة " باعتبارها تتصدى لمشكلة خطيرة تؤرق الأسرة المصرية قلعا على مستقبل ابنائها الأعداء الخريجين وضيق فرص العمل امامهم وطول المعاناة فى انتظارها ، ومثل هذا العمل الأهلى التطوعى أصبح سمة العصر فى جميع الدول المتقدمة التى تتوقع منه الكثير فى مساندة جهدها باعتبار ان الحكومات لا تستطيع وحدها ان تواجه احتياجات التشغيل وحماية مجتمعاتها من تأثيرات التوجهات السيئة التى يقع فيها رغما عنهم ، الذين يطول بحثهم عن العمل الشريف واكتساب لقمة عيشهم .

• الفنانة : لىلى علوى :

تقول : ان من اخطر تأثيرات البطالة فى راى ذلك الألم النفسى الذى ينتاب بسببها النفس البشرية .. واعتقد ان توقي الاصابة بهذه الحالة المرهقة يكون فى تحقيق الذات بالانخراط فى اى عمل مادام شريفا ويحقق دخلا ، ومن هنا أعطى تأييدى وجهدى لدعوة التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة ، وارى ان الظروف الاقتصادية التى يمر بها العالم كله تزيد باستمرار من حدة تأثيرات الظاهرة فإن كل انسان لابد ان يكون له دوره واصرارته على ان يمثل قيمة منتجة وضرورة ان يكون للقطاع الخاص دور مساند لدور الدولة وارجو ان يوفقنا الله فى افادة ابناء مصر الخريجين من فرص التشغيل التى سوف نسعى جاهدين لتوفيرها .

• الفنان : كمال الشناوى :

يقول : ان دعوة الأهرام التى طرحت أمامنا تجسد فى حقيقة الأمر مهمة قومية لأن أولادنا لابد ان نحميهم ونحقق لهم الاستثمار الأفضل مما تعلموه ويوم تخرجت

من معهد التربية للمعلمين وجدت الوظيفة فى انتظارى على الدرجة السادسة الفنية ، ولم يكن يوجد مبرر لأقل سعى وراء العمل . .

والحقيقة الماثلة امامنا حاليا تتركز فى ان كل ما هو دخیل علينا الآن من المخدرات والانحرافات وغيرها مصدره اساسا البطالة والبحث وراء لقمة العيش . . كما ان فقدان فرصة العمل يرجع الى التغيير السلوكى الذى ضاع فى اطاره الاحترام المتبادل واختفى تحت وطأة تكاليف المعيشة .

• الفنان : عزت العلايلى :

يقول : فى مقدمة دوافعى للانضمام للجمعية فى عملها الاجتماعى التطوعى من اجل مواجهة البطالة فى مصر كانت تلمع فى ذهنى فكرة دعوة شباب الخريجين للانتقال بحماسة وترحاب الى تعمير منطقة توشكى التى اعتبرها نطاقا جغرافيا واسعا يمكن ان يستوعب الالاف من صناع المستقبل ، وقد احصيت فى زيارتى لها حاجتها الى مايقرب من ٩٠ مهنة خدمية وانتاجية فى اطارها ، وهذه تمثل فى رأى فرصا للعمل التى تتصدى لها أفضل ألف مرة من هجر الأهل والأسرة للعمل فى الخارج ، وربما يأتى هذا العمل على رأس أولويات جهود التشغيل للجمعية الجديدة .

• الفنانة : مديحة يسرى :

تقول : من اهم الاسهامات التى اراها مطلوبة وضرورية لمشاركة الدولة فى مواجهة تحديات القضايا الكبرى هى اسهامات القطاع الأهلى ورجال الأعمال وفى هذا الاتجاه يأتى دور الجمعيات الأهلية والنشاط المدنى ، ولا اعتقد انه يمكن تحقيق نجاح فى هذا الشأن إلا بتعاون جاد ومثمر من المواطنين ، فضلا عن المبادرة الى التبرع بالمال والجهد للاسهام فى انقاذ ابنائنا شباب مصر من التعرض للحاجة التى قد تلجئه الى مالا يرضاه ولا ترضى عنه اسرته ولا مجتمعه ، ومن أخطر هذه التجاوزات ما نشهده وتتعالم له سلوكيات خلقية ومادية ، وعلينا ان نقضى فى هذا المسار بما

حققته جهود القطاع الأهلى والمدنى فى الخارج من نجاحات .

• الفنان : محمود ياسين :

يقول : أعتقد أنها دعوة تأتى فى موضوعها وتوقيتها وبدرجة الحرارة اللازمة لمواجهة موقف خطير بلغ فيه تعداد البطالة حسب آخر احصاء أعلن منذ ايام من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٢ مليون باحث عن العمل فى ظل ظروف اقتصادية مرهقة على المستوى العالمى ، وبالطبع لها انعكاساتها على مصر مما يجعل التعاون الاجتماعى فى مواجهة البطالة واجبا وطنيا وقوميا لكى يعين من لا يجد دخلا رغم تعلمه على تجاوز الازمة ومواصلة مسيرة الحياة الشريفة التى تبتعد بهم عن مجالات الاستقطاب والادمان والانحراف^(٣) .

البطالة تجد حلا !

تحقيق : البداية من المستثمر الصغير :

فى اطار سعى الحكومة الدؤوب لمواجهة أزمة البطالة - التى تعرقل مسيرة التنمية - تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتطوير برامجها وانشاء العديد من المشروعات الصغيرة التى تحقق دخلا ميسورا يتناسب مع كل فئة من فئات الشباب الباحث عن عمل ، وكذلك مع ابناء الضمان الاجتماعى المؤمن عليهم او المستفيدين بالمعاش أو حتى من أصحاب الحرف المهنية الراغبين فى التدريب التحويلى لإقامة مشروعاتهم الصغيرة .

س- ماهى الشروط لإختيار أولئك المستفيدين ؟

وما هى مصادر التمويل لانشاء مشروعاتهم والمبلغ المقرر لإقامة كل مشروع ؟

ملاح هذه المشروعات وخطة وزارة الشئون الاجتماعية لمواجهة البطالة يناقشها

هذا التحقيق :

(٣) أنظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠٠٣ م . صفحة اهتمامات الناس / محمد زايد .

بداية تقول : الدكتورة امينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية أن سياسة مصر أكدت المسئولية الاجتماعية للدولة فى تحقيق التوازن بين الطبقات والفئات والوقوف دائما الى جانب من يحتاجون الدعم الاقتصادى والحماية الاجتماعية دون تفرقة ، وايماننا بأن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

وترتكز السياسة الاجتماعية على ثلاثة محاور هى : التنمية البشرية — والعدالة — ومواجهة الفقر ، وفى سبيل تحقيق ذلك تتبنى الوزارة منظومة متكاملة من البرامج منها : برنامج الضمان الاجتماعى وبرنامج الأسرة المنتجة والتكوين المهنى لتشغيل الشباب وبنك ناصر الاجتماعى ، وهذه البرامج تتبنى مشروعات مدرة للدخل لرفع مستوى الأسر والحد من البطالة وتحويل الفئات التى تحتاج للمساعدة الى فئات منتجة تعتمد على ذاتها فى توفير احتياجاتها وتسهم فى تنمية مجتمعتها .

فبالنسبة لبرنامج الضمان الاجتماعى فإنه يقوم على فلسفة توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار النفسى والاجتماعى والمادى للأسر الفقيرة من الفئات التى عجزت عن العمل نظرا لمرضها أو كبر سنها واصبحت بلا مورد ولم تظلمها مظلة التأمينات الاجتماعية ، وكذلك الأرمال اللاتى فقدن عائلهن والأيتام الذين فقدوا آباءهم ، فمن حق هذه الفئات ان تهيأ لهم الفرصة لتعيش وتكون اداة نفع وكسب لمجتمعتها وكذلك الفئات الأخرى التى لا تندرج تحت نظم المعاشات التى تصرف لها المساعدات المالية والعينية لتعينها على الخروج من ازمة المرحلة الحرجة التى وضعت فيها لتكون بذلك لها الحق فى المساعدة مثل حالات المرض والعجز الجزئى والتعليم والحمل والرضاعة وفى حالة النكبات والكوارث العامة والفردية .

وفى اطار سياسة التحول الاقتصادى الذى تشهده مصر وتخفيفا لآثار هذا التحول الاقتصادى فقد اهتمت الحكومة المصرية برعاية الفئات الأشد فقرا فى المجتمع وعمل

مشروع له دخل ثابت للأسر غير القادرة على مساعدة نفسها آخدة فى الاعتبار البعد الاجتماعى فى محاولة لادماج هذه الأسر فى زمرة المنتجين بتوفير الفرص المناسبة لقدراتها، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من المعاشات الضمانية ما يقرب من ٧٠٠ ألف أسرة بتكلفة اجمالية قدرها ٦٠٠ مليون جنيه .

وتستهدف الوزارة امتداد مظلة الضمان الاجتماعى وادماج الأسر فى مشروعات انتاجية حيث تم توزيع ٥ ملايين جنيه على المديرىات لعمل مشروعات اسر منتجة للأسر الضمانية خلال العام الحالى ٢٠٠٣م وذلك لمن لهم القدرة داخل الأسرة على العمل وتوفير دخل شهرى ثابت ، كما تعتزم الوزارة دراسة تطبيق نظام التأمين الصحى على فئات الضمان الاجتماعى وتطوير وحدات الخدمة واستكمال مراكز الاغاثة واستكمال الحاسب الآلى وقاعدة بيانات الضمان الاجتماعى .

• بنك ناصر الإجتماعى :

وتضيف الدكتورة امينة الجندى لأن البطالة تشكل عائقا كبيرا فى تقدم المجتمع لذلك تقوم الدولة بالسعى جاهدة لإيجاد فرص عمل للشباب للحد من مشكلة البطالة وبما يضمن لهم مستوى افضل فى المعيشة ، وانطلاقا من البعد الاجتماعى لبنك ناصر الاجتماعى فكان لابد للبنك أن يجعل هدف التنمية الاجتماعية هدفا أساسيا له بقيامه بتوفير جميع الامكانيات وذلك من خلال عدة محاور :

الأول : يركز على تمويل مشروعات تمليك وسائل الانتاج ، والهدف الأساسى منه تحويل بعض مستحقى الزكاة القادرين على العمل الى منتجين يعتمدون على ناتج اعمالهم وذلك بتوفير حياة كريمة ومنتجة لهم ولأسرهم ويتم من خلال توفير تمويل صغير بحد اقصى (١٥٠٠) جنيه للأسرة التى يقل دخلها عن (١٠٠) جنيه شهريا وتقدمها لجان الزكاة المنتشرة على مستوى القرى والمراكز ومن خلال دراسة مهارات الأسرة وخبراتها ويتم منح هذا التمويل لعمل (مناحل او تصنيع ألبان وغيرها من

المشروعات) على أن يسدد بالتقسيط دون تحميل المستفيد أية مصاريف إدارية أو عائد للبنك ، وقد بلغ ماتم صرفه على هذه المشروعات مليوناً و ٦٢٣ ألف جنيه تقريباً لعدد ألف و ٦٥٦ مشروعاً وذلك من خلال العام المالى الماضى .

● والمحور الثانى : ينحصر فى تمويل مشروعات إنتاجية مثل تمليك ماكينات التريكو والخياطة وتصوير المستندات واجهزة كمبيوتر وآلات النجارة وبعض معدات الورش ويأتى ذلك من منطلق وجود شرائح أخرى فى المجتمع فى حاجة الى زيادة دخلها خاصة بعض العاملين بالدولة والقطاع العام وبعض الشباب يعانون البطالة . فلقد قام البنك بتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات بالإضافة الى تمويل انشاء صناعات زراعية وريفية بالنسبة للمقيمين فى المحافظات بخلاف القاهرة أ وقد قام البنك بدعم هذه التمويلات حيث يتم احتساب عائد قدره ٧٪ من امكانية التقسيط حتى ٣ سنوات وقد بلغ ما تم صرفه على هذه المشروعات مبلغ ٣١ مليوناً و ٤٥٨ ألف جنيه تقريباً لعدد ١٢ ألفاً و ٦٥٣ مشروعاً .

● اما المحور الثالث : فيختص بتمويل مشروعات صغيرة لتحسين دخل صغار العاملين ، وهذا النوع من التمويل يهدف الى توفير مبلغ ٥ آلاف جنيه للمشروع وبمعايد قدره ٧ ٪ ويتم المنح على ضوء الدراسة التى يقدمها طالب التمويل التى ترتبط بالبيئة التى يقيم فيها وهى ايضا تتيح انشاء مشروعات تربية الأغنام أو الصناعات الزراعية الصغيرة وما فى حكمها وتوسيع وتجديد بعض اعمال المصانع الصغيرة والورش بإضافة بعض المعدات الحديثة لها لمساعدتهم فى تشغيل ابنائهم الذين لا يعملون ، ووصل عدد هذه المشروعات ٢٩ ألفاً و ٤٩٨ مشروعاً بتكلفة قدرها ١٦٣ مليوناً و ٣١٧ ألف جنيه تقريباً.

● والمحور الرابع : هو تمويل مشروعات شباب الخريجين والذى بدأ منذ اكثر من ١٠ سنوات بمحافظة الفيوم وبالتعاون مع جهاز الشباب بالمحافظة حيث قام

بتوفير اماكن لاقامة المشروعات ووفرت تمويل المشروعات بالآلات والمعدات اللازمة ،
فى حدود ٥٠٠٠ جنيه وبعائد منخفض .

ونظرا لنجاح التجربة فى محافظة الفيوم فقد تم عمل اتفاق مع محافظةى القاهرة
والجيزة ، وجار تعميم هذا المشروع بباقى المحافظات ، وتمت اقامة ٢٢٦٠ مشروعا
يتكلفه ١٢ مليون و ٢٠٦ الف فى العام الماضى

● الأسر المنتجة :

وتؤكد وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ان مشروعات الأسر المنتجة تعد من
المشروعات الاجتماعية التى لها صبغة اقتصادية حيث تستهدف تنمية الموارد
الاقتصادية للأسر محدودة الدخل وايضا لشباب الخريجين وغيرهما من الفئات من
خلال حصولهما على قروض مالية وتوفير التدريب التحويلى اللازم لها استغلالا
لطاقاتها وقدراتها وذلك باشتغالها بالصناعات البيئية والريفية والمنزلية وتحسين
اوضاعها باساليب الرعاية والتوجيه لمواجهة متغيرات الظروف الاجتماعية
والاقتصادية والعمل على زيادة قدرة كفاءة هذه الأسر ماديا لمقابلة هذه المتغيرات ،
ولقد اخذ هذا المشروع يتنامى حتى وصل عدد المستفيدين من خدماته مليون و ٢٧٨
الف اسرة مصرية وتتضمن اسرا مستفيدة من القروض او مستفيدة من التدريب او
التسويق وتتراوح قيمة القرض الممنوح لمشروع الأسر المنتجة من ٥٠ - ٨٠٠٠ جنيه ،
وقد بلغت الاعانة المنصرفة لمشروعات الأسر المنتجة عن العام المالى مبلغ ١٦٥ الف
جنيه .

لقد بلغت قيمة مشروعات الأسر المنتجة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية
٧٣ مليون و ١٣٦ الف جنيه لحوالى ٦١ الفا و ١٧٠ اسرة .

وقيمة المشروعات للأسر المنتجة التى تم تمويلها تمويلا ذاتيا من رأس مال
جمعيات الأسر المنتجة ٣٨ مليون و ٤٠٠ الف جنيه تستفيد منها ٤٧٣ الف اسرة

تقريبا ، كما تم رصد ٣ ملايين و ٩٠٠ ألف جنيه لإنشاء وتطوير مراكز الأسر المنتجة والتكوين المهني .

• التدريب التحويلي :

وعن أهمية التدريب التحويلي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية للمستفيدين تقول نوال محمد المغربي : رئيس الادارة المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهني : تقوم الوزارة بتوفير التدريب التحويلي للأسر المنتجة محدودة الدخل ولشباب الخريجين وغيرهم من الفئات لرفع مستوى معيشتهم واستغلال طاقاتهم وقدراتهم وتسهم في القضاء على البطالة ، مما ترتب عليه زيادة قدرة وكفاءة هذه الفئات ماديا لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ويتم تدريبهم في مراكز اعداد الأسر المنتجة التابعة للوزارة ، وقد بلغ اجمالى عدد المراكز الممولة من الخطة الاستثمارية ومن الموازنة العامة للدولة ٢٧٧ مركزا ، وبلغ اجمالى عدد المراكز المنشأة بالجهود الذاتية ٣١٤٥ مركزا وبلغ عدد المدربين ٤٩٢٤ مدربا وعدد المتدربين ٤٤ ألفا و ٩٥٢ متدربا ، ولقد تم اختيار عدد ٨١ مركز اعداد لتنفيذ برامج التدريب للفتيات ويتم فيه تدريبهن على بعض المهن والأنشطة مثل اصلاح وصيانة الأجهزة المنزلية الخفيفة والدقيقة وتعليم واصلاح الكمبيوتر وطباعة المنسوجات والتفصيل والحياسة والصناعات الزراعية وغيره . كما تم انشاء مركز للتصميم الجرافيكى والنماذج ، وهو مؤسسة بحثية تعمل على تطوير نماذج الصناعات الصغيرة واعداد الكوادر الفنية التى تتولى التدريب بمراكز الأسر المنتجة .

وهناك تدريب فى مراكز التكوين المهني يهدف الى تدريب المتسربين والمتخلفين عن التعليم الأساسى الذين تتراوح اعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة بالاضافة الى تدريب خريجى المدارس الثانوية وخريجى الجامعات تدريبا تحويليا بمصروفات ، ويتم تقدير تكاليف الدورة حسب اعداد الراغبين والخامات المستخدمة ويتم تدريبهم على بعض

المهن منها التمريض ومحو الأمية والتجميل والتنظيف والتعبئة والتغليف والطلاء .
ويبلغ عدد مراكز التكوين المهني ٦٧ مركزا ومدة التدريب عامان ومتوسط عدد الخريجين سنويا ٢٣٠٠ متدرب .

ولقد تم تنفيذ مشروع المستثمر الصغير لعدد ٩ مراكز تكوين مهني استفاد منها ١٣٠٠ شاب ونتج عنها تنفيذ ١٨٣ مشروعا صغيرا من هؤلاء الخريجين .

وتضيف رئيس الادارة المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهني - ان هناك اهتماما برعاية قطاع الشباب الذى يعتبر العنصر الأساسى والمؤثر فى اى مجتمع من المجتمعات ولذلك فهناك حرص على تطوير البرامج والأنشطة التى تقدمها الأندية الاجتماعية والثقافية كما يعتبر النادى النسائى احدى المؤسسات التى تعمل على تنمية المرأة وتدريبها على مهارات الحياة الأساسية ومعاونتها على مواجهة التغييرات والارتقاء بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا ويتم ذلك من خلال ٦٢٧ ناديا نسائيا ولقد استفادت منه ٣٥ الفا و ٢٠٩ سيدات وذلك فى برامج لتدريب الخاصة بمحوامية الريفيات ورعاية الطفولة والامومة والاقتصاد المنزلى والاسعافات الأولية والتدريب على الأنشطة الانتاجية ذات العائد الاقتصادى بهدف زيادة دخل الأسرة وتنميته ومن هذه الأنشطة صناعة الملابس والتطريز والخزف .

• الضمان الاجتماعى :

وعن تطور الضمان الاجتماعى تقول : ليلى عبد الرازق : مدير الادارة المركزية للضمان الاجتماعى ان الحكومة التزمت بدعم الفئات محدودة الدخل وبكفالة من لا كفيل له بمعاش شهرى يبدأ من ٥٠ جنيها الى ٧٠ جنيها للأسرة بعد ان كان خمسة جنيها ، وقد استفادت منه حتى الآن ٧٠٠ الف أسرة وسوف يرتفع خلال هذا العام الي مليون أسرة ، وهناك خطة لتحويل أكبر عدد ممكن من هذه الأسر الى طاقات انتاجية قادرة على الاعتماد على نفسها وعلى اقامة المشروعات الصغيرة الانتاجية

وتوفر لها الدولة الاقراض الشعبى المناسب وفرص التسويق المناسبة

وهذا فى حد ذاته يعتبر تطورا كبيرا فى برنامج الضمان الاجتماعى ، وبالنسبة لرفع قيمة المعاش الضمانى فإن الزيادة الأخيرة احدثت طفرة فى الاعتمادات التى تتحملها الدولة حيث أن جميع ما يصرف الضمان الاجتماعى حكومى ١٠٠ ٪ وتتحملة الخزانة العامة بدون اشتراكات من المستفيدين ، وهذا يختلف تماما عن نظام التأمينات الاجتماعية الذى يسهم فيه المستفيد بجزء من دخله مقابل حصوله على معاش عند العجز او الوفاة أو بلوغ سن التقاعد .

ويضم نظام الضمان الاجتماعى شرائح مجتمعية تغطى جميع الحالات الاجتماعية التى تحتاج الى معاش او مساعدة ومن هذه الفئات الأيتام والأرامل والمطلقات واولاد المطلقة اذا توفيت او تزوجت او سجننت وحالة العجز والشيخوخة ومن بلغت الخمسين سنة ولم يسبق لها الزواج واسرة المسجون لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، وانضم الى هذه الفئات الطفل طبقا لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م حيث حدد احقية صرف معاش للطفل اليتيم او مجهول النسب واطفال المطلقة واطفال المسجون لمدة لا تقل عن ٣ سنوات ، وبلغ عدد المستفيدين نحو ٣٠ الف طفل بتكلفة اجمالية قدرها ١٦ مليون جنيه .

وهناك مساعدات اجتماعية شهرية للحوامل والرضع والا سرة المهجورة البائل والعجز الجزئى وحالات المرض ، وهناك ايضا اعانات للعاملين السابقين ومساعدات الكوارث والنكبات (مساعدات آجلة ومساعدات عاجلة) وتقدم بشكل نقدى بشيكات ويتم تقدير المساعدة حسب حجم الكارثة وعدد الخسائر فى الارواح والممتلكات .

وتؤكد ليلى عبد الرازق أنه فى اطار تطوير نظام الضمان الاجتماعى صدر قرار وزارى جديد بشأن منح مساعدات الدفعة الواحدة للأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى وغيرها من الأسر البسيطة وذلك لتنفيذ مشروعات صغيرة يتراوح رأس مال

المشروع ما بين ٥٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه كمنحة لا ترد بهدف تنمية موارد الأسرة والعمل على رفع دخلها بجانب معاش الضمان الاجتماعى وتصرف فى الحالات الآتية وأيضاً الحالات الفردية الأكثر ضرورة لمواجهة مصاريف التعليم او مواجهة نفقات الانجاب او تكاليف الجنازة ومعظم المستفيدين منها اهالى القرى والمناطق العشوائية وهى اسر شديدة البساطة ، وهذه المنحة يمكنها من سداد احتياجاتها الأساسية واجراءات الحصول على معاشات الضمان الاجتماعى او مساعداته مبسطة ، وفيها يقدم طلب للحصول على المعاش من المواطن الى الوحدة الاجتماعية التابعة لمحل سكنه مرفق به المستندات الدالة على حالته الاقتصادية والاجتماعية والتأمينية مثل البطاقة الشخصية أو العائلية والرقم التأمينى .

ثم يتم اجراء بحث اجتماعى ميدانى من خلال الباحثين الاجتماعيين التابعين للوحدة، ويتم بعد ذلك تقرير ربط المعاش فى حالة الاستحقاق ويبدأ الصرف شهرياً للأسرة خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب^(٥) .

(٥) أنظر : جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٣ م ، تحقيقات الأهرام

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات . . الآن وبعد الانتهاء من إعداد هذا البحث

الطيب : الحل الإسلامى لمشكلة البطالة نقول :

جاءت هذه الدراسة فى مقدمة وستة فصول وخاتمة وقائمة مراجع وقائمة محتويات تحدثنا فى الفصل الأول عن موضوع البحث : الحل الإسلامى لمشكلة البطالة .

ثم جاءت أهمية موضوع البحث : ان البطالة أصبحت احدى موضوعات الساعة

التي تشغل بالنا جميعا .

هذا وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي تبحث فى هذه المشكلة ، غير أن هذا الموضوع جدير بمزيد من البحث .

لقد جاء الاهتمام بمشكلة البطالة إيماناً بخطورة تلك الظاهرة ، فالقضية ليست مجتمع تتحول احدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل ولكن لأن تلك الجماعة المتعطلة مع تزايدها تصبح وبالا على ذلك المجتمع تنشر بداخله بذرة هدمه وتصبح اداة من ادوات خله .

ويهدف البحث الى ضرورة النظر الى الشباب بوصفه جزءاً من قوة العمل الاقتصادى للقيام بدوره على أكمل وجه واثابة الفرصة لاطهار مواهبه ، فإنه من الأجدر أن يتم البحث عن حلول لمشاكله ودفع المعوقات التي تغتال حقه فى الحياة الشريفة عن طريق الاندماج فى المجتمع والبحث عن وظيفة يفيد بها وطنه ويصبح عضو فعال ومنتج وليس عالة او كم مهمل لا طاقة له فى اعاشة نفسه .

وتعرضنا لبعض المفاهيم حول العمالة والبطالة ثم عرضنا البطالة فى المفهوم الإسلامى .

الفصل الثاني : بعض العوامل المؤدية الى البطالة :

البطالة هي نتاج عدة مشاكل متشابكة ومعقدة وقد اتضح ان الزيادة السكانية تلعب دورا موجبا في نشر البطالة بالاضافة الى سياسة التعليم والانفتاح الاقتصادي والخصخصة وغيرها من العوامل وتوقف وزارة القوى العاملة عن تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٦م وعودة العمالة من الخليج بعد حرب الكويت ٠٠ كل هذه العوامل ساعدت في نشر ظاهرة البطالة .

الفصل الثالث : محاربة الاسلام للبطالة :

يرى فقهاء الشريعة الاسلامية أن العمل مطلوب لأن فائدته لا تعود على العامل وحده وانما فائدته على المجتمع .

والإسلام يطالب بالسعى والهجرة لطلب الرزق حيث يقول الله عز وجل :
(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)^(١).

الفصل الرابع : دور الأسس والآليات الإسلامية في حل مشطكلة البطالة :

١- دور الزكاة في مواجهة مشكلة البطالة :

بالبحث في كنوز شعيرة الزكاة - الركن الثالث من اركان الاسلام نجد فيها ما عجز البشر من علاج للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المسلم والتي تكفل توفير مستوى معيشة مناسب لكل فرد على أرضه ، خاصة وأن الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي وسبيل لتداولها واستثمارها وانجح وسيلة للقضاء على مشكلة الفقر بتهيئة الفرد العاطل على العمل بتوفير فرص العمل المناسبة للقادرين وكفالة العاجزين عن العمل ويتم ذلك باستغلال أموال الزكاة والتي قدرها خبراء المالية

(١) سورة الجمعة : الآية (١٠)

بخمسة عشر مليار جنيه سنويا والأفضل استثمار نسبة كبيرة من هذه الأموال في الاستثمار في مشروعات تخدم المجتمع في حل مشكلة البطالة:

٢- دور الضرائب في معالجة مشكلة البطالة :

تعد الضريبة أداة اقتصادية تستخدم في تحقيق الاستقرار وتساعد في تحقيق سلسلة من الأهداف من أهمها : تشجيع الصناعات المحلية - تشجيع الادخار - خلق فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع بعض أشكال الاستغلال . . توجيه الاستثمارات .

٣- احياء الوقف ودوره في توفير فرص العمل لعلاج البطالة :

ان للوقف أثر كبير لعلاج مشكلة البطالة لو أحسن استخدامه ، ان المالك الحقيقي للمال هو الله سبحانه وتعالى ، وللإنسان فيها ملكية المنفعة التي تمكنه من التنمية والاستثمار وفق عهد الاستخلاف .

٤ - دور إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة :

لقد اهتمت الشريعة الاسلامية بالأرض واعطتها حقها من الرعاية والعناية ووجهت الأنظار اليها ، وامرت في السعي نحوها والاستفادة منها .
لقد اعطى فقهاء الشريعة للتنمية الزراعية أهمية كبيرة . . ولا شك ان استصلاح الأرض الموات يسهم في تكوين الدخل القومي وتشغيل وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين في انحاء الدولة ، ونجد الفقه الإسلامى يحث على أن تضع الدولة الخطط والبرامج اللازمة لبناء الصناعات والتوسع في انتاجها ، وتزويد المجتمع بالخبرات المهنية وتشجيع البحث العلمى .

الفصل الخامس : جهود الدولة في حل مشكلة البطالة :

١- تنمية الصناعات الصغيرة :

ينبغي تشجيع شباب الخريجين على اقتحام مجال الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم دون شرط والأخذ باستراتيجية التنمية كثيفة العمل لتشغيل الطاقات العاطلة .

٢- دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة :

انشئ عام ١٩٩٠م بموجب القرار الجمهورى رقم (٤٠) ومن اهم اهدافه خلق فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادى المصرى بوجه خاص .

ان الهدف الاستراتيجى المكلف به الصندوق الاجتماعى للتنمية هو توفير ٢٠ ٪ من فرص العمل المطلوبة سنويا (فى الأنشطة غير الزراعية) وقد تحدد ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل سنويا

٣- جهود الاتحاد التعاونى الانتاجى فى توفير فرص عمل الشباب :

يتبنى الاتحاد التعاونى الانتاجى سياسة متكاملة تستهدف المشاركة الايجابية فى معالجة مشكلة البطالة عن طريق تنظيم مجموعة من البرامج لنشر المشروعات الحرفية والصغيرة فى جميع المحافظات واقامة سلسلة من مجمعات الصناعات الحرفية والصغيرة التى توفر آلاف من فرص العمل الجديدة وتساهم فى توجيه الشباب نحو العمل الحر وتملك وادارة المشروعات الحرفية والصغيرة تحت مظلة التعاونيات الانتاجية .

٤-جذب أموال المصريين العاملين بالخارج بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى ، والأموال العربية التى بالخارج تقدر بحوالى ٤٠٠ مليار امريكى .

لذا أطالب بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية واللازمة للعمل على جذب هذه الأموال لا استثمارها فى مصر لايجاد فرص عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة .

الفصل السادس : التكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة :

بدأت جريدة الأهرام فى الاجراءات العملية لتأسيس أول جمعية أهلية تتبنى تحقيق " التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة " باعتبار الجهد المدنى من اهم الأدوار المطلوبة الى جانب جهد حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى فى التخفيف من حدة

التأثيرات الاجتماعية والأمنية البالغة الخطر لمشكلة المشاكل : البطالة التي يعانيها
ابناؤنا من الخريجين .

وقد أيد شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية الدعوة واعتبر مساندة الشباب الذى
ينتظر فرصة العمل واجبا دينيا ملزما . . يأتى على رأس أبواب الزكاة .

رؤساء وزارات سابقون ورؤساء أحزاب ورجال اعمال حددوا على الفور اسهاماتهم
المادية الأولى لمساندة الجمعية والتي اقتربت من المليون جنيه .
والخلاصة :

أن السبيل الأمثل لمواجهة مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار فى سوق العمل
والتشغيل فى مصر هو اتباع استراتيجيه النمو كثيفة العمالة التى تحقق العمالة الكاملة
فى الأجل المتوسط والطويل . . ووضع برنامج عمل يعمل على تنمية القدرات البشرية
خاصة وأن هناك علاقة ارتباط متبادل بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ، لذلك
يجب وضع سياسة فعالة لرفع كفاءة و تشغيل الموارد البشرية واصلاح التعليم الأساسى
الرسمى واصلاح نظام التدريب من خلال توسيع وتعميق البرامج والاستراتيجيات
التدريبية ودعم الاستثمار فى رأس المال البشرى وتعميق الاصلاح المؤسسى وخلق نوع
من التكامل بين الاستثمار العام والخاص وخلق فرص عمل جديدة فى مشروعات
التنمية الضخمة .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين . . والله الموفق .

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

المراجع

- ١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الوقف في المجتمع الاسلامى / شوقى دنيا،
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (العدد الثانى) ، ١٩٩٢م .
- ٢- الأحكام السلطانية / الماوردى - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠م .
- ٣- الاسلام والتنمية / محمد شوقى الفنجري - القاهرة : دار الشروق ، د.ت .
- ٤- الاسلام وضرورات الحياة / عبدالله قادري - جدة : دار المجتمع ، ١٤٠٦ .
- ٥- الأشباه والنظائر / ابن نجيم - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠ .
- ٦- الاطار الأخلاقى لمالية المسلم / قطب ابراهيم محمد - القاهرة : دار النهضة
- ٧- الاقتصاد الاسلامى / يوسف القرضاوى - مكة المكرمة : بحوث مؤتمر الاقتصاد
الأول ، ١٣٩٦ .
- ٨- الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث / ترجمة وتعليق : محمد الجوهري
وآخرون - الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م
- ٩- الاقتصاد المالى الاسلامى / عبد الكريم بركات ، عوف الكفراوى، (د.ت).
- ١٠- الأموال / ابن سلام - القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
- ١١- احياء الوقف الاسلامى ودوره فى توفير فرص عمل جديدة / عبد العزيز فرج
محمد موسى - القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م (ندوة البطالة فى مصر).
- ١٢- أسباب مشكلة البطالة فى مصر / هبة نصار - القاهرة : (المؤتمر الاقتصادى
الأول) .
- ١٣- أعلام الاقتصاد الاسلامى / شوقى دنيا - الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤
- ١٩٨٤م .
- ١٤- انتاجية مجتمع / محمود سفر - الرياض : تهامة ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م .

- ١٥ - بدائع الصنائع / الكاساني - بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .
- ١٦ - البركة في فضل السعي والحركة / محمد الوصابي الحبشي - مصر : المكتبة التجارية ، د.ت .
- ١٧ - البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل - الآثار - استراتيجيات المواجهة - العلاج / سامية خضر صالح - القاهرة : كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ م .
- ١٨ - تخريج احاديث الفقر وكيف عالجها الاسلام / الألباني - دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٥ .
- ١٩ - التدابير الواقية من الربا / فضل الهى ظهير - باكستان : ادارة ترجمان السنة ، ١٤٠٦ .
- ٢٠ - الترغيب والترهيب / المنذرى - بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .
- ٢١ - تقرير مبدئي عن سياسة تطوير الخدمة المدنية / المجالس القومية المتخصصة ، الأمانة الفنية - لجنة تطوير الخدمة المدنية ، ١٩٨٤ م .
- ٢٢ - التوزيع الاقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية / عالية عبد المنعم المهدي - القاهرة : دار الرضا للطباعة ، ١٩٨٩ م .
- ٢٣ - توظيف الزكاة في مشروعات انتاجية / حسين على محمد منازع .
- ٢٤ - الجعالة واحكامها في الشريعة الاسلامية والقانون / خالد الجميلي - بيروت : عالم الكتب ، د.ت .
- ٢٥ - الحكيم الترمذي ونظريته في الولاية / عبد الفتاح بركة .
- ٢٦ - الحلال والحرام / محمد متولى الشعراوي - القاهرة : مكتبة دار الشروق .

- ٢٧- الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث / اسماعيل صبرى عبدالله - القاهرة : (المؤتمر الأول للاقتصاد) ١٩٨٩م .
- ٢٨- دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة / ليلى الخواجة - القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (المؤتمر الأول للاقتصاد) ، ١٩٨٩م .
- ٢٩- الدور الاجتماعى للوقف / عبد الملك السيد .
- ٣٠- دور اجهزة الحكم المحلى فى اتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية والصغيرة/محمد حسن السباعى - القاهرة: مركز صالح كامل ٢٠٠١م .
- ٣١- دور الزكاة والضرائب فى مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب - القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠٢م (ندوة مشكلة البطالة فى ج٠م٠ع) .
- ٣٢- دور الصندوق الاجتماعى فى حل مشكلة البطالة / حسين الجمال - القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م .
- ٣٣- دور الوقف فى صياغة الحضارة / محمد عمارة . (ندوة الوقف بالكويت) .
- ٣٤- الذريعة الى مكارم الشريعة / الراغب الأصفهاني - المنصورة : دار الوفاء .
- ٣٥- رواد الاقتصاد العربى /محمد عاشور - القاهرة : دار الاتحاد العربى ، ١٩٧٤م .
- ٣٦- رؤية مستقبلية للوقف / محمد الشحات الجندي - القاهرة : الجمعية الخيرية الاسلامية ، ٢٠٠٠م (ندوة الوقف) ، ص ١٦٥ .
- ٣٧- الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحى المعداوى - القاهرة مركز صالح كامل (ندوة التطبيق المعاصر للزكاة) ١٩٩٨م .
- ٣٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة / الألبانى .
- ٣٩- سنن ابن ماجه - بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م .

- ٤٠- السنن الكبرى / البيهقي ٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، د٠ت ٠
- ٤١- السياسة المالية لعمر بن الخطاب / قطب ابراهيم محمد ٠
- ٤٢- الشباب الجامعي بين الأمية الثقافية والفراغ الأيدولوجي / سامية خضر صالح ٠
القاهرة : المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩١م ٠
- ٤٣- ظاهرة التطرف : الأسباب والعلاج / محمد احمد بيومي ٠- الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م ٠
- ٤٤- العمل والعمال في الفكر الاسلامي / ابراهيم النعمة ٠- جدة : الدار السعودية
للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ ٠
- ٤٥- علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية / حسن محمد دوح ٠-
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م ٠
- ٤٦- علاقات العمل في الاسلام / عبد الرحمن بكر ٠
- ٤٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ٠- بيروت : دار
المعرفة ، ١٩٩٨م ٠
- ٤٨- فقه الزكاة / يوسف القرضاوي ٠- القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٩٥م ٠
- ٤٩- قانون الوقف في مصر مع اطلالة إسلامية / محمد رأفت عثمان ٠- القاهرة :
الجمعية الخيرية الاسلامية ، ٢٠٠٠م (ندوة الوقف) ٠
- ٥٠- القاموس الفقهي / سعدى ابو حبيب ٠- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ ٠
- ٥١- كيف عالج الاسلام البطالة / زيد محمد الرماني ٠- الرياض : جامعة الامام
محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٢١ ٠
- ٥٢- الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٩م ٠- القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة
والاحصاء ، ١٩٩٠م ٠

- ٥٣- كشف الخفاء / العجلونى - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠م - ١٩٨٠م .
- ٥٤ - مشكلة البطالة من منظور اسلامى / عبد العظيم ابراهيم احمد - القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢ - ١٩٩١م .
- ٥٥ - معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة / محمد العدنانى - بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤م .
- ٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقي - تركيا : دار الدعوة ، د . ت .
- ٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / ونسك ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥٨ - من التراث الاسلامى للمسلمين / رفعت العوضى - مكة المكرمة : رابطة العالم الاسلامى (سلسلة دعوة الحق) س ٤٠ ، رجب ١٤٠٥ .
- ٥٩ - الموافقات فى اصول الشريعة / ابواسحاق الشاطبى - القاهرة : دار الفكر العربى ، د . ت .
- ٦٠ - مقومات العمل فى الاسلام / عبد السميع المصرى - القاهرة : مكتبة ، ١٤٠٢
- ٦١ - المحاسبة على الضريبة الموحدة مع اطلالة اسلامية / حسين شحاته .
- ٦٢ - من ظلام الغرب / محمد الغزالى - القاهرة : دارالكتاب العربى ، د . ت .
- ٦٣ - النظام الاقتصادى فى الاسلام / احمد العسال ، فتحى عبد الكريم - القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م .
- ٦٤ - واقع الوقف الخيرى فى مصر / حامد عبد الدايم - القاهرة : ندوة الوقف .
- ٦٥ - الوقف والتنمية الشاملة / شوقى دنيا (- القاهرة : (ندوة الوقف ٢٠٠٠م) .
- ٦٦ - الوقف ودوره فى تنمية المجتمع / محمد الدسوقي .

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

فهرس المحتويات

الفصل الأول

موضوع البحث - أهمية البحث - أهداف البحث

أولاً: موضوع البحث.....	١١
ثانياً: أهمية موضوع البحث.....	١٣
ثالثاً: أهداف البحث.....	١٥
رابعاً: بعض المفاهيم والمصطلحات حول العمالة والبطالة.....	١٦
خامساً: البطالة في المفهوم الإسلامى.....	٢١

الفصل الثانى:

بعض العوامل المؤدية للبطالة

١- البطالة والزيادة السكانية.....	٢٩
٢- البطالة وعمالة المرأة.....	٣١
٣- البطالة وسياسة التعليم.....	٣٢
٤- البطالة والجريمة.....	٣٤
٥- التطرف الدينى.....	٣٦

الفصل الثالث

مكافحة الاسلح للبطالة

أولاً: نظرة الإسلام للعمل.....	٤١
ثانياً: مكافحة الإسلام لكل أنواع البطالة.....	٤٣
ثالثاً: تنظيم الإسلام لعلاقات العمل.....	٤٦
رابعاً: تنظيم الإسلام لحقوق العمال.....	٤٩
خامساً: تنظيم الإسلام لواجبات العمال.....	٥٢

الفصل الرابع

دور الأسس والآليات الإسلامية

فى حل مشكلة البطالة

- ١- دور الزكاة فى مواجهة البطالة..... ٥٧
- ٢- دور الضرائب فى معالجة مشكلة البطالة..... ٦٦
- ٣- إحياء الوقف ودوره فى توفير فرص العمل لعلاج مشكلة البطالة..... ٦٩
- ٤- دور إحياء الأرض الموات فى حل مشكلة البطالة..... ٧٦

الفصل الخامس

جهود الدولة فى حل مشكلة البطالة

- ١- تنمية الصناعات الصغيرة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة..... ٨٧
- ٢- دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة..... ٩٧
- ٣- جهود الاتحاد التعاونى الانتاجى فى توفير فرص عمل للشباب..... ١٠٠
- ٤- جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج..... ١١٠

الفصل السادس

النكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة

- ١- رؤية رجال الدين الإسلامى والمسيحي..... ١١٧
- ٢- من رؤساء الوزارات..... ١١٩
- ٣- من رؤساء الأحزاب..... ١٢٠
- ٤- من جهات الخير..... ١٢١
- ٥- من رجال الأعمال..... ١٢١
- ٦- رؤية المفكرين لأهمية الدعوة..... ١٢٣



الغلاف : جمال خليفة

37
52

Bibliotheca Alexandrina



0647082



9 789772 874125

دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع
٥٠ شارع الشيخ ربحان - عابدين - القاهرة

٧٩٥٤٢٢٩ ☎

WWW.sbhag.com
e-mail: sbh@link.net